جـــــــامـــــــعـــــــة وهـــــــــــران 2

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

مـــــــــــذكـــــــــــرة

للـــحـــصـــول عـــلـــى شـــهـــادة المـــاجـــســـتـــيـــر

فـــي الـــعـــلـــوم الاقـــتـــصـــاديـــة

تخصص: اقتصاد دولي

استخدام العوائد النفطية: دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج

مـــقـــدمـــة ومـــنـــاقـــشـــة عـــلـــنـــا مـــن طـــرف:

السيدة: بن عوالي خالدية

أمام لجنـــــــــــــــــــــــــــــــة

المناقشـــــــــــــــــــــــــــــــة

اللقب و الاسم :	الرتبة:	المؤسسة الأصلية :	الصفة:
د.كيحل أمحمد	أستاذ محاضر– أ–	جامعة وهران 2	رئيسا
أ.د.زايري بلقاسم	أستاذ	جامعة وهران 2	مقررا
د.حاكمي بوحفص	أستاذ محاضر– أ–	جامعة وهران 2	مناقشا
د.شرفي سهيلة	أستاذ محاضر– أ–	جامعة وهران 2	مناقشا

السنة الجامعية: 2016/2015

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

بسم الله الرحمن الرحيم

يقول الله سبحانه وتعالى:

{كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ}

صدق الله العظيم.

نحمد الله ونشكره على إعطائه لنا الصبر والإرادة على إتمام هذا العمل المتواضع، وعملا لقول الرسول صلى الله عليه وسلم:" **مَنْ صَنَعَ إِلَيْكُمْ مَعْرُوفاً فَكَافئُوهُ فَإِذَا لَمْ تَجِدْ مَا تُكَافئوهُ فَادْعُوا لَهُ حتى تَرَوْا أَنكُمْ كَافَئْتُموهُ**".

فالشكر كل الشكر لأستاذي المشرف:" **زايري بلقاسم**" التي تفضل عليا بجهده ووقته، وأمدني بغزير علمه وصادق توجيهه ونصحه.

وإلى كل أساتذتي الأفاضل

أساتذة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية بجامعة وهران 2.

فلا نستطيع أن نقدم شيء أروع ولا أجمل من كلمة شكر واعتراف ودعاء، تخرج من صميم قلبنا بكل صدق وإخلاص.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة

على قبولهم مناقشة هذا العمل.

ونشكر في الأخير كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا العمل الذي تم بعون الله وفضله العظيم

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد

صلوات الله عليه.

أهدي هذا العمل والجهد إلى:

إلى والدي الكريمين.

إلى المتواضع الذي علمني معنى العلم أبي **العزيز**.

إلى أحن صدر وقف إلى جانبي في أحلك الليالي أمي **الغالية**.

إلى رفيق دربي زوجي العزيز.

إلى الشمعة المضيئة في حياتي أختي الحبيبة.

إلى الذين أسّر وأفرح برابطتهم الأخوية إخوتي الأعزاء.

وإلى كل العائلة من قريب أو من بعيد

وإلى كل من نساه قلمي ولم ينسه قلبي

خالدية

الفهرس العام

فهرس الموضوعات:

قائمة الجداول.....

قائمة الأشكال.....

المقدمة العامة.....01

الفصل الأول: استعراض نظري حول العوائد النفطية

المبحث الأول: أهمية ومحددات النفط في العالم.....08

المطلب الأول: أهمية النفط في العالم.....11

المطلب الثاني: السوق النفط العالمية 21

المبحث الثاني: تأثير أسعار النفط على العوائد النفطية.....37

المطلب الأول: مفهوم السعر النفطي..... 37

المطلب الثاني:. مفهوم العوائد النفطية 56

المبحث الثالث: استخدام العوائد النفطية في ظل النظريات الاقتصادية.....60

المطلب الأول: النظريات التي ترى أن النفط هو محرك للنمو 61

المطلب الثاني: النظريات التي تعتبر النفط كعائق للنمو.....70

المطلب الثالث: صناديق الثروة السيادية كأداة لاستخدام العوائد النفطية.....76

خلاصة الفصل:.....82

الفصل الثاني: استخدام العوائد النفطية في الجزائر

المبحث الأول: أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري 86

المطلب الأول: إمكانيات الجزائر من النفط 86

المطلب الثاني: مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري.....93

المبحث الثاني: مكانة العوائد النفطية في الاقتصاد الجزائري 105

المطلب الأول: تطور العوائد النفطية في الجزائر 106

المطلب الثاني: أهمية العوائد النفطية في الاقتصاد الجزائري 128

المبحث الثالث: استخدام العوائد النفطية في الجزائر.....132
المطلب الأول: تكوين صندوق ضبط الموارد 132
المطلب الثاني: الاستثمارات العمومية ومختلف الاستخدامات.....149
خلاصة الفصل.....154

الفصل الثالث: إدارة العوائد النفطية في النرويج مقارنة بالجزائر

المبحث الأول: موقع النفط في الاقتصاد النرويجي.....158
المطلب الأول: إمكانيات و دور النفط في الاقتصاد النرويجي.....158
المطلب الثاني: مساهمة العوائد النفطية في الاقتصاد النرويجي 162
المطلب الثالث: تطور عوائد النفط في النرويج.....170
المبحث الثاني: تجربة النرويج في مجال استخدام العوائد النفطية.....176
المطلب الأول: ماهية صندوق الثروة النرويجي 176
المطلب الثاني: آلية عمل واستراتيجيات صندوق الثروة النرويجي 187
المبحث الثالث: دراسة مقارنة الجزائر بالنرويج.....200
المطلب الأول: مقارنة لأهمية القطاع النفطي في اقتصاد كل من الجزائر والنرويج.....200
المطلب الثاني: مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج في مجال استخدام العوائد النفطية..... 210
خلاصة الفصل..... 222
الخاتمة العامة.....223
قائمة المصادر والمراجع..... 231
الملخص.....247

قائمة الجداول

قـــائـــمـــة الجـــداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(01-01)	الطلب العالمي على النفط خلال الفترة (2008 -2014)	13
(01-02)	احتياطي النفط في العالم خلال الفترة (2008-2012)	16
(01-03)	ترتيب الدول الأكثر امتلاكا للنفط الخام في العالم خلال سنة 2012.	17
(01-04)	إنتاج النفط في العالم خلال الفترة (2008-2012)	18
(01-05)	طلب(استهلاك) النفط في العالم خلال الفترة (2008-2012)	20
(01-06)	العوائد النفطية للدول العربية النفطية (1976-1980)	45
(01-07)	العوائد النفطية للدول العربية 1980-1990	47
(02-01)	تطور احتياطي النفط في الجزائر خلال الفترة الممتدة من(1971-2013).	91
(02-02)	تطور إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (1971-2013).	92
(02-03)	مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي (PIB) خلال الفترة (1997-2013)	95
(02-04)	مساهمة الجباية النفطية في الإيرادات الكلية خلال الفترة(1971-1980).	97
(02-05)	مساهمة الجباية النفطية في الإيرادات الكلية خلال الفترة (1981-1990)	98
(02-06)	مساهمة الجباية النفطية في الإيرادات الكلية خلال الفترة(1991-2000).	99
(02-07)	مساهمة الجباية النفطية في الإيرادات الكلية خلال الفترة (2001-2013)	100
(02-08)	مساهمة القطاع النفطي في التشغيل خلال الفترة(2001-2013)	102
(02-09)	مساهمة القطاع النفطي في حجم الصادرات الكلية (f.o.b) خلال الفترة (1997-2013)	104
(02-10)	قيمة العوائد النفطية خلال الفترة (1971- 1979)	107
(02-11)	أثر تطور العوائد النفطية على بعض المتغيرات الاقتصادية خلال الفترة (1971- 1979).	108
(02-12)	قيمة العوائد النفطية خلال الفترة (1980-1989)	111
(02 -13)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (PIB) للجزائر خلال الفترة(1980-1989)	112
(02 -14)	تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1982- 1989)	113
(02 -15)	تطور الميزانية العامة للجزائر خلال الفترة (1980-1989)	115
(02 -16)	الدين الخارجي للجزائر خلال الفترة (1980- 1989)	117

(02-17)	قيمة العوائد النفطية خلال الفترة (1990- 1999)	117
(02-18)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (PIB) للجزائر خلال الفترة (1990-1999)	118
(02-19)	رصيد ميزان المدفوعات الجزائر خلال الفترة (1990-1999)	119
(02-20)	رصيد الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة (1990- 1999)	119
(02-21)	تطور الميزانية العمومية للجزائر خلال الفترة (1990-1999)	120
(02-22)	تطور معدل البطالة خلال الفترة (1990-1999)	121
(02-23)	قيمة العوائد النفطية خلال الفترة(2000-2013)	122
(02-24)	تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2013)	125
(02-25)	تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2013)	126
(02-26)	تطور رصيد الميزانية العامة خلال الفترة (2000-2013)	127
(02-27)	تطور وضعية صندوق ضبط الموارد خلال الفترة(2000-2003)	137
(02-28)	تطور وضعية موارد صندوق ضبط الموارد خلال الفترة(2004-2013)	139
(02-29)	تطور وضعية استخدامات صندوق ضبط الموارد خلال الفترة(2004-2013)	140
(02-30)	تطور عمليات الخزينة العمومية خلال الفترة (2000-2013)	142
(02-31)	تطور وضعية الدين العمومي الداخلي والخارجي خلال الفترة (2000-2013)	146
(03-01)	تطور احتياطي النفط في النرويج خلال الفترة الممتدة من (2005-2013)	161
(03-02)	تطور إنتاج النفط في النرويج خلال الفترة الممتدة من (2005-2013)	161
(03-03)	مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي (**PIB**) خلال الفترة (1997-2012)	163
(03-04)	مساهمة القطاع النفطي في حجم الصادرات الكلية خلال الفترة(1997-2012)	165
(03-05)	مساهمة الجباية النفطية في الإيرادات الكلية خلال الفترة (1997-2012)	167
(03-06)	مساهمة القطاع النفطي في التشغيل خلال الفترة(1997-2012)	169
(03-07)	قيمة العوائد النفطية خلال الفترة (1977- 1989)	172
(03-08)	قيمة العوائد النفطية خلال الفترة (1990- 1999)	174
(03-09)	قيمة العوائد النفطية خلال الفترة(2000-2012)	174
(03-10)	تطور قيمة صندوق الثروة النرويجي خلال الفترة (1996-2013)	180
(03-11)	تطور العائد الحقيقي الصافي للصندوق خلال الفترة (1998-2013)	195
(03-12)	تطور العائد الحقيقي الصافي للصندوق خلال الفترة (1998-2013)	197

قـــائـــمـــة الجـــداول

(03-13)	تطور العائد الحقيقي لمحفظة الأسهم والسندات خلال الفترة (1998-2013)	198
(03- 14)	المقارنة بين نشأة كل من صندوق ضبط الموارد الجزائري وصندوق الثروة النرويجي	212
(03- 15)	المقارنة بين موارد ونفقات كل من صندوق ضبط الموارد الجزائري وصندوق الثروة النرويجي	214
(03- 16)	المقارنة بين حوكمة كل من صندوق ضبط الموارد الجزائري وصندوق الثروة النرويجي	215
(03- 17)	المقارنة بين كل من صندوق ضبط الموارد الجزائري وصندوق الثروة النرويجي من حيث الرقابة والشفافية.	217

قائمة الأشكال

قـــائـــمـــــة الأشـــكـــال

الرقم	العنوان	الصفحة
(01-01)	تخصيص أو استخدام أرصدة الموارد غير المتجددة	67
(01-03)	هيئات المكلفة بتسيير صندوق الثروة النرويجي	183
(02-03)	الهيكل التنظيمي لبنك إدارة الاستثمارات النرويجي" NBIM"	185
(03-03)	علاقة صندوق الثروة النرويجي بالميزانية العامة	189
(03- 04)	آلية عمل الصندوق في الأجل الطويل	190
(05-03)	التوزيع الجغرافي لاستثمارات المحفظة المرجعية لصندوق الثروة النرويجي	194
(06-03)	نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي لكل من الجزائر والنرويج.	203
(07-03)	نسبة مساهمة القطاع النفطي في حجم الصادرات الكلية لكل من الجزائر والنرويج.	205
(08-03)	نسبة مساهمة القطاع النفطي في إيرادات الميزانية العامة لكل من الجزائر والنرويج.	207
(09-03)	نسبة مساهمة القطاع النفطي في التشغيل في كل من الجزائر والنرويج.	209

المقدمة العامة

يحتل النفط المركز الأول من حيث الأهمية من بين مصادر الطاقة، وازدادت أهميته إبان الحرب العالمية الثانيـــة، والدور الكبير الذي لعبه فيها، بحيث توجهت أنظار العالم نحو السيطرة على هذه الثروة وامتلاكها، وبالرغم مـــن مرور عقود من الزمن على اكتشافه، إلا أن الجهود العالمية المبذولة من أجل إيجاد البديل التام له عجزت عن ذلك ولحد الآن.

ونظرا لهذه الأهمية الكبيرة التي يحظى بها، أصبحت تمثل تجارة النفط الخام ومشتقاته نسبة معتبرة مـــن التجـــارة الدولية، خاصة وأنه يتحول من مجموعة من الدول (الدول المنتجة) نحو مجموعة أخرى (الدول المستهلكة)، هذا ما جعل أسعاره عرضة للتقلبات والضغوطات التي تمارس عليها من طرف الكارتل النفطي ومنظمة الدول المنتجـــة للنفط (الأوبك)، مما يجعل لأي تغيير في أسعاره أثرا كبيرا على الميزان التجاري ومـــن ثم علـــى مـــستوى الأداء الاقتصادي الكلي للدول المستوردة عامة والمنتجة خاصة، وهذا نتيجة اعتماد هذه الأخيرة على العوائد المالية المتأتية من تصديره.

بحيث تعتبر هذه الإيرادات المالية أساس تمويل الميزانيات العامة لهذه الدول، ومن ثم الركيزة الرئيسية التي تعتمد عليها هذه الدول في تكوين احتياطاتها من العملة الصعبة، وبهذا تبقى هذه الإيرادات المالية رهينة أسعار الـــنفط، ففي حالة ارتفاع هذه الأخيرة يكون هناك ارتفاع في الإيرادات النفطية والعكس صحيح في حالة انخفاض أسعار النفط في السوق الدولية للنفط.

وباعتبار الجزائر دولة منتجة للنفط بالنظر إلى اقتصادها القائم على تصدير سلعة وحيدة وهي الـــنفط، نجـــد أن تقلبات أسعار النفط تقود إلى أضرار بعيدة المدى، نظرا لكون النفط وعوائده المالية يـــشكلان المـــورد الرئيـــسي لتمويل الاقتصاد في الجزائر، وتمويل الاستثمار في المجال النفطي وتطوير ماهو قائم فيه لمواكبة متطلبات التنمية.

وعلى هذا الأساس ونظرا لأهمية العوائد النفطية في الاقتصاد الجزائري، سعت السلطات العمومية الجزائريـــة إلى محاولة إيجاد طريقة تتمكن من خلالها الوصول إلى الاستغلال الأمثل لهذه العوائد في حالة تحقيقها لفوائض ماليـــة

معتبرة في حالة ارتفاع أسعار النفط، من أجل دعم استقرار الميزانية العامة والمحافظة على توازن الاقتصاد في حالـــة ظهور أزمات نفطية معاكسة نتيجة تدهور أسعار النفط كما حدث سنة 1986، التي كانت لها آثار وخيمة على الاقتصاد الجزائري آنذاك.

ومع الارتفاع المتواصل لأسعار النفط بشكل غير مسبوق والذي شهده القرن الأخير، متسببا ذلك في تـــراكم فوائض مالية معتبرة تشجع البحث في سبيل اقتراح مناهج لحسن استثمارها على أمل أن تكون هذه الفوائض دعما للقطاعات الاقتصادية خارج قطاع النفط، خاصة أمام وجود تجربة ناجحة في إدارة هذه الثروة كتجربة النـــرويج التي قامت بتأسيس صندوق ثروة سيادي تجمع فيه الفوائض المالية النفطية، بحيث لا تستغل منـــه إلا 4 % مـــن القيمة الإجمالية محليا في حين يستثمر الباقي في الخارج لضمان مستقبل الأجيال القادمة.

وبالنظر إلى النجاح الذي حققته هذه التجربة، دفع بالجزائر إلى الحذو حذوها في هذا المجال، بحيث بادرت هي الأخرى إلى إنشاء صندوق ثروة سيادي أطلقت عليه اسم " صندوق ضبط الموارد الجزائري" وكان ذلـــك ســـنة 2000 وهي السنة التي شهدت فيها الجزائر تسجيل فوائض مالية نفطية فاقت التوقعات آنذاك، كمحاولة منـــها لإيجاد لوسيلة تتمكن من خلالها امتصاص الفوائض النفطية ومن ثم استغلالها فيما يخدم التنمية الاقتصادية بطريقـــة عقلانية وسليمة.

بحيث يعتبر هذا الصندوق من الصناديق السيادية التي تسعى إلى تحقيق الاستقرار في الخزينة العموميـــة عامـــة والميزانية العامة خاصة، باستبعاد أثر التراجع في إيراداتها النفطية المتقلبة، وبالتالي فهو صندوق اكتناز للموارد المالية تحسبا لاحتياجات الميزانية العامة دون الاستثمار الدائم، وبالتالي غياب استدامة هذه الموارد المتأتية من مورد طبيعي ناضب، وهذا ما يميز تجربة الجزائر عن تجربة النرويج في هذا المجال.

ونظرا للإستراتيجية النموذجية التي اتبعتها النرويج في تسيير موارد صندوقها، ارتأينا التطرق إليها للاستفادة منها لتفعيل دور صندوق ضبط الموارد الجزائري في استخدام العوائد النفطية للدفع بالاقتصاد الجزائـــري إلى التنـــوع

وتحقيق التوازن الاقتصادي المطلوب، وذلك عن طريق استعراض تجربة الجزائر و مقارنتها بتجربة النرويج من أجل اكتشاف أوجه التشابه والاختلاف بينهما، وذلك من أجل تدارك النقائص التي تتميز بها التجربة الجزائرية وكـــذا تصحيحها.

أولا- إشكالية البحـــث: وانطلاقا مما سبق وللتعرف على كل من تجربة الجزائر وتجربة النرويج في مجال استخدام العوائد النفطية تتطلب الإجابة على إشكالية البحث على النحو التالي:

ماهي أوجه التشابه والاختلاف في استخدام العوائد النفطية في كل من الجزائر و النرويج؟

بناءا على السؤال الجوهري يمكن طرح جملة من التساؤلات نوردها فيما يلي:

- فيما تتمثل العوائد النفطية؟
- كيف تستخدم الجزائر عوائدها النفطية؟
- ما مدى نجاح تجربة النرويج في إدارة عوائدها النفطية مقارنة بالجزائر؟

ثانيا- الفرضيات:

أما الفرضيات التي اعتمدناها للإجابة عن هذه التساؤلات فكانت كالآتي:

- تعتبر العوائد النفطية من أهم الإيرادات المالية التي تعتمد عليها الدول النفطية في تمويل اقتصادها.
- تستخدم الجزائر عوائدها النفطية في الاستثمارات الداخلية ومختلف الاستخدامات الأخرى عـــن طريـــق صندوق ضبط الموارد.
- تعد تجربة النرويج تجربة رائدة في مجال استخدام العوائد النفطية مقارنة مع تجربة الجزائر التي تعتبر محاولـــة ضعيفة في هذا المجال.

ثالثا- هدف البحث: يهدف هذا البحث إلى بيان كيفية استخدام العوائد النفطية في الجزائر مقارنة مع النـــرويج التي كانت لها تجربة رائدة في هذا المجال.

رابعا- أهمية البحث: يهدف هذا البحث إلى مايلي:

- توضيح أهمية العوائد النفطية، وتأثيرها على اقتصاد الدول المنتجة للنفط.
- توضيح مكانة العوائد النفطية في الاقتصاد الجزائري، وكذا التطرق إلى الآلية المتبعة من طرف الـــسلطات العمومية في كيفية استخدام هذه العوائد النفطية.
- تقييم التجربة الجزائرية في استخدام العوائد النفطية ومقارنتها بالتجربة النرويجية.

خامسا- أسباب اختيار الموضوع: تم اختيار هذا الموضوع بسبب الأهمية الكبيرة التي يكتسبها النفط في التجارة الدولية، بالإضافة إلى الدور المهم الذي تلعبه العوائد النفطية في اقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة للنفط ومـــن أبرزها الجزائر والنرويج، كما يمكن إبراز أهم الأسباب في النقاط التالية:

- الدور الذي يلعبه النفط في الاقتصاد الجزائري من خلال عوائده النفطية التي تمثل عمود الاقتـــصاد الجزائـــري، وهذا عن طريق ما تدره هذه العوائد من عملة صعبة.

- الدور الذي يلعبه النفط في الاقتصاد النرويجي وذلك من خلال مساهمته في تحديد معالم الاقتـــصاد المـــستقبلي للنرويج فيما يخدم الأجيال القادمة وهذا عن طريق توظيف عوائده في استثمارات خارجية بما يحقق الدخل الدائم للنرويج في حالة نفاذه على المدى البعيد.

- الطبيعة الحساسة للموضوع، بحيث أصبح هذا الموضوع مصدر اهتمام الكثير من الاقتصاديين خاصة التجربـــة النرويجية، نظرا للنجاح الذي حققته في مجال استخدام العوائد النفطية، ومناداتهم للدول النفطية بأخذها كقدوة لهم في كيفية استخدامهم لعوائدهم النفطية، فيمل يضمن لهم دخل دائم بعد انتهاء عصر النفط.

سادسا- حدود الدراسة:

سيقتصر بحثنا على دراسة تجربة كل من الجزائر والنرويج في مجال استخدام العوائد النفطية باعتباره بلدا رائدا في هذا المجال، بالإضافة إلى إجراء مقارنة بينهما. أما فيما يخص الفترة الزمنية محل الدراسة فهي مرتبطة بظـــروف ومعطيات كل بلد.

سابعا - منهج الدراسة:

بناء ا على التساؤلات والفرضيات التي صغناها، فإننا سنعتمد في دراستنا هذه على المنهج التاريخي فيما يخـــص الاستعراض النظري الذي قمنا به حول العوائد النفطية، بالإضافة لإلى المنهج الوصفي التحليلي الذي يساعدنا على وصف الموضوع محل البحث وربط الأسباب بالنتائج، كما سنستخدم المنهج الاســـتقرائي لتحليـــل واســـتقراء المعطيات والبيانات المرتبطة بموضوع بحثن، وفي الأخير استعنا بالمنهج المقارن من أجل تقييم التجربـــة الجزائريـــة ومقارنتها بنظيرتها النرويجية في مجال استخدام العوائد النفطية.

ثامنا - محتويات الدراسة:

لقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول، فالفصل الأول فجاء تحت **عنوان استعراض نظري حول العوائد النفطية**، الذي بدوره ينقسم إلى ثلاث مباحث: يتناول المبحث الأول أهمية ومحددات النفط في العالم، فيما يتناول المبحث الثاني تأثير أسعار النفط على العوائد النفطية، أما المبحث الثالث فتناول استخدام العوائد النفطية في ظـــل النظريات الاقتصادية .

أما الفصل الثاني فتمت عنونته بعنوان **استخدام العوائد النفطية في الجزائر**، فجاء في المبحث الأول أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري، مكانة العوائد النفطية في الاقتصاد الجزائري (المبحث الثاني)، استخدام العوائد النفطيـــة في الجزائر (المبحث الثالث).

أما الفصل الثالث فكان عنوانه **إدارة العوائد النفطية في النرويج مقارنة بالجزائر**، فجاء في المبحث الأول موقع النفط في الاقتصاد النرويجي، تجربة النرويج في مجال استخدام العوائد النفطية (المبحث الثاني)، دراسة مقارنة بـــين تجربة الجزائر و تجربة النرويج (المبحث الثالث).

ويختم البحث بخاتمة تتضمن أهم ما توصلنا إليه.

الفصل الأول:
استعراض نظري حول العوائد النقدية

إن التطور الهائل الذي وصل إليه العالم على جميع الأصعدة وخاصة المجال الاقتصادي، يرجع الفضل فيه إلى المصادر الطاقوية التي تعتبر المحرك الرئيسي لعملية الإنتاج والمبادلات التجارية، وعلى رأسها النفط الذي يعتبر أهم تلك المصادر التي يعتمد عليها الاقتصاد العالمي اليوم، وهذا راجع إلى سهولة استخراجه وقلة تكاليفه مقارنة مع باقي مصادر الطاقة الأخرى كالفحم مثلا.

ونظرا للأهمية الكبيرة التي أصبح النفط يحظى بها من طرف دول العالم منذ اكتشافه إلى غاية اليوم، جعله يحتل مكانة مرموقة في التجارة العالمية باعتباره سلعة إستراتيجية هامة، وهذا راجع إلى تركزه في مناطق معينة من العالم دون مناطق أخرى، هذا ما أدى إلى خلق سوق دولية للنفط يتم تبادله فيها بين الدول المنتجة له والدول المستهلكة له أيضا، بحيث تشهد هذه السوق تنافسا شديدا بين أطرافها نتيجة لتصادم المصالح الاقتصادية بينها.

فالدول المنتجة تحاول الحصول على أكبر المداخيل النفطية، وهذا من أجل الدفع بعجلة النمو لاقتصادياتها التي تعتمد على هذه المداخيل كمصدر رئيسي لها، والدول المستهلكة التي تحاول الحصول على النفط بأقل الأسعار الممكنة.

فهذا الصراع الموجود بينهما حول تسعير النفط، أدى باحتلال أسعاره موقعا مركزيا بين السياسات النفطية، نظرا للعلاقة المباشرة والقوية التي تربطه بالإنتاج والعوائد النفطية، التي تتسم بدورها بعلاقة قوية بالاحتياطات، الاستنفاذ، الحفاظ، البحث عن النفط ومصادر الطاقة الأخرى، وبتنمية القطاعات الأخرى غير النفطية على المستوى الوطني و الدولي، ولهذا أصبحت كل من أسعار وعوائد النفط تشكل أحد المواضيع المهمة على المستوى العالمي، نظرا للتأثيرات التي يمتازان بها على جميع الأصعدة، هذا ما جعلها موضوع اهتمام الكثير من الباحثين والمحللين الاقتصاديين.

وانطلاقا من ذلك فإنه سيتم من خلال هذا الفصل التطرق إلى المحاور التالية التي نراها ضرورية لإدراك موضع البحث والمتمثلة في: أهمية ومحددات النفط في العالم (المبحث الأول)، تأثير أسعار النفط على العوائد النفطية(المبحث الثاني)، استخدام العوائد النفطية في ظل النظريات الاقتصادية (المبحث الثالث).

المبحث الأول: أهمية ومحددات النفط في العالم

يعتبر النفط في الوقت الحالي سلعة استراتيجية هامة لها مكانة خاصة في التجارة الدولية، هذا ما أدى إلى ظهـــور أسواق خاصة لتبادل هذه السلعة، بحيث تختلف هذه الأسواق عن باقي أسواق السلع الأخرى، نظرا للخـــصائص التي تنفرد بها، وهذا ما سوف نعالجه في هذا المبحث بحيث أننا سوف نتطرق إلى أهمية النفط، وكذا إلى مفهـــوم السوق النفطية.

المطلب الأول: أهمية النفط في العالم

إن المكانة الهامة التي يحتلها النفط في العالم اليوم وبدون منازع، راجعة إلى أهميته المتزايدة عبر التاريخ، باعتبـــاره سلعة إستراتيجية هامة في المجتمع الصناعي الحديث.

1-أهمية النفط كمورد للطاقة: تعتبر الطاقة أحد المقومات الرئيسية للمجتمع الحديث.

وتشكل الطاقة برأي علماء الاقتصاد الحديثين أمثال (أدلمان Andaman و فرانكل Fränkel) عاملا جديـــدا من عوامل الإنتاج إلى جانب الأرض و العمل ورأس المال والتنظيم، فكما أنه لا فائدة من رأسمال دون عمل أيضا لا فائدة منه دون طاقة [1].

وقد أصبحت الطاقة معيارا هاما لمعرفة وقياس مدى تقدم وتطور مستوى المجتمعات الحديثة، وكذا تحديد نوع ذلك التطور والتقدم. وعموما يمكن تقسيم المصادر الطاقوية التي استعان بها الإنسان في مختلف نشاطاته إلى قسمين رئيسين[2]:

1- حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2000، ص74.

2- محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص- ص63-64.

1- المصادر الطاقوية القديمة أو الأولية في تاريخ استغلالها مع محدودية تأثيرها وفعاليتها: وهي المتضمنة القوى العضلية للإنسان والحيوان، حركة الرياح والمياه و المساقط المائية .

2- المصادر الطاقوية الحديثة: وهي تلك المصادر التي ابتدأ استخدامها منذ العصور الحديثة، كالفحم الحجـــري بأنواعه والنفط والغاز الطبيعي والكهرباء المتولدة من مصادر طاقوية متعددة...الخ.

حيث كان القرن السابع عشر النهاية لدور المصادر الطاقوية القديمة في تأثيرها على نشاطات الإنسان، وفي نفس الوقت البداية لمرحلة المصادر الطاقوية الحديثة: كالفحم أولا والنفط ثانيا، للحلول محل المصادر القديمة والتعويض عنها.

فحتى سنة 1939 كان ما يزال الفحم متفوقا على النفط في الولايات المتحدة الأمريكية و بقية دول العالم، لكن خلال و بعد الحرب العالمية الثانية أصبح الطلب يزداد على المحروقات النفطية، وكان هذا نتيجة للطلب العسكري و الصناعي و النقلي عليه.

وفي سنة 1952 مثلت المحروقات النفطية ثلثي مجموع استهلاك الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكيـــة[1]، ثم انتقل الاستغناء عن الفحم وتعويضه بالنفط إلى جل دول العالم، وقد عرفت هذه النسبة تزايدا طرديا حتى بلغت ماهي عليه اليوم.

وعلى العموم فإن النفط يعتبر من أهم موارد الطاقة التي يعتمد عليها العالم حاليا، هذا ما أدى إلى زيادة الطلب العالمي عليه اليوم كممول للحياة على جميع الأصعدة، باعتباره المادة الخام في جميع الصناعات بشتى أنواعها.

1- مايكل تانزر، التسابق على الموارد (الصراعات المستمرة على المعادن والمحروقات)،ترجمة حسني زينة، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1981، ص100.

وتظهر بيانات الجدول التالي أن الطلب العالمي على النفط تزايد من 86,06 (م.ب.ي)[1] سنة 2008 إلى 90,00 (م.ب.ي) سنة 2013.

الجدول رقم (01-01):الطلب العالمي على النفط خلال الفترة (2008 -2013)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
إجمالي الطلب العالمي على النفط (م ب ي)	86,06	84,78	87,18	88,10	88,86	90,00

Source: Organization of OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2013, P 46, 2014, p46

وكان هذا التزايد الكبير الذي عرفه النفط عبر السنوات، نتيجة التطور التكنولوجي الذي عرفته الدول المتقدمة، وكذا الطلب المتزايد على استخدام النفط لدى بعض الدول في العالم كالصين مثلا: فمن المتوقع أن يرتفع استهلاكها للنفط سنة 2030 إلى 12 مليون برميل يوميا، بعدما كان 05 مليون برميل سنة 2000[2]، هذا ما أدى إلى تزايد أهمية النفط كمصدر رئيسي للطاقة .

2- الأهمية الاقتصادية للنفط: تتجلى الأهمية الاقتصادية للنفط في جميع القطاعات المكونة للاقتصاد، وهي تختلف من قطاع لآخر، لذا نجد أن الاقتصادي (فرانكل Fränkel) يلخص فضائل النفط من خلال هذه الجملة المثيرة للإعجاب: " النفط هو السائل oil is liquid" / " النفط السائل le pétrole est liquide " فبفضله يقول أنه تم العثور على الهيكل الصناعي العالمي، وحولت محركات وتيرة الحياة و بدأت في انسجام أقوى من أي وقت مضى وبشكل أسرع.

1- م ب ي: مليون برميل يوميا.

2- جون روبيرتس، الرقابة على النفط: دليل صحفي في مجال الطاقة والتنمية/ريفينيو ووتش، معهد المجتمع المنفتح، مطبوعات الجامعة الأوروبية المركزية، 2005، ص 40.

لهذا يعتبر النفط الوقود الأساسي لتشغيل الصناعة، و بهذا فإن ثلث النفط المستهلك في العالم يستعمل لتشغيل الصناعة، التي هي الدعامة الأساسية للاقتصاد الحديث. ويمكن القول إن العملية الصناعية لا تستطيع الاستمرار بشكل منتظم دون النفط، كما أن نقصانه أو فقدانه لأي سبب من الأسباب قبل إيجاد الطاقة البديلة، قد يؤدي إلى إقفال المصانع وتوقف الإنتاج، وخلق أزمات خطيرة تزعزع الاقتصاد العالمي.

ولا تقل أهمية النفط في القطاع الزراعي عنه في القطاع الصناعي، بل يمكن القول أن النفط هو العامل الأساسي في تحديث الزراعة وتطويرها، وذلك بعد اكتشافه كمصدر للطاقة المتحركة بعد قيام الثورة الصناعية ودخول الآلة ميدان العمل، فبدأ القطاع الزراعي كباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى ينمو ويتطور بشكل مذهل بفضل التكنولوجيا المعاصرة، إلى أن دخل حاليا طوره الحديث الذي يطلق عليه "البترو- زراعة".

أما فيما يخص أهمية النفط على الصعيد التجاري، فتكمن في كونه مادة تجارية عالمية وسلعة رئيسية للتبادل التجاري العالمي، وقد اكتسب هذه الصفة الدولية بعد تحول اقتصاد الدول الصناعية من الاعتماد على الفحم كمصدر أساسي للوقود إلى الاعتماد الرئيسي على النفط.

وقد ترتب على هذا حركة تجارية عالمية، جعلت من النفط السلعة الوحيدة ذات الأهمية العظمى في التجارة الدولية من حيث الحجم والقيمة النقدية، وكان نتيجة ذلك، التطور السريع الذي شهدته تجارة النفط العالمية، منذ الحرب العالمية الثانية حتى اليوم، نظرا للطلب المتزايد عل النفط ومنتجاته في الدول الصناعية المتقدمة[1].

1- حافظ برجاس، المرجع السابق، ص ص 74-79.

إذن فإن الأهمية الاقتصادية للنفط تعتبر امتدادا لأهمية الطاقة ككل في المجال الاقتصادي، وفي هذا الصدد يمكن ذكر آراء بعض الباحثين الاقتصاديين[1] : فمثلا الباحث (موهاين منسف Mohan Munsighe) يرى أن الطاقة و بالتحديد النفط لها أثر كبير على الاقتصاد القومي لأي دولة[2]، أما كل من الباحث (ريتشارد أيدن Richard Eden) و(ميشال بوسنر Michel Posner) فحسب رأيهم أن التقدم الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية أيضا ارتبط بالنفط، وذلك عن طريق التحول من استخدام الفحم إلى استخدام النفط في الصناعة [3] بوجه عـــام، كما يرى (جاكوب Jakob) أن الطاقة تلعب دورا هاما في اقتصاديات الدول النامية وتجارتها الخارجية.

3- التوزيع الجغرافي للنفط في العالم: يمثل التوزيع الطبيعي للموارد الطاقوية في العالم مصدرا للعديد مـــن التوترات، خاصة تلك المتعلقة بالاحتياطيات النفطية وإنتاجها واستهلاكها من منطقة إلى أخرى، وهذا ما سوف يتم توضيحه فيمايلي:

3-1- احتياطات النفط في العالم: تعرف الاحتياطات حسب مجمع مهندسي البترول، بأنها الكميات المقـــررة من النفط الخام المقدر استخراجها بشكل اقتصادي، وفي ظل الشروط الاقتصادية الموجودة والتنظيمات الحكومية الحالية[4]. وتتوزع احتياطات النفط في العالم على جميع المناطق في الكرة الأرضية، بمعدلات مختلفة بحسب الطبيعة الجغرافية لكل منطقة، وهذا ما سيوضحه الجدول الآتي:

1- بوفليح نبيل، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والآفاق مع إشارة إلى حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، ص-ص 65-66.

2- مثل توفير الإنارة للمجتمعات وتوفير الطاقة للمصانع مما أدى إلى زيادة في الإنتاج ،كذلك أدى إلى ظهور المحركات التي أصبحت تستعمل في كافة المجالات كالزراعة والنقل.

3- خاصة صناعة السيارات والمحركات وطرق النقل التي كان لظهور النفط السبب في تطورها الكبير الذي وصلت إليه اليوم.

4- حسين القاضي، محاسبة البترول، الدار الدولية للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن، الطبعة الأولى، 2001، ص 177.

الجـــدول رقـــم (01-02):احتيـــاطي الـــنفط فـــي العـــالم خـــلال الفتـــرة (2008-2013):

الوحدة : مليون برميل في اليوم

السنوات / المناطق	2008	2009	2010	2011	2012	2013
أمريكا الشمالية	24,021	25,582	28,167	28,167	28,167	37,893
أمريكا اللاتينية	209,308	247,917	334,009	337,062	338,114	338,289
أوروبا الشرقية	115,795	116,556	117,310	117,314	119,881	119,877
أوروبا الغربية	14,318	13,318	12,966	11,722	11,559	12,267
الشرق الأوسط	752,258	752,079	794,265	796,855	798,832	803,182
إفريقيا	123,384	125,348	127,323	128,174	130,071	128,149
آسيا والمحيط الهادي	41,030	44,180	43,943	46,262	51,587	50,208
مجموع العالم	1, 280,11	1, 324,98	1, 457,98	1, 465,55	1, 478,21	1, 489,86

Source: Organization Of OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2013, P 22, 2014, p22.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (01-02) أن الاحتياطي العالمي للنفط قد بلغ 1, 489,865 مليون برميل لسنة 2013 بعدما كان سنة 2008 يقدر بـ 1, 280,113 مليون برميل، ولقد توزع هذا الاحتياطي على مناطق العالم، إذ بلغت حصة مجموعة الشرق الأوسط 803,182 مليون برميل لسنة 2013 ، بعدما كان سنة 2008 يقدر بـ 752,258 مليون برميل، وهي تحتل المركز الأول من بين احتياطي المناطق الأخرى في العالم، تأتي بعد مجموعة دول الشرق الأوسط من حيث الاحتياطي أمريكا اللاتينية، إذ بلغ احتياطاتها 338,289 مليون برميل سنة 2013.

أما في المرتبة الثالثة تأتي إفريقيا باحتياطي مقداره 128,149 مليون برميل لسنة 2013. وتأتي أوربا الشرقية في المرتبة الرابعة إذ بلغ احتياطها من النفط الخام لسنة 2013 ما يعادل 119,877 مليون برميل.

أما المناطق الصناعية في آسيا والمحيط الهادي وأمريكا الشمالية وأوربا الغربية فقد احتلت المراتب الأخيرة من الاحتياطي العالمي للنفط، إذ احتلت آسيا والمحيط الهادي المرتبة الخامسة من بين مناطق العالم باحتياطي قدره 50,208 مليون برميل لسنة 2013، بعد ذلك تأتي أمريكا الشمالية وأوربا الغربية في المرتبتين السادسة والسابعة، إذ بلغ احتياطي أمريكا الشمالية 37,893 مليون برميل سنة 2013 ، أما أوروبا الغربية فقد بلغ احتياطها 37,893 مليون برميل سنة 2013.

ومن هنا نستنتج أن احتياطي النفط في العالم يتركز بشكل كبير في 03 مناطق من العالم وهي: الشرق الأوسط، أمريكا اللاتينية وإفريقيا وهي مناطق مثلت مجموع احتياطاتها النفطية لسنة 2013 ما يعادل 1,269,62 من الاحتياطات العالمية من النفط ،كما نلاحظ أيضا أن الدول النامية تستحوذ على معظم الاحتياطات العالمية من النفط باعتبارها متواجدة أساسا في هذه المناطق، وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (01-03): ترتيب الدول الأكثر امتلاكا للنفط الخام في العالم خلال سنة 2013.

الوحدة :مليون برميل يوميا.

الرتبة	01	02	03	04	05	06	07	08
الدولة	فنزويلا	السعودية	إيران	العراق	الكويت	الإمارات	ليبيا	نيجيريا
الاحتياطي	298,3	265,7	157,8	144,2	101,5	97,8	48,3	37,07

Source: Organization of OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2014, P: 22

في حين أن الدول المتقدمة تملك نسبة ضئيلة من الاحتياطات النفطية العالمية.

3-2- إنتاج النفط في العالم: يختلف إنتاج النفط في العالم من منطقة إلى أخرى، وذلك تماشيا مع كمية الاحتياطات النفطية التي تتوفر عليها كل منطقة، وهذا ما سنبينه من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (01-04): إنتاج النفط في العالم خلال الفترة (2008-2012)

الوحدة: 1000 برميل في اليوم

السنوات / المناطق	2008	2009	2010	2011	2012	2013
أمريكا الشمالية	6,349.1	6,570.2	6,705.8	6,912.7	7,812.9	8,822.1
أمريكا اللاتينية	9,635.2	9,495.0	9,654.4	9,813.4	9,686.8	9,680.2
أوروبا الشرقية	12,045.5	12,396.3	12,651.7	12,649.8	12,670.4	12,757.3
أوروبا الغربية	4,046.6	3,828.8	3,529.0	3,191.6	2,889.9	2,721.6
الشرق الأوسط	23,141.6	20,868.5	21,030.6	23,004.8	24,133.4	23,834.5
إفريقيا	9,191.4	8,461.0	8,668.6	7,430.5	8,202.7	7,640.1
آسيا والمحيط الهادي	7,414.0	7,345.8	7,648.2	7,458.1	7,462.5	7,386.4
مجموع العالم	71,823.5	68,965.6	69,888.2	70,460.9	72,858.5	72,842.2

Source: Organization Of OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2013, P30, 2014, p30

ومن ملاحظة الجدول رقم (01-04) يتبين منه أن الإنتاج العالمي للنفط يتركز بصورة كبيرة في مناطق تواجد الاحتياطات النفطية، بحيث تحتل منطقة الشرق الأوسط المرتبة الأولى بمعدل إنتاج 23,834.5 ألف برميل يوميا سنة 2013، تليها أوروبا الشرقية بإنتاج يقدر بـ 12,757.3 ألف برميل يوميا لسنة 2013، ثم تأتي بعدها في المركز الثالث والرابع كل من أمريكا اللاتينية و إفريقيا بإنتاج قيمته على التوالي 9,680.2 - 7,640.1 ألف برميل يوميا أي خلال سنة 2013.

فيما تحتل بقية مناطق العالم المراتب المتبقية بإنتاج إجمالي يقدر بـــ 18,930,1 ألف برميل يوميا[1] خـــلال سنة 2013 من الإجمالي العالمي للنفط، هذا ما يؤكد سيطرة الدول النامية على الإنتاج العالمي للنفط، بحيث تمثل المناطق الثلاثة المشكلة لأغلبية الدول النامية في العالم وهي: الشرق الأوسط ،أمريكا اللاتينية وإفريقيا من الإنتـــاج العالمي للنفط الخام.

كما نلاحظ أيضا أن الإنتاج العالمي للنفط الخام قد تناقص في السنوات الأخيرة، وذلك منذ سنة 2009 بحيث بلغ الإنتاج في هذه السنة 68,965.6 ألف برميل يوميا، بعد ما كـــان ســـنة 2008 ألـــف برميـــل يوميـــا 71,823.5، واستمر هذا النقص إلى غاية سنة 2011 ، حيث بلغ الإنتاج 70,460.9 ألف برميل يوميا ثم عاد إلى حالته الطبيعية سنة 2012، حيث بلغ الإنتاج 72,858.5 ألف برميل يوميا، وقـــد أرجـــع المحللـــين الاقتصاديين هذا النقص في الإنتاج إلى الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى نقص النمو الاقتصادي لمعظم بلدان العالم بسبب انهيار اقتصادياتها والعجز الذي لحق بها.

3-3- طلب(استهلاك) النفط في العالم: أما فيما يخص الاستهلاك العالمي من النفط الخام فيوضـــحه الجـــدول الآتي:

1- من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (01-04).

الجدول رقم (01-05): طلب(استهلاك) النفط في العالم خلال الفترة (2008-2013)

الوحدة: 1000 برميل في اليوم.

السنوات / المناطق	2008	2009	2010	2011	2012	2013
أمريكا الشمالية	22,017.0	21,220.5	21,736.6	21,540.0	21,201.4	21,193.6
أمريكا اللاتينية	8,022.1	8,044.4	8,248.1	8,554.2	8,798.7	9,266.9
أوروبا الشرقية	5,435.9	5,293.9	5,472.8	5,612.6	5,680.2	5,694.7
أوروبا الغربية	14,798.8	14,064.3	13,999.9	13,641.8	13,127.6	13,004.2
الشرق الأوسط	6,924.9	7,096.1	7,368.6	7,599.3	7,882.1	8,050.6
إفريقيا	3,182.1	3,228.8	3,348.8	3,375.1	3,424.3	3,549.8
آسيا والمحيط الهادي	25,687.1	25,832.4	27,012.4	27,780.8	28,754.2	29,245.8
مجموع العالم	86,067.8	84,780.4	87,187.2	88,103.8	88,868.5	90,005.5

Source: Organization Of OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2013, P46,2014 , p 46.

يتبين إذن من الجدول (01-05) أن منطقة آسيا والمحيط الهادي تستحوذ النسبة العظمى من حجم الاستهلاك العالمي لسنة 2013، ويتوقع حسب تقدير هيئة إدارة معلومات الطاقة الأمريكية

U.S.Energy information administration (EIA) [1] أن يظل هذا الاستهلاك محافظاً على نسبته العظمى حتى سنة 2030.

إذ بلغ ما تستهلكه منطقة آسيا والمحيط الهادي من النفط لخام لسنة 2013 حوالي 29,245.8 ألف برميل يومياً ، وتأتي بعد ذلك منطقة أمريكا الشمالية من حيث الاستهلاك العالمي لسنة 2013 بـــ 21,193.6 ألف برميل يومياً من إجمالي الاستهلاك العالمي.

1- www.eia.gov/ 15/09/2015.

أما المرتبة الثالثة فتحتلها منطقة بلدان أوروبا الغربية بـــ 13,004.2 استهلاك قدره ألف برميل يومياً ، وتأتي في المرتبة الرابعة منطقة أمريكا اللاتينية باستهلاك قدره 9,266.9 ألف برميل يومياً، أما في المرتبة الخامسة فتأتي منطقة الشرق الأوسط من حيث الاستهلاك العالمي من النفط الخام، ففي سنة 2013 بلغ مقدار اســـتهلاكها 8,050.6برميل يومياً. ثم تأتي منطقة أوروبا الشرقية ومنطقة إفريقيا في المراتب السادسة والسابعة على التوالي، إذ بلغ استهلاك المناطق في 2013 حوالي 5,694.7- 3,549.8 ألف برميل يومياً من الاستهلاك العالمي.

ويتضح من البيانات أعلاه، أن بلدان العالم الصناعي في كل من منطقة أمريكا الشمالية وأوربا الغربية يتناقص استهلاكها للنفط الخام سنة بعد أخرى، في حين أن منطقة آسيا والمحيط الهادي فإن استهلاكها النفطي إلى الإجمالي العالمي فهو يتزايد من سنة لأخرى، مما يؤشر للمستقبل الواعد في النمو الاقتصادي الذي يصيب هذه المنطقـــة، وخاصة في كل من الصين والهند والذي سيؤثر بدوره على معدلات الاستهلاك فيها.

المطلب الثاني: سوق النفط العالمية.

تستحوذ سوق النفط العالمية على قدر كبير من الاهتمام العالمي، وتحظى تطوراتها بمتابعة مستمرة لما يقوم بـــه النفط من دور حيوي في تحريك عجلة الاقتصاد العالمي.

وتتسم سوق النفط العالمية بتطور ديناميكي، وبشكل متسارع متأثرة ليس بعوامل السوق التقليدية من عـــرض وطلب فحسب، بل أيضا بعوامل أخرى خارج نطاق تلك الآليات، والتي اكتسبت دورا متزايـــدا في الـــسنوات الأخيرة.

1- تعريف سوق النفط العالمية: إن السوق النفطية هي المكان الطبيعي لحدوث عملية تبادل السلعة النفطية، خاصة الخام منها بسعر معين وزمن معلوم بين الأطراف المتبادلة[1]، ويحرك هذه السوق قانون العرض والطلب بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية الأخرى التي تحكم السوق، وكذا العوامل السياسية، العسكرية، المناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية العالمية، وهي سوق شبه احتكارية تحكمها البلدان المنتجة والمصدرة والبلدان المستهلكة الكبرى[2].

من خلال التعريف السابق لسوق النفط يمكننا تحديد العناصر الأساسية التي يتكون منها هذا السوق وهي كالآتي:

- المكان الطبيعي أو الوهمي مكانيا أو جغرافيا.
- السلعة المتبادلة هي السلعة النفطية ومشتقاتها.
- الأطراف المتبادلة وهم العارضون للسلعة والطالبون لها.
- وجود سعر معين وزمن معين للتبادل.

2-خصائص سوق النفط: نلخص أهم خصائص سوق النفط في النقاط التالية:

2-1- سوق شبه احتكارية: ومعنى ذلك أن هناك مجموعة قليلة من الدول تحتكر هذا السوق، وهي الدول المنتجة للنفط والشركات الاحتكارية الكبرى هذا من جهة العرض، والدول المستهلكة الكبرى التي تؤثر في السوق من خلال تغيير مخزونها النفطي الاستراتيجي أو من خلال طلبها النفطي، وهذا من جانب الطلب[3].

1- محمد أحمد الدوري، المرجع السابق، ص 142.

2- ضياء مجدي الموسوي، ثورة أسعار النفط 2004، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2005، ص29.

3- ضياء مجدي الموسوي، المرجع نفسه، ص- ص، 29-30.

2-2- سوق التكتل (الكارتل، والمنظمات والهيئـــات): تدل حركة الشركات العالمية في السوق النفطية على الاتفاقات المسبقة فيما بينها على الخطوات التي تتبعها كل منها، إلى غاية وصول سلعة الـــنفط ومـــشتقاته إلى الأسواق. وقد ظهرت أولى هذه التكتلات في الكارتل النفطي في فترة الثلاثينات، ثم تلتها الهيآت والمنظمـــات الدولية كمنظمة الأوبك (الدول المصدرة للنفط)، الأوابك (الدول العربية المصدرة للنفط)، والوكالة الدوليـــة للطاقة.

2-3- تأثر السوق النفطية بالأسواق ذات الصلة الوثيقة: أي أن السوق العالمية للنفط تتأثر بصورة مباشـــرة بسوق الناقلات وتكاليف الشحن . حيث تعكس تكاليف ناقلات النفط تقلبات الطلب العالمي على النفط الخام بصورة مباشرة، فانخفاض الطلب العالمي على النفط يخفض من تكاليف الشحن، مما يشجع شركات النفط على الشراء من الأسواق البعيدة، في حين أن الزيادة في الطلب العالمي على النفط لها آثار عكسية[1].

2-4- السوق النفطية ذات طابع متقلـــب: وخاصة فيما يتعلق بأسعار النفط التي يفوق تقلبها كـــثيرا تقلـــب الأسواق المالية ومعظم السلع الأخرى[2].

1- أمينة مخلفي، أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية، رسالة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2013، ص. ص54-55.

2- روبرت واينر، تقلب أسعار النفط:العرض والطلب والمضاربة (المخاطر والغموض في أسواق الطاقة العالمية المتغيرة، الانعكاسات على منطقة الخليج العربي)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2006، ص164.

3- العوامل المؤثرة في تحديد اتجاهات السوق النفطية العالمية: إن تعقد السوق النفطية واتساع الأطراف الفاعلة فيها حوّل النفط إلى سلعة إستراتيجية، و لم يعد ميزان العرض والطلب كافيا لتحديد الأسعار أو السيطرة عليها، وإنما توجد هنا عوامل أخرى تؤثر على السوق النفطية تتمثل فيمايلي[1]:

3-1-العوامل الاقتصادية: ويدخل تحت هذا العنوان الكثير من المتغيرات في مقدمتها:

أولا- التغيير الجوهري في سوق النفط: ونقصد بذلك ظهور أطراف جديدة في سوق النفط، بحيث كان لهذه الأطراف تأثير كبير في السوق النفطية العالمية، وذلك من خلال الطلب الواسع على النفط، مما أدى إلى اختلال التوازن في سوق الطلب والعرض كما هو الحال مع الصين مثلا.

ثانيا- نقص القدرات الإنتاجية: تشير التحاليل الاقتصادية إلى أن منظمة الأوبك وهي صاحبة الحصة الكبرى في تزويد السوق النفطية العالمية بمادة النفط، لم تعد قادرة على زيادة الإنتاج بشكل كبير. وبحسب المحللين لم يبق أمام الأوبك أن تزيد إنتاجها عن 1,4 مليون برميل في اليوم كحد أقصى، أما بالنسبة للدول المنتجة الأخرى ومنها النرويج وروسيا، فلا يمكن زيادة قدراتها الإنتاجية اليومية.

ثالثا- اختلال التوازن بين الطلب والعرض(الإنتاج والاستهلاك): وهذا نتيجة ظهور دول تنافس الولايات المتحدة الأمريكية على شراء النفط وفي مقدمتها الصين والهند، وكذا نقص القدرات الإنتاجية للدول المنتجة.

3-2-العوامل السياسية والإستراتيجية: وتتمثل هذه العوامل في الاضطرابات السياسية والأمنية التي شهدتها الكثير من الدول النفطية كالعراق، أفغانستان، السعودية، نجيريا، فيترويلا، وحديثا ليبيا ومصر، حيث أدت هذه الاضطرابات السياسية إلى التأثير على سوق النفط مباشرة، وكذا الصراع بين منظمة الأوبك و وكالة الطاقة الدولية و الدول المنتجة من خارج الأوبك.

1- كوثر عباس الربيعي، التأثير الأمريكي في سوق النفط العالمية، مجلة الدراسات الدولية، عدد جويلية، جامعة بغداد، العراق، 2008، ص- ص 26-27.

4- القوى الفاعلة في سوق النفط العالميـــة: تتكون السوق النفطية من مجموعة من الأطراف الفاعلة، تتحكم فيها من الجانبين أي من جانب الطلب وجانب العرض، بحيث نجد أن كل طرف من هذه الأطراف يسيطر علـــى السوق بنسبة معينة تختلف بينهم بحسب حجم كل طرف، وسوف نتعرف على كل طرف من هذه الأطراف من كل جانب من جوانب السوق على حدى كالآتي:

4-1- القوى المحددة للعرض النفطي: تتمثل قوى العرض النفطي أو الأطراف المتحكمة في جانب العـــرض في السوق النفطي في كل من منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك)، الشركات العالمية للنفط ومنتجو الـــنفط خارج منظمة الأوبك.

أولا- منظمة الدول المصدرة للبترول(الأوبك)" opec": هي منظمة حكومية دولية، أنشئت في مؤتمر بغـــداد يوم 10-14 سبتمبر1960 من قبل كل من إيران والعراق والكويت والسعودية و فترويلا[1]. وانضم في وقت لاحق تسعة أعضاء آخرين وهم [2] : قطر(1961)، اندونيسيا (1962) وقد علقت عضويتها مـــن جـــانفي (2009)، الإمارات العربية المتحدة (1967)، الجزائر(1969)، نيجيريا (1971)، الإكوادور (1973) وقد علقت عضويتها من ديسمبر 1992 حتى أكتوبر2007، الغابون (1975-1994)، أنغولا (2007).

وكان مقر وجودها في السنوات الخمس الأولى من تأسيسها في جنيف (سويسرا)، تم نقـــل هـــذا إلى فيينـــا (النمسا) في01 سبتمبر 1965. وكان من بين أسباب تأسيسها:

1- عبد القادر سيد أحمد، الأوبيك ماضيها حاضرها وآفاق تطورها،ترجمة خليل احمد خليل وفؤاد شاهين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 75.

2- الموقع الرسمي لمنظمة الدول المصدرة للبترول الأوبك على الموقع الإلكتروني: www.opec.org:(Brief History) ، تاريخ الزيارة، 2014/03/15.

- التحول في المشهد الاقتصادي والسياسي الدولي، وذلك مع انتهاء الاستعمار الواسع وولادة العديد من الدول الجديدة المستقلة في العالم النامي ذات الموارد الطبيعية خاصة النفط.
- سيطرت الشركات متعددة الجنسيات "الأخوات السبع" على سوق النفط الدولية .

أ- أهداف منظمة الدول المصدرة للبترول(الأوبك):

- تنسيق وتوحيد السياسات النفطية بين الدول الأعضاء من أجل تأمين أسعار عادلة و مستقرة لمنتجي النفط والكفاءة الاقتصادية و إمدادات منتظمة من النفط إلى الدول المستهلكة.
- الإبقاء على سعر النفط الذي يستغله الكارتل الدولي النفطي (الشركات المتعددة الجنسيات) خارج حدودها في مستوى مرتفع.
- تسهر المنظمة على ضمان المساواة بين أعضائها[1].
- توحيد جهود البلدان المنتجة لانتزاع حصة أكبر من الأرباح الناتجة عن استغلال ثروتها الخاصة [2].
- تنظيم وتعزيز موقف الأقطار المصدرة للنفط في علاقتها مع الشركات صاحبة الامتياز[3].

ب- أهمية ودور منظمة الدول المصدرة للبترول(الأوبك): تظهر أهمية منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك) في السوق العالمية للنفط، من خلال مجموعة من المؤشرات الاقتصادية التي مكنتها من احتلال هذا المركز المهم في السوق النفطية وتتمثل هذه المؤشرات فيمايلي[4]:

- **عدد السكان:** بلغ عدد سكان دول الأوبك سنة 2012 مجتمعة 429,402 مليون نسمة.

1-organization of the Petroleum exporting countries,statute2013,p11.

2- عبد القادر سيد أحمد، المرجع السابق، ص75.

3- علي أحمد عتيقة، الاعتماد المتبادل على جسر النفط (المخاطر والفرص)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1991، ص81.

4-Organization Of OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2013,p11.

- **الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الحالية (PIB):**قدر الناتج المحلي الإجمالي لدول الأوبك سنة 2012 بـ 3,354,224 مليار دولار أمريكي.
- **احتياطي النفط الخام:** وفقا للتقديرات الحالية وصلت احتياطيات النفط الخام المؤكدة لدول الأوبك سنة 2012 إلى 1,200,830 مليار برميل، أي بنسبة 81٪ من احتياطيات النفط المؤكدة في العالم المقدرة بـ 1,478,211 مليار برميل، ويقع الجزء الأكبر من احتياطيات نفط دول الأوبك في الشرق الأوسط بنسبة 66٪ من إجمالي الأوبك.

- **إنتاج النفط الخام:** بلغ إنتاج دول الأوبك سنة 2012 ما قيمته 32,424 مليون برميل يوميا، أي ما يعادل نسبة 44,50% من الإنتاج العالمي للنفط الخام المقدر بـ 72,858.5 مليون برميل يوميا.

وفي هذا السياق تتوقع وكالة الطاقة الدولية تزايد الإنتاج في دول الأوبك بواقع 13.9 مليون ب/ي ما بين عامي 2010 و 2035 و إن حوالي % 88 منها مصدرها الشرق الأوسط.

- **حجم الصادرات من النفط:** بلغ حجم صادرات دول الأوبك سنة 2012 من النفط الخام بـ 25,281.4 مليون برميل في اليوم، بنسبة 62,49 % من الصادرات العالمية المقدرة بـ 40,452 مليون برميل في اليوم.
- **قيمة الصادرات من النفط:** قدرت قيمة الصادرات من النفط سنة 2012 لدول الأوبك بـ 1,688,229 مليار دولار أمريكي.
- **الطلب على النفط:** يتمثل فيما قيمته 8,657 مليون برميل في اليوم، أي بنسبة 9,74% من الإنتاج العالمي المقدر بـ 88,868.5 مليون برميل في اليوم.

من خلال ما سبق، يتبين لنا أن أهمية منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك) في السوق النفطية تظهر بصورة جلية في سيطرتها الكبيرة على جانب العرض دون جانب الطلب، وذلك من خلال امتلاكها لـــ 81 %من الاحتياطي العالمي للنفط الخام، وإنتاجها لنسبة 44,9% من الإنتاج العالمي للنفط الخام، وتصديرها لنسبة 54,3% من إجمالي الصادرات العالمية، في مقابل استهلاك ضعيف يقدر بـــ 8,8% من الطلب العالمي على النفط.

أما فيما يخص دور الأوبك في سوق النفطية العالمية، فيظهر كمنتج مرجح في عملية التوازن بين العرض والطلب على النفط، فسياسة الشركات النفطية الكبرى الانفرادية في تسعير النفط ترتب عنها انفجار الطلب العالمي على النفط الخام، بسبب الأسعار الزهيدة والاستتراف الجائر لمكامن النفط، تبعتها مرحلة مشاركة الأوبك في تسعير النفط الخام في بداية السبعينات من القرن العشرين، والتي تعاملت أثناءه الأوبك بدور مسؤول إلى حد كبير بما لا يخل بآليات العرض والطلب على النفط الخام في السوق العالمية[1].

ثانيا- شركات النفط العالمية: تعرف شركات النفط الكبرى بأنها عبارة عن شركات متعددة الجنسيات عملاقة.

والشركات المتعددة الجنسيات كما عرفها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية **UNCATAD** بأنها "كيان اقتصادي يزاول التجارة والإنتاج عبر القارات، وله في دولتين أو أكثر شركات وليدة أو فروع تتحكم فيها الشركة الأم بصورة فعالة وتخطط لكل قراراتها تخطيطا شاملا"[2]. كما يمكن تعريفها أيضا على أنها تلك

1- مايكل لينش، البحث عن الاستقرار في سوق النفط (مستقبل النفط كمصدر للطاقة)، مركز الإمارات للدراسة والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2005، ص256.

2- بول هيرست، وغراهام طومسون، ما العولمة: الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم، ترجمة فالح عبد الجبار ، سلسلة عالم المعرفة، مطابع السياسة، الكويت،2001 .

الشركات التي تملك وتقوم بالإنتاج في الكثير من المجالات مثل الصناعة والمناجم وتكرير النفط في أكثر من دولة واحدة [1].

وينطبق هذا على تلك الشركات النفطية التي سيطرت على النفط العالمي قرابة خمسين عاما تقريبا، وكان أول ظهور لها سنة 1870 من طرف الأمريكي **روكفلر**، الذي قام بتشكيل أولى شركات النفط في تلك الفترة والتي أطلق عليها اسم **شركة ستاندار أويل**، بحيث ركزت هذه الشركة جهودها لعدة سنوات على الاحتكار شبه الكامل للسوق العالمية، واستمر هذا الاحتكار حتى سنة 1911 بحيث كسر احتكار **ستاندار أويل**، فقسمت الشركات إلى عدد من الشركات النفطية الكبرى من أهمها: **ستاندار أويل أوف نيو جرسي (الآن إكسون)، ستاندار أويل أوف نيويورك (الآن موبيل)، ستاندار أويل أوف نيو كاليفورنيا، ستاندار أويل أوف أوهايو، ستاندار أويل أوف انديانا**.الثلاثة الأولى بالإضافة إلى **غولف وتكساسو ورويال دوتش/شل وبريتيش بتروليوم** (التي تألفت كشركة **أنجلو إيرانية** في أوائل القرن العشرين لإدارة امتياز نفطي بريطاني في إيران) شكلت السبع الكبريات[2].

ويعتبر رجل الأعمال الإيطالي: "**أنريكوماتي**" أول من أطلق مصطلح **الشقيقات السبع** على هذه الشركات في سنة 1950، وهذا لوصفها باعتبارها أكبر شركات النفط العالمية، والتي تهيمن على صناعة النفط العالمية منذ نشأتها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

1- السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي (النظرية والسياسات)، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص 213.

2- مايكل تانزر، المرجع السابق، ص- ص103-104.

وفي سنة 1973 كانت هذه الشركات تتحكم في 85% من الاحتياطي العالمي للنفط[1]، أما في سنة 2000 فسيطرت هذه الشركات على مبيعات 29 مليون برميل يوميا من المنتجات النفطية المكررة، أو ما يقارب من 40% من الاستهلاك العالمي من النفط[2]، غير أنها واجهت ولا تزال تواجه تحدي كارتل الأوبك، وتنامي قدرات الشركات النفطية الوطنية في بعض الدول الناشئة.

أ- إستراتيجيات الشركات البترولية العالمية: تتجلى الإستراتيجيات التي وضعتها وخططتها وبرمجتها الشركات النفطية العالمية لتحقيق أهدافها في إستراتيجيتين، الأولى قصيرة الأجل، و الأخرى طويلة الأجل، ويمكن تلخيصها فيما يلي[3]:

- **الإستراتيجيات القصيرة الأجل:** تتمثل الإستراتيجيات القصيرة الأجل فيمايلي:
  - الاتجاه نحو التوسع في البحث عن النفط في المناطق "المأزومة سياسيا".
  - الاتجاه نحو التوسع في البحث عن النفط في مناطق خارج دول الأوبك.
  - التلاؤم مع تطور الطلب على المنتجات المكررة وازدياد أهمية السوق الفورية.
  - التلاؤم مع التخفيض في درجة التكامل الرأسي والسيطرة على المراحل اللاحقة في إنتاج النفط.
  - السيطرة على المراحل اللاحقة في إنتاج النفط.

1- محمد زيدان و محمد يعقوبي، الآثار البيئية لنشاط شركات البترول العالمية ومدى تحملها لمسؤوليتها تجاه البيئة، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال و المسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، الجزائر، يومي 14-15 فيفري 2012، ص06.

2- قصي عبد الكريم إبراهيم، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري أنموذجا)، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، 2010، ص 72.

3- علي لطفي، التنمية والطاقة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر، 2010، ص-ص73-74.

- **الإستراتيجيات الطويلة الأجل:** تتمثل هذه الإستراتيجيات أساسا في السيطرة على السوق العالمية للطاقة، ولتحقيق هذا الهدف تعمل الشركات العالمية للنفط على تركيز استثماراتها بصفة أساسية في كل من النفط والفحم والغاز الطبيعي، بالإضافة إلى ذلك، تحاول أن تضمن "السيطرة على تكنولوجيا المستقبل" التي ستكون أساس تحقيق التوازن في السوق النفطية في الأجل الطويل .

ثالثا- منتجو النفط خارج منظمة الدول المصدرة للبترول(الأوبك): نقصد بمنتجي النفط خارج الأوبك، تلك الدول المنتجة للنفط والغير المنضمة لمنظمة الأوبك، أي أن حصتها في السوق النفطية هي حصة مستقلة عن الأوبك، وهي غير خاضعة لأي جهة. وتتمثل الدول المنتجة للنفط خارج الأوبك في الدول الصناعية الكبرى مثل:الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، النرويج .....وبعض دول العالم الثالث مثل: المكسيك، مصر، دول غرب إفريقيا والهند.....إخ.

ولقد ظهرت الأهمية الكبرى لهذه الدول كطرف فاعل في السوق النفطية العالمية من جراء تأسيس منظمة الأوبك، وسيطرة هذه الأخيرة على حصة الأسد في السوق العالمية للنفط سنة 1960، وكذا الأزمة النفطية الأولى سنة 1973، بحيث جعلت نتائج هذه الأزمة عدم سيطرة الدول المنتجة خارج الأوبك على سوق النفط مثلما كانت عليه سابقا، وجرى التخطيط لتنفيذ سياسة جادة للتوسع في إنتاج النفط خارج دول الأوبك من طرف الدول الصناعية، والشركات النفطية الكبرى، والمصالح المالية والسياسية العالمية وغيرها.

وفي منتصف الثمانينيات ازداد نصيب الدول المصدرة غير الأعضاء، بحيث ورثت في مجال التصدير ما فقدته الأوبك[1]، وذلك عن طريق المحفزات المالية والضريبية للشركات الأجنبية من أجل إغرائها على الاستثمار

1- أمينة مخلفي، المرجع السابق، ص 174.

والتحري عن النفط وتطويره، بحيث زاد الإنتاج فيما لا يقل عن 08 ملايين برميل يوميا خلال 20 سنة المنصرمة[1].

4-2- القوى المحددة للطلب النفطي: تتمثل قوى الطلب النفطي في الدولة المكونة لوكالة الطاقة الدولية وكذا الدول المستهلكة الأخرى كالصين والهند.

أولا- وكالة الطاقة الدولية(IEA): هي وكالة مستقلة تابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)[2]، تأسست في نوفمبر 1974 من طرف 17 دولة بهندسة وقرار من **هينري كيسنجر**، الذي اكتشف أن الوسيلة الوحيدة من أجل قمع قوة منظمة الأوبك، هي أن يرتفع سعر النفط فتتدفق الأموال للاستثمار خارج نطاق أقطار الأوبك، فارتفاع السعر يرتبط ارتباطا جذريا بالرغبة في إضعاف الأوبك[3].

وتأسست أيضا كاستجابة للأزمة النفطية لسنة 1973-1974، من أجل مساعدة البلدان المستهلكة بتنسيق استجابة جماعية لاضطرابات كبيرة في إمدادات النفط، من خلال الإفراج عن مخزونات النفط الطارئة إلى الأسواق.

1- فاضل الجلبي وآخرون، واردات النفط العربي ومشروعات التكامل البديلة (الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1997، ص176.

2- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "OECD" : هي منظمة تم تأسيسها بعد الحرب العالمية الثانية تضم في عضويتها جميع الدول المتقدمة وهي دول الإتحاد الأوربي بالإضافة إلى تركيا، سويسرا، أيسلندا، الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، أستراليا، اليابان، نيوزيلندا.

3- أحمد زكي يماني وآخرون، المشهد النفطي العربي والعالمي 2000 (الوطن العربي بين القرنين)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2000، ص 196.

وقد انضم إليها في وقت لاحق أعضاء آخرين وهم[1]: النمسا، الدنمارك، ألمانيا، إيرلنـــدا، إيطاليـــا، اليابـــان، لوكسمبورغ، هولندا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة البريطانية، الولايات المتحدة الأمريكية، بلجيكا، كندا(1974)، النرويج (يشارك في الوكالة بموجب اتفاق خاصة منذ عام 1974)، اليونان (1976)، نيوزيلندا(1977)، أستراليا(1979)، البرتغال (1981)، فنلندا وفرنسا (1992)، المجر (1997)، جمهورية التشيك (2001)، جمهورية كوريا (2002)، الجمهورية السلوفاكية (2007)، بولندا(2008)، بحيث تهدف إلى[2]:

1- صيانة وتحسين نظم للتعامل مع تعطل الإمدادات النفطية.

2- تعزيز سياسات الطاقة العقلاني في سياق عالمي من خلال علاقات تعاونية مع الـــدول غـــير الأعـــضاء، والصناعة والمنظمات الدولية.

3- تشغيل نظام المعلومات دائم في سوق النفط الدولية.

4- تحسين إمدادات الطاقة وهيكل الطلب في العالم من حيث تطوير مصادر بديلة للطاقة وزيـــادة كفـــاءة استخدام الطاقة.

1- الموقع الرسمي لوكالة الطاقة الدولية (IEA): http://www.iea.org/aboutus/history، تاريخ الزيارة، 2014/04/14.

2- الموقع الرسمي لوكالة الطاقة الدولية (IEA).

ثالثا- دولتي الصين والهند: تعتبر كل من الصين والهند من أكبر المستهلكين للنفط في العالم، ومن أكبر المتعاملين في السوق النفطية العالمية، إذ تمثل نسبة الطلب لكل من الهند والصين 40 % من الطلب العالمي للنفط بحلول سنة 2030، وهذا وفقا للاتجاهات العالمية الحالية[1].

أ-الصين: إن ظهور الصين كقوة عظمى في القرن الواحد والعشرين، ستكون له ملابسات فائقة وواسعة النطاق على جميع المشاريع العالمية. فاقتصاد الصين أصبح اليوم سريع النمو مقارنة بما كان عليه في السابق، وفي هذا الشأن قال **بول إتش أونيل** رئيس شركة "**ALCOA**" "لم يشهد التاريخ أبدا مثل هذا التحول العاصف، حيث أمكن لقوة اقتصادية لطرف أساسي في العالم أن تغرق فجأة الاقتصاد العالمي" [2]، فقد نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل سنوي يزيد على 09 % وهو أعلى بكثير من متوسط النمو السنوي للدول المتقدمة، وقد ارتفع إجمالي إمدادات الطاقة الأساسية في الصين من 493 مليون طن من مكافئ النفط عام 1980 إلى 905 مليون طن من مكافئ النفط عام 1999 بمعدل زيادة يفوق نسبة 3,2 % سنويا، حيث تصل حصة الصين من إجمالي الاستهلاك العالمي من الطاقة إلى 10%، مع العلم معدل نمو الطلب على النفط في الصين قد تجاوز معدل النمو في إنتاجه منذ سنة 1975 حيث أصبحت الصين الآن مستوردا للنفط الخام[3]، فالنمو الاقتصادي السريع للصين زاد من استهلاكها للطاقة بوجه عام والنفط خاصة هذا ما جعلها أكثر الدول المؤثرة للغاية في أسواق الطاقة العالمية.

1- لوركان ليوفز، الطاقة العالمية ازدياد عدم قابليتها للاستدامة، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 45، العدد الأول، مارس 2008 ، ص16 .

2- دانييل بورشتاين وارنيه دي كيزا، التنين الأكبر (الصين في القرن الواحد والعشرين)، ترجمة شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، جويلية 2001، ص ص، 114-115.

3- نبيل بوفليح، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والآفاق مع إشارة إلى حالة الجزائر، المرجع السابق، ص 82.

وتعتبر الصين ثاني أكبر مستهلك في العالم للنفط حيث استوردت 80 مليون طن من النفط ومشتقاته في سنة 2001، و120 مليون طن في سنة 2003، و160 مليون طن في سنة 2004، أي ما يعادل 50 % من الاستهلاك[1].

وترتكز الصين على استمرار الارتفاع الكبير في نمو الطلب على النفط، وذلك بسبب استيرادها لكميات أكبر من النفط من مجموعة واسعة من المصادر.

وتلبية للطلب المتزايد على المنتجات النفطية، زادت الصين طاقتها باطراد، والتي ارتفعت إلى أكثر من13 مليون برميل في اليوم سنة 2013[2]، ونظرا لهذا التزايد المستمر في استخدام النفط من طرف الصين، كان لذلك تأثير كبير على السوق النفطية العالمية من جانب الطلب النفطي حيث قدرت الإحصائيات أن 30 % من الإمدادات العالمية من النفط الخام سنة 2030 ستوجه للصين[3].

ب- الهند: تعد جمهورية الهند سابع أكبر دولة في العالم من حيث المساحة الجغرافية وثاني أكبر دولة من حيث السكان 2,1 (بليون نسمة)، وتصنف الهند كعاشر أكبر اقتصاد في العالم بأخذ الناتج المحلى الإجمالي في الاعتبار. يرافق ذلك ما تشهده من نمو اقتصادي بمعدل 7 % منذ سنة 2000، وقد استمر نموها المعتاد رغم الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالعالم سنة 2008.

1- فرانسواز لوموان، الاقتصاد الصيني، ترجمة صباح كعدان، ص37(doc). متاح على الموقع الالكتروني التالي:

www.syrbook.gov.sy/userfiles/chima.doc، تاريخ الزيارة:2014/04/13.

2- نقلا عن عمرو الأشموني، الصين قائدة سوق الطاقة العالمي، جريدة النهار الكويتية، العدد 2090، الصادرة بتاريخ الأحد 23 فيفري 2014 متاح على الموقع الالكتروني: www.annaharkw.com/ANNAHAR/Article.aspx?id، تاريخ الزيارة:2014/04/11.

3- لوركان ليوفز، المرجع السابق، ص 16.

وتتمتع الهند بوفرة من مصادر الطاقة التقليدية وغير التقليدية، إلا أن هذه المصادر لا تكفي لسد احتياجات الهند المتزايدة، ولذلك تلجأ إلى الاستيراد من الخارج وخصوصًا من مصدِّري النفط الخام والغاز الطبيعي في الشرق الأوسط.

وصنفت الهند كرابع أكبر مستهلك للطاقة في العالم في سنة 2011 بعد الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا، وتعتمد الهند على استيراد النفط الخام ومشتقاته لسد احتياجاتها المتزايدة . وقد ظلت الكميات المستوردة تزداد سنة بعد أخرى.

وقفز استيراد الهند من النفط الخام ومشتقاته من 11,68مليون طن سنة 1970-1971 إلى 163,59 مليون طن سنة 2010-2011، وقد شهدت سنة 2010-2011 زيادة 2,72 % عن السنة السابقة.

ولقد تضاعف استهلاك الهند للطاقة بين سنوات 1990 و2011 بشكل كبير، فقد زاد استيراد الهند من النفط الخام من 40 %من احتياجاتها سنة 1990 إلى 77% سنة 2011.

وتقوم الهند حاليًا باستيراد نحو70%من احتياجاتها من النفط الخام ومشتقاته من مختلف المصادر عبر العالم، منها 64 % من الشرق الأوسط في سنة 2012. وتقول التقديرات: إنه بحلول سنة 2032 ستستورد الهند نحو 92 %من احتياجاتها من الطاقة من الخارج، وسيكون جزء كبير منها من الشرق الأوسط.

ولقد أنتجت الهند 01 %من إجمالي إنتاج النفط الخام في العالم وهو ما يعادل 38,9 مليون طن من النفط الخام سنة 2010-2011، وقد استهلكت 155,5 مليون طن من الإنتاج العالمي من النفط الخام أي ما يساوي 3,9 %من الإنتاج العالمي من النفط الخام سنة 2010-2011[1].

1- ظفر الإسلام خان، الهند وإستراتيجيتها للطاقة في الشرق الأوسط، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، ماي 2013، ص-ص 02- 04.متاح على الموقع الالكتروني:http://studies.aljazeera.ne،تاريخ الزيارة:2014/04/11.

المبحث الثاني: تأثير أسعار النفط على العوائد النفطية.

نظرا للمكانة المرموقة التي احتلها النفط في التجارة العالمية، هذا ما أدى باحتلال أسعاره موقعا مركزيا بين السياسات النفطية، نظرا للعلاقة المباشرة والقوية التي تربطه بالإنتاج والعوائد النفطية.

وبما أن أسعار وعوائد النفط أصبحت تشكل أحد المواضيع المهمة على المستوى العالمي، نظرا للتأثيرات التي يمتازان بها على جميع الأصعدة، وجب علينا تبيان مفهوم كل من السعر النفطي والعوائد النفطية، وكذا العوامل المؤثرة في كل منهما مع التطرق إلى العلاقة الموجودة بينهما فيمايلي:

المطلب الأول: مفهوم السعر النفطي.

نظرا للأهمية التي أصبح يمتاز بها السعر النفطي، فقد احتل الصدارة في الكثير من المؤتمرات الدولية، وكذا حديث وسائل الإعلام العالمية، وكان هذا خاصة بعد مؤتمر طهران سنة1971 وأثناء الأزمة النفطية الأولى سنة 1973، ونتيجة لهذا سوف نتطرق في هذا المطلب إلى معرفة ماذا يعنى بالسعر النفطي؟ وماهي أهم أنواعه؟ ومراحل تطوره وصولا إلى ماهو عليه اليوم.

1- تعريف السعر النفطي: هو قيمة المادة أو السلعة النفطية معبرا عنها بوحدة نقدية محددة، متأثرة بذلك بمجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وكذا القوى الفاعلة في السوق.

كما يمكن إعطاء تعريف آخر للسعر ، يتمثل في كون أن السعر النفطي هو سعر مشتق ومستخلص[1] ومعنى ذلك أنه يتم احتساب سعر النفط الخام عكسيا، كقيمة متبقية بعد طرح التكاليف المختلفة (النقل والتكرير والتوزيع) المتضمنة في تحويل برميل النفط الخام إلى "سلة أو حزمة المنتجات النفطية المكررة" من الأسعار القائمة

1- يوسف صايغ، سياسات النفط العربية في السبعينات (فرصة ومسؤولية)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1983، ص128.

قبل خصم ما يدفعه المستهلكون من ضرائب على المنتجات. و يتشكل السعر النفطي من عاملان اثنان هما: سعر البيع إلى البئر أو في الميناء ورسوم النقل[1].

1-1-أنواع السعر النفطي: في الحقيقة ليس هناك سعر مفرد للنفط رغم التعود على التحدث حول سعر النفط، فهناك عدة أنواع من الأسعار النفطية يختلف كل واحد عن الآخر، وفيمايلي سوف نتعرض لأهم أنواع أسعار النفط المتعامل بها دوليا ووطنيا.

أولا- السعر المعلن" Posted Price": هو ذلك السعر الذي يعلن عنه رسميا من طرف العارض للسلعة، بحيث كان يتحدد من قبل الشركات النفطية الاحتكارية.

لقد ظهر هذا السعر لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1880 من طرف شركة ستاندرداويل، التي كانت تسيطر على عمليتي نقل وتكرير النفط الخام. بحيث لم يظهر هذا السعر نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب، وإنما كان عبارة عن سعر يفرضه الكارتل النفطي العالمي مباشرة بعد استخراجه من الآبار دون إشراك مستخدميه في عملية التسعير.

واستمر العمل بهذا السعر منذ ذلك الحين إلى غاية 16 أكتوبر 1973 حين أقرت منظمة الأوبك أسعار نفوطها الخام إلى جانب الشركات النفطية الأجنبية الاحتكارية[2].

1 - Jean Masseron, L'économie des hydrocarbures, édition Technip, 2ème édition mise à jour, France, 1975, p 43 .

2- محمد أزهر السماك، زكريا عبد الحميد باشا، دراسات في اقتصاديات النفط والسياسة النفطية، جامعة الموصل، العراق، الطبعة الأولى، 1980، ص 224.

وعليه يمكن القول بأن الأسعار المعلنة، ماهي في الواقع إلا أسعار نظرية لا تعادل في حقيقتها قيمة النفط كمورد نابض وحيوي، بل إن الشركات فرضته كأساس لاحتساب الإتاوات والضرائب على الأرباح، التي كانت تشكل الجزء الأكبر من إيرادات الدول المنتجة.

ثانيا- السعر المتحقق "Realized (Actual) Price": هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة يوافق عليها الطرفان البائع والمشتري كنسبة مئوية كخصم من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع....

وظهرت الأسعار المحققة أو الفعلية للوجود منذ أواخر الخمسينات، وقد عملت بها الشركات النفطية الأجنبية المستقلة وبعدها الشركات الوطنية في الدول النفطية[1]. وتتأثر الأسعار المحققة بظروف السوق النفطية السائدة، ومقدار تأثر تلك الظروف على الأطراف النفطية المتعاقدة[2]،كما تتأثر أيضا هذه الأسعار بالعلاقات الاقتصادية الدولية على الأسعار المتحققة[3].

ثالثا- سعر الإشارة أو المعول عليه " Reference Price ": إن سعر الإشارة هو عبارة عن سعر للنفط الخام يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق، أي أنه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق.

بحيث ظهر هذا السعر في فترة الستينات، وقد تم الاعتماد عليه في احتساب قيمة النفط بين بعض الدول المنتجة، والشركات النفطية الأجنبية من أجل توزيع أو قسمة العوائد النفطية بين الطرفين.

1- سواء في منظمة الأوبك أو البلدان الأجنبية الأخرى أو الشركات النفطية الأجنبية الأخرى الاحتكارية والمستقلة على السواء.

2- فمثلا- العقود النفطية طويلة المدى وبكميات كبيرة تكون حسومات البيع أكبر مما يجعل الأسعار المتحققة متدنية بعكس العقود قصيرة المدى وبكميات محدودة أو صغيرة تكون الحسومات قليلة وبالتالي السعر المتحقق أعلى مستوى.

3- فمثلا- تحسين وتطوير العلاقات الاقتصادية بين بلد نفطي وبلد غير نفطي تمنح تسهيلات متقابلة بين الطرفين فتؤدي إلى تخفيض الأسعار المتحققة....الخ.

ولقد تم احتساب هذا السعر على أساس معرفة وتحديد متوسط، أو معدل السعر المعلن، أو المتحقق لعدة سنوات، وما يلاحظ على هذا السعر أنه تم تطبيقه في العديد من البلدان النفطية مثل:الجزائر وفنزويلا.

رابعا- سعر الكلفة الضريبية"Tax Cost Price": هو ذلك السعر المعادل لكلفة إنتاج النفط الخام، مضاف له قيمة ضريبة الدخل والريع بصورة أساسية العائدة للدول النفطية مانحة اتفاقيات استغلال الثروة النفطية على تنوع تلك الاتفاقيات.

إذن فهذا السعر يعكس الكلفة الحقيقية التي تقدمها الشركات النفطية الأجنبية من أجل حصولها على برميل أو طن من النفط الخام، وهو في نفس الوقت يمثل الأساس الذي تتحرك فوقه الأسعار المحققة في السوق، فالبيع بأقل من هذا السعر يعني البيع بالخسارة، وبهذا فسعر الكلفة الضريبية يمثل الحد الأدنى لسعر بيع النفط الخام في السوق النفطية.

خامسا-السعر الفوري(الأدنى) "Spot Price ": هو السعر المعبر عن قيمة الوحدة النفطية نقديا المتبادلة آنيا، أو فوريا في السوق النفطية الحرة بين الأطراف العارضة والمشترية.

ظهر هذا السعر مع ظهور السوق الحرة أو المفتوحة بين الأطراف المعنية بعرض وطلب السلعة النفطية، نتيجة لعدم التوازن بين الكميات المعروضة والمطلوبة من السلعة النفطية، وهذا ما أدى إلى كون هذا السعر هو سعر غير ثابت وغير مستقر. وانتشر استعمال هذا السعر بصورة كبيرة في أواخر السبعينات خاصة في سنتي 1978-1979، نظرا لعدم توازن كل من العرض والطلب النفطي لأسباب متعددة.

1-2-تطور أسعار النفط في السوق الدولية:

لقد مر تسعير النفط منذ اكتشافه بولاية بنسلفانيا على يد أدوين دريك سنة 1850إلى يومنا هذا، بمجموعة من المراحل التي كان لها الأثر الواسع فيما وصل إليه سعر النفط اليوم. وتطور هذه الأسعار يمكن تقسيمه إلى مرحلتين رئيسيتين:

أولا- المرحلة الأولى من 1860-1970: تميزت هذه المرحلة بسيطرة الشركات الاحتكارية النفطية العالمية على السوق النفطية، وخاصة الأمريكية منها خاصة شركة ستاندرأويل باعتبارها أولى الشركات الاحتكارية في هذا المجال، بحيث وخلال هذه المدة كلها كانت هي من تحدد أسعار النفط في السوق.

بعد انكسار هذه الشركة وانقسامها إلى عدة شركات نفطية، عرفت باسم "**الشقيقات السبع**" في السوق النفطية كأكبر تنظيم احتكاري (الكارتل النفطي) على المستوى العالمي، وجاء تشكيل هذا الكارتل النفطي العالمي في نهاية مؤتمر عقد في قلعة أكناكاري ACHANANCARY بتاريخ 17-09-1927 باسكتلندا، وعرفت هذه الاتفاقية باتفاقية أكناكاري وقد تم الاتفاق فيها على تسعير النفط، تقسيم الأسواق لصالح الشركات وحكوماتها الأم.

وبذلك ظهرت طرقهم الجديدة في تسعير النفط الخام في السوق العالمية النفطية، وتتمثل هذه الطرق في **نظام نقطة الأساس الوحيدة بخليج المكسيك**، والذي يعني باختصار مايلي: يتحدد السعر العالمي للنفط الخام في جميع موانئ العالم، ومراكز التصدير بالسعر نفسه المعلن في خليج المكسيك، على أن يضاف للسعر النهائي كلفة النقل من نقطة الأساس إلى مكان التسليم، لذلك أصبح لزاماً على المستورد أن يدفع سعر برميل النفط الخام المعلن في خليج المكسيك، مضافاً إليه أجور النقل من هذا الخليج إلى ميناء المستورد، بصرف النظر عن الجهة أو الميناء المصدر لذلك النفط سواءً كان قريباً على خليج المكسيك أم بعيداً عنه.

و**نظام نقطتي الأساس بخليج المكسيك والخليج العربي**، الذي نعني به موافقة الشركات النفطية الكبرى على اختيار الخليج العربي كنقطة أساس ثانية لتسعير النفط الخام على المستوى العالمي، وذلك نتيجة لظهور احتياطات نفطية كبيرة في أقطار الشرق الأوسط والخليج العربي، وهذا كان من الأسباب الرئيسية التي دفعت بالشركات الكبرى إلى إيجاد نظام جديد لتسعير النفط الخام في الخليج العربي.

هكذا بدأ تطبيق نظام نقطة الأساس المزدوجة لتحديد الأسعار المعلنة في عام 1945، حيث حددت أسعار النقطة الجديدة في الخليج العربي بحدود مقاربة لأسعار النقطة الأساسية السابقة في خليج المكسيك، فأصبح بإمكان المشترين لنفوط الشرق الأوسط والخليج العربي أن يدفعوا منذ ذلك الوقت أسعاراً معلنة محددة مضافاً إليها أجور شحن وتأمين من أقرب الخليجين إليهم .

ثانيا- المرحلة الثانية من 1970- إلى يومنا هذا: تميزت هذه المرحلة بمواقف دولية هامة كان لها الأثر البالغ في تغير مسيرة أسعار النفط في الأسواق العالمية،كما عرفت هذه المرحلة أيضا بكثرة الصدمات النفطية الواحدة تلوى الأخرى سواء كانت عكسية أو مباشرة.

فحتى سنة 1970 لم تستطع الأوبك فعل شيء ذات قيمة طوال فترة الستينات، إذا بقي السعر محافظا عند مستوى 1,70 دولار للبرميل، إلى أن قامت ليبيا بعقد اتفاقية طرابلس مع الشركات النفطية العالمية في 03/20/ 1971[1]، وتبعتها مجموعة من المؤتمرات التي أكدت فيها الأوبك على انتهاج سياسة سعرية للنفط خاصة بها فكان أهمها: المؤتمر الثاني والعشرون سنة 1971 الذي أسفر عن اتفاقية طهران، وكان ذلك يوم 14 فيفري بين الأعضاء الخليجيين الستة في الأوبك وبين 23 شركة نفطية عالمية، بحيث تم الاتفاق على مجموعة من الأحكام نلخصها فيمايلي[2]:

1- إجراء زيادة عامة في الأسعار بمقدار 35 سنتاً للبرميل وتثبيت الأسعار على هذا الأساس لمدة 5 سنوات.

2- زيادة أسعار البترول سنوياً بمقدار 2,5 % تعويضاً عن التضخم العالمي، و5سنتات إضافية للبرميل تعويضاً عن أية زيادة قد تحدث في أسعار المنتجات المكررة في المناطق الاستهلاكية.

3- زيادة نسبة ضريبة الدخل في الدول المصدرة من 50 إلى55% .

1- صديق محمد عفيفي، تسويق البترول، وكالة المطبوعات، الكويت، 1977، ص 253.

2- حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2000، ص19.

4- إلغاء كافة الحسومات التي كانت تتمتع بها الشركات كحسم التسويق وغيرها.

5- إعادة تقييم فرق الكثافة بمعدل 1,5 سنت لكل درجة وذلك لكافة الخامات ذات الكثافة دون 40 درجة.

وعلى إثر انخفاض قيمة الدولار بعد قرار تعويمه سنة 1971، وما تبعه من تخفيض قيمته رسميا، ونتيجة للخسائر الفادحة التي تكبدتها الدول المنتجة للنفط، باعتباره هو العملة الأساسية التي يقاس بها سعر النفط، هذا ما أدى بتلك الدول للمطالبة بتعويض النقص في القيمة الحقيقية لأسعار النفط من الشركات العالمية النفطية.

انتهت المفاوضات بإبرام اتفاقية جنيف الأولى في جانفي 1972، بحيث نصت الاتفاقية على تعديل الأسعار كل ربع سنة على أساس مؤشر يقيس قيمة الدولار لعملات تسع دول صناعية كبرى.

فلما انخفضت قيمة الدولار للمرة الثانية في 12 فيفري 1973 أبرمت اتفاقية جنيف الثانية في جوان1973، متضمنة الإبقاء على الإطار العام للاتفاقية الأولى مع زيادة بعض التعديلات على المؤشر الخاص بحساب قيمة الدولار بالنسبة للعملات الأخرى، وتصحيح الأسعار شهريا تبعا لتقلبات العملات، وبذلك ارتفعت الأسعار بنسبة 11,9 % [1].

وهكذا كانت الأوضاع قبل أكتوبر 1973، بحيث كان هذا التاريخ المنعطف الحاسم في مسيرة السياسة السعرية النفطية، وذلك نتيجة مطالبة الأوبك الشركات العالمية بمراجعة اتفاقية طهران، وكذا الحرب العربية الإسرائيلية سنة 1973، وما بينهما من العديد من الاتفاقيات والمعاهدات بين دول الأوبك والشركات النفطية.

لقد عقد وزراء نفط كل من العراق ،والسعودية، والكويت، والإمارات، وقطر بالإضافة إلى إيران اجتماعاً في الكويت في 16أكتوبر1973، تقرر فيه ولأول مرة في تاريخ النفط زيادة الأسعار بنسبة 70% ومن جانب واحد، وبذلك ارتفع سعر البرميل من 30 دولار إلى 5,12 دولار، ثم أعقبه في اليوم التالي اجتماعا لوزراء الدول العشر الأعضاء في (الأوابك)، تقرر بموجبه خفض الإنتاج فوراً وبنسبة 5% شهرياً للمحافظة على ارتفاع السعر.

1- حسين عبد الله، المرجع السابق، ص20.

وبعد إعلان أميركا مساندتها لإسرائيل بعقد صفقة بمبلغ 2,2 مليار دولار، وما تلاه من إعلان المقاطعة العربية النفطية لكل من الولايات المتحدة وهولندا ومن ثم البرتغال، اجتمع وزراء دول الخليج الأعضاء في الأوبك في طهران يومي 22-23 ديسمبر1973، ليقرروا رفع الأسعار للمرة الثانية إلى 11,65 دولار للبرميل وبنسبة زيادة بلغت 130% على أن يسري اعتبارا من أول جانفي1974.

ويمكن تلخيص أسباب ارتفاع أسعار النفط العالمية، خلال النصف الأول من عقد السبعينات إلى(22 دولار للبرميل في السوق الفورية) بالآتي:

1- ابتداء من سنة 1969، كان الطلب العالمي يفوق العرض العالمي لذلك فقد بدأت الأسعار بالارتفاع

2- انعدام المخزون الإستراتيجي، وانخفاض المخزون التجاري لدى الشركات النفطية المالكة للحقول الإنتاجية.

3- اعتماد الدول الصناعية على نفط الشرق الأوسط، وخاصة النفط العربي ، وذلك قبل اكتشاف النفط وإنتاجه في مناطق أخرى من العالم.

4- الحرب العربية الإسرائيلية في أكتوبر1973.

5- امتلاك القدرة من قبل إيران والعراق على تحديد السعر من جانب واحد، بعد إخفاق المفاوضات مع الشركات النفطية الكبرى.

6- حظر تصدير النفط العربي لأمريكا وهولندا، بسبب مواقفهما الداعمة والمؤيدة لإسرائيل أثناء حرب أكتوبر 1973.

و من أبرز آثار أزمة 1973، ارتفاع العوائد النفطية لدول الأوبك، وتمكن هذه الأخيرة من إثبات وجودها في الساحة الدولية. ومنذ هذا التاريخ (1973) انتقلت سلطة تسعير النفط من يد الشركات العالمية النفطية إلى دول منظمة الأوبك، بحيث أصبحت صاحبة القرار الأول في إقرار السعر النفطي المعلن في السوق النفطية العالمية.

وهكذا أصبحت تلعب دورا ايجابياً على الساحة الدولية، عبر قدرتها في ضبط الأسعار والإنتاج وتوجيه العالم نحو أهمية إتباعه سياسة عقلانية في تنمية موارد الطاقة بطريقة أكثر توازناً، مقارنة بسلوكيات استهلاك النفط المنصرمة، وكان كل هذا خلال الفترة 1973-1978 وهذا لم يستمر، فبعد أن كانت الأوبك تأهب نفسها لزيادة الأسعار تدريجيا خلال سنة 1979، فوجئت بالأزمة الإيرانية التي كانت السبب في ارتفاع أسعار النفط دفعة واحدة، بحيث بلغ 41 دولار للبرميل نهاية 1979، بعدما كان سعر البرميل 14 دولار للبرميل سنة 1978، ليعود للانخفاض تدريجيا إلى أن وصل إلى 34 دولار للبرميل سنة 1981.

ولقد نتج عن هذا الارتفاع في الأسعار ارتفاع مداخيل دول الأوبك كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم(01-06): العوائد النفطية للدول العربية النفطية(1976-1980) الوحدة: مليون دولار

الدول / السنوات	الجزائر	العراق	الكويت	ليبيا	قطر	السعودية	الإمارات	المجموع
1976	4,79	9,20	9,09	9,55	2,13	38,15	8,38	81,31
1980	12,97	26,09	18,93	21,90	5,37	108,17	19,39	212,8

Source: Organization of Opec, Annual Statistical Bulletin, 2005, P15

أما خلال الفترة الممتدة بين 1982-1987، فقد تبنت الأوبك إستراتيجية جديدة تعتمد فيها على تسقيف إنتاج المنظمة[1]، وكذا الحصص الإنتاجية للدول الأعضاء والاستمرار في تحديد الأسعار، بهدف الدفاع عن السعر في السوق النفطية العالمية، إلا أنها لم تتمكن من ذلك مما اضطرها إلى اتخاذ تخفيضات متتالية في السقف الإنتاجي،

1- عبد المطلب عبد الحميد، محمد شبانة، أساسيات في الموارد الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005/2004، ص 220.

وبالتالي تقلصت حصتها في السوق[1]، وكان هذا نتيجة انخفاض الطلب على نفط الأوبك، بحيث وصل الحد الأقصى إلى16-18 مليون برميل يوميا خلال الفترة 1984-1985، وترتب عن هذا انخفاض الأسعار الرسمية للنفط إلى 20 دولار للبرميل في سنة 1986، بحيث سميت هذه الحالة بالصدمة المعاكسة لأسعار النفط لأنها جاءت بعد فترة الارتفاع الحاد في أسعار النفط، وكان من أسباب هذا الانخفاض الحاد في الأسعار مايلي[2]:

1- ماعانته الدول الصناعية في الآونة الأخيرة من ركود اقتصادي كان من أبرز مظاهره ونتائجه الانخفاض الواضح في استهلاك النفط.

2- الارتفاع الملحوظ في أسعار الطاقة، أدى بالدول الصناعية إلى استخدام العديد من الوسائل لترشيد استخدام الطاقة.

3- التغير في بنية الموارد المستخدمة.

4- نمو الإنتاج خارج نطاق الأوبك، فزيادة الإنتاج من حقول بحر الشمال والمكسيك وجنوب شرق آسيا.

وبعد هذا الانهيار في أسعار النفط في سنة 1986، تبنت الأوبك إستراتيجية أخرى تمثلت في وضع سعر مستهدف ليس لنوع واحد من النفط، بل لمتوسط أسعار عدة خامات والذي سمي"**سلة خامات الأوبك**"، وتم فعلاً الاتفاق على تحديد معدل سعر لسلة بواقع 18 دولار للبرميل و أن يكون الفرق بين أسعار النفط الخفيف (ممثلة بنفط بوني الخفيف النيجيري)، والنفط الثقيل (ممثلة بالنفط العربي الثقيل) لا تزيد عن 2,65 دولار للبرميل

1- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد2011، تطورات أسعار البترول العالمية وتأثيرها على اقتصاديات العربية، المحور العاشر، ص187. متاح على الموقع الالكتروني التالي :http://www.amf.org.ae/ar/jointrep ،تاريخ الزيارة: 2014/01/08.

2- عبد العزيز عجميّة، فصول في الاقتصاد العربي، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1988، ص- ص 123-124.

كحد أعلى[1]، مع ترك تحديد سعر كل خام لعوامل السوق، وتبني آلية تحديد سقف وحصص للإنتاج للوصـــول إلى السعر المستهدف.

ومن الآثار الهامة لهذه الأزمة، هي التراجع الكبير في إيرادات الدول العربية النفطية أعضاء الأوبـــك لتـــصل إلى 52,7 مليون دولار سنة 1986، مقابل إيرادات بلغت سنة 1980 حوالي 212 مليون دولار. أما عن بـــاقي المراحل الأخرى التي مرت بها تطورات أسعار النفط فسوف نوجزها كمايلي:

ففي سنة 1990 عرف العالم أزمة نفطية أخرى، وكان سببها حرب الخليج واحتلال العراق للكويت، بحيث ارتفعت أسعار النفط إلى 40 دولار للبرميل في أكتوبر سنة 1990، وقد أدى هذا إلى ارتفاع ملحوظ في العوائد النفطية للدول العربية ،كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم(01-07): العوائد النفطية للدول العربية 1980- 1990 الوحدة: مليون دولار

الدول / السنوات	الجزائر	العراق	الكويت	ليبيا	قطر	السعودية	الإمارات	المجموع
1980	12,97	26,09	18,93	21,90	5,37	108,17	19,39	212,84
1990	9,58	9,59	6,38	10,71	3,27	40,12	14,84	94,53

Source: Organization of Opec, Annual Statistical Bulletin, 2005, P15

ما يلاحظ من هذا الجدول هو الارتفاع الكبير للعوائد النفطية في كل السعودية والإمارات من نتيجة تعويـــضهما لحصتي العراق والكويت المتحاربتين.

أما في سنة 1998 فقد عرفت السوق النفطية العالمية جملة من الاضطرابات، نتيجة الأزمة المالية الآسيوية التي كان لها أثر بالغ على أسعار النفط بسب قلة الطلب وكثرة العرض، مما أدى إلى تسجيل انخفاض في أسعار النفط

1- علي رجب، تطور مراحل تسعير النفط الخام في الأسواق الدولية، مجلة النفط والتعاون الدولي الصادرة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك)، المجلد 38 ،العدد 141، ربيع 2012، ص39.

إلى حدود 12,3دولار للبرميل، بحيث أثر ذلك عل جميع اقتصاديات دول العالم عامة والدول المنتجة النفط خاصة، بسبب نقص معدل النمو في هذه الأخيرة مقارنة مع ما كان عليه سنة 1997.

ومع بداية سنة 1999 تحسنت الأوضاع وارتفع السعر إلى17,5 بسبب خفض إنتاج دول الأوبك ودول من غير الأوبك، فوصل السعر سنة 2000 إلى627, دولار للبرميل.

أما سنة2003 فقد شهدت أسعار النفط العالمية ارتفاعاً كبيرا، ويعد هذا الارتفاع الأكبر منذ اكتشاف النفط، نتيجة احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق، وكذا حالة عدم الاستقرار التي دخلت فيها نيجيريا، أما سنة 2004 فحدثت ثورة في أسعار النفط، إذ ارتفع السعر من 28 دولار للبرميل سنة 2003 إلى 36 دولار للبرميل ثم 42 دولار للبرميل في الربع الثاني لسنة 2004 ليتخطى حدود 50 دولار في الربع الأخير لسنة 2004 [1].

وعلى الرغم من الانخفاض النسبي لأسعار النفط في سنة 2007، حيث بلغت أسعار النفط 69,2 دولارا للبرميل في سنة 2006، مقابل متوسط لم يزد عن 24,3 دولار للبرميل في سنة2001 ، أي بنسبة زيادة قدرته 185% خلال الفترة ما بين سنتي 2001-2006 [2].

وشهدت سنة 2007 استمرارا في ارتفاع الأسعار، إذ تجاوز المعدل اليومي لسعر سلة أوبك 69,07 دولار للبرميل [3]، ووصل السعر سنة 2008 إلى 92,7 دولار للبرميل خلال الفصل الأول ثم إلى 113,5 دولار

1- ضياء مجيد الموسوي، المرجع السابق، ص- ص17-21.

2- عماد الدين محمد المزيني، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد الأول، فلسطين، 2013، ص323.

3- التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأوابك 2010، ص68.

للبرميل خلال الفصل الثالث، ليهوي السعر إلى 52,5 دولار للبرميل خلال الفصل الرابع [1]، ولعل السبب الرئيسي في ذلك هو تفاقم الأزمة المالية العالمية وبدء الانهيارات المتلاحقة في أسواق المال والمؤسسات المصرفية، كل ذلك ساهم في الانخفاض الحاد وبمعدلات أسرع لأسعار النفط. واستقر السعر سنة 2009 في حدود 61 دولار للبرميل [2] مقارنة بسنة 2008 بنسبة انخفاض قدر بـ 35 %.

واستمرت أسعار النفط في الارتفاع، بحيث شهدت سنة 2011 ارتفاع في معدلات أسعار النفط ووصولها إلى مستويات غير مسبوقة من قبل، حيث تخطى المتوسط السنوي لسعر سلة خامات الأوبك عتبة 100 دولار للبرميل إلى 107,5 دولار للبرميل، بالمقارنة مع 77,4 دولار للبرميل سنة 2010، أي بزيادة 30,1 دولار للبرميل، مايعادل 39 % [3].

أما في سنة 2012 فسجلت أسعار النفط استقرارا نسبيا مقارنة مع السنوات السابقة، فبلغت الأسعار في الربع الرابع من سنة 2012 حوالي 107,40 دولار للبرميل، أما في سنة 2013 فبلغت الأسعار في الربع الثاني ما قيمته 100,93 دولار للبرميل [4].

1- التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأوابك2011، ص112.

2- التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأوابك 2012، ص112.

3- تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوابك 2011، العدد 38، ص55.

4- التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأوابك 2013، ص112.

3-العوامل المحددة لأسعار النفط.

تختلف العوامل المحددة لأسعار النفط أو المؤثرة عليها، نتيجة لاختلاف الأطراف الفاعلة في هذه السوق، وكذا طبيعة السلعة المتداولة فيه، وذلك لكونها سلعة إستراتيجية تحكمها أبعاد اقتصادية وسياسية وأمنية.

وترجع العوامل المحددة للأسعار إلى عدد من العوامل المختلفة منها السياسية، المناخية، الاقتصادية، بالإضافة إلى عامل المضاربة، ولكن يبقي الطلب والعرض هما المحددان الأساسيان لسعر النفط شأنه في ذلك شأن أي سلعة أخرى.

3-1-العوامل الاقتصادية: وتتمثل هذه العوامل في قوى الطلب والعرض.

أولا- الطلب على النفط ومحدداته: إن الطلب بصفة عامة هو الحاجة الإنسانية للفرد أو المجموع المنصب نحو الحصول على سلعة أو سلع معينة، وبسعر معلوم، وخلال فترة زمنية محدودة.

والطلب هوتحسين للرغبة الإنسانية والمعبر عنها بصورة كمية ونوعية لسلعة أو سلع معينة أو قيم مادية خلال زمن معلوم، قد يكون يوم أو أسبوع أو شهر أو فصل ... الخ وعند سعر محدد [1].

ويرتبط الطلب على النفط ارتباطا وثيقا بمستوى النشاط الاقتصادي، ومعدلات نموه التي تعتبر أهم العوامل المؤثرة في حجم و اتجاه الطلب ارتفاعا وانخفاضا [2].

أ- تعريف الطلب النفطي: يقصد به مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي والنوعي على السلعة النفطية –كخام أو منتجات النفطية- عند سعر معين، وفي خلال فترة زمنية معينة محدودة، بهدف إشباع وتلبية أو سد تلك الحاجات الإنسانية، سواء أكانت لأغراض استهلاكية أو لأغراض إنتاجية.

1- محمد أحمد الدوري، المرجع السابق، ص147.

2- حسين عبد الله، المرجع السابق، ص33.

ب- محددات الطلب النفطي: الطلب النفطي يتحدد ويتأثر بالعديد من العوامل المختلفة بعض منها يعتبر أساسيا، والبعض الآخر يعتبر ثانويا، وهذه العوامل هي كالتالي:

- **مستوى النمو الاقتصادي والتنمية الصناعية :** يعتبر النفط والطاقة بشكل عام، من بين العناصر الرئيسية في عملية الإنتاج، بحيث يستند النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية على الطاقة، التي تعتبر القوة الدافعة ومؤشرا على مستوى التنمية في مختلف دول العالم، خاصة الصناعية منها كالصين مثلا التي أصبحت ثاني أكثر أكبر مستهلك في العالم بعد الولايات المتحدة[1]، ولهذا فإن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادية والتوسع في الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية، يؤدي إلى الزيادة في الطلب على النفط وبالتالي ارتفاع أسعار النفط، والعكس صحيح لهذا فإن زيادة معدلات النمو الاقتصادية تؤثر ايجابيا في جانب الطلب على النفط في السوق النفطية العالمية.
- **سعر السلعة البديلة:** نقصد بالسلعة البديلة تلك السلعة التي تؤدي نفس الوظيفة التي تؤديها السلعة النفطية، كالطاقة الشمسية، والغاز الطبيعي، والطاقة الكهربائية المتولدة من عدة مصادر.....إلخ. فاستبدال المنتج عامل مهم يؤثر على طلب النفط سلبا أو إيجابا.

إيجابا عندما يكون المنتج ليس تنافسيا وسلبا عندما يكون سعر هذا المنتج هو أقل من سعر النفط، وبالتالي تقليل الطلب عليه وبدائل النفط عديدة مثل: الفحم والطاقة الشمسية التي تعتبر منتوجات غير عضوية، وتأثيرها محدود جدا لأن تكاليف تشغيلها وإنتاجها واستخدامها مكلفة جدا، مما يجعل أسعار

1 - Jean-Pierre Hansen – Jacques Percebois, Energie Economie et Politiques, Bibliothèque royale de Belgique, Bruxelles, Belgique, lre édition, 2010, p 200 .

هذه المنتجات البديلة عالية جدا، وهذا ما يسبب أيضا ضعف مواقف منافسيهم ... على الأقل في المدى القصير والمتوسط[1].

- **مستوى المخزونات:** تتأثر أسعار النفط بمستوى مخزونات الدول المتقدمة من النفط ومشتقاته، مع العلم أن مستوى المخزونات غير مستقر ويتغير باستمرار، مما يؤدي إلى عدم استقرار سعر النفط، إذ أن ارتفاع حجم المخزونات ينتج عنه تراجع الطلب على النفط وبالتالي انخفاض السعر والعكس صحيح[2].
- **السكان:** يعتبر عامل السكان أحد العوامل المؤثرة على الطلب، حيث كلما كان عدد السكان كبيرا ومتزايد، فإن ذلك يؤدي إلى سعة ونمو وتزايد الطلب.

وتأثير السكان على الطلب النفطي يعتبر عاملا ثانويا وليس أساسيا. فالتزايد السكاني الذي عرفه العالم قد أثر على توسع وتزايد الطلب النفطي بصورة عامة، ولكن أثر السكان على الطلب النفطي يبقى نسبيا في حالة تكامله أو عدم تكامله مع العوامل الأخرى.

ثانيا- العرض النفطي ومحدداته: يعتبر عرض السلع بصفة عامة، استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق، وهذا ما ينطبق على العرض النفطي، إذ يخضع هذا الأخير لمجموعة من المحددات تؤثر بصفة كبيرة في اتجاهه ونمو حجمه إما بالزيادة أو بالنقصان.

1 - Nassima Hamidouche, l'équilibre du Marché Petrolier entre le Court Terme et le Long Terme, Dynamique des Marchés ,Valorisation des Hydrocarbures, CREAD ,2005, P : 80-82 .

2- نبيل بوفليح، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والآفاق مع إشارة إلى حالة الجزائر، المرجع السابق، ص 92.

أ- تعريف العرض النفطي: إن العرض النفطي للسلعة النفطية الخام هو عبارة عن الكميات الممكن عرضها وتبادلها، وعلى ضوء الحاجة الإنسانية أو الطلب عليها في السوق بين الأطراف المتبادلة (بائعين، منتجين وكذلك مشترين)، وخلال فترة زمنية محددة أو معلومة.

أما فيما يخص مرونة العرض النفطي فهي متغيرة ومتنوعة، فهي مرنة في المدى القصير والمدى المتوسط ومعدومة المرونة أو قليلة المرونة في المدى البعيد [1].

ب- محددات العرض النفطي: تتمثل محددات أو العوامل المؤثرة في السعر النفطي فيمايلي:

- **الاحتياطات والإمكانيات الإنتاجية:** إن لكل من الاحتياطات النفطية والإمكانيات الإنتاجية المتاحة دور مهم وفعال في تحديد العرض النفطي في السوق العالمية للنفط، فزيادة الاحتياطات المؤكدة من النفط وضخامتها تؤثر على إمكانية الزيادة في الإنتاج، وذلك عن طريق رفع الإنتاجية للآبار القديمة، أو عن طريق تنمية الحقول المستكشفة وتزويدها بالوسائل القادرة على استخلاص النفط، وذلك في حدود الاعتبارات الفنية بما لا يؤثر سلبا على مدى عمر الحقل النفطي.
- **حجم الطلب النفطي:** يعتبر حجم الطلب النفطي من المحددات الأساسية المؤثرة في العرض النفطي في السوق العالمية للنفط، مهما كان حجمه ومعدل نموه، سواء كان مرتفعا أو متوسطا أو منخفضا. ويرجع هذا إلى العلاقة الطردية التي تحكم كل من العرض والطلب على النفط، فكلما زاد معدل الطلب على السلعة النفطية، يؤدي هذا بطبيعة الحال إلى زيادة عرض السلعة النفطية في السوق. إذا فزيادة حجم الطلب على النفط تؤثر إيجابيا في مستوى العرض النفطي.

1- محمد أحمد الدوري، المرجع السابق، ص- ص 115- 119.

- **السعر النفطي:** إن للسعر دور فعال في تحديد مقدار العرض النفطي، فارتفاع سعر السلعة النفطية يؤدي إلى زيادة الكمية المعروضة منها بكميات متفاوتة ترجع تقديراتها إلى الأطراف الفاعلة في السوق من جانب العرض، والعكس في حالة انخفاض السعر.
- **السياسة النفطية:** هي مجموعة الإجراءات التي تتبعها جهات معينة، سواء كانت منتجة أو مستهلكة للنفط في كيفية التحكم بالنفط في السوق، بحيث نجد أن لهذا العامل تأثير كبير على عرض السلعة النفطية وتحديد اتجاهها سواء بالزيادة أو النقصان أو الثبات أو الانعدام الكلي أو الجزئي.

ويدخل في هذا الإطار السياسة الاحتكارية للشركات النفطية العالمية في ظل سياستها شبه المطلقة، التي كانت تمارسها على السوق النفطية العالمية في فترة زمنية سابقة، بحيث كان حجم الإنتاج يتحدد بما تقرره تلك الشركات استجابة للطلب العالمي المتسارع، وسياسة منظمة الأوبك من خلال تحديدها لسقف الإنتاج، وتوزيع الحصص بين الأعضاء، وكذا التزامهم بتلك الحصص، وكذا السياسة المتبعة من طرف الدول المستهلكة فيما يخص التخزين الاستراتيجي والتجاري الذي تقوم به.

- **سعر السلع البديلة:** مع الاهتمام الكبير التي أصبحت تحظى به هذه السلع من طرف الدول الصناعية، نتيجة للأزمات الاقتصادية الكبيرة التي وقعت فيها هذه الأخيرة والتي كان سببها النفط.

لقد أصبحت هذه السلع تنافس النفط بالرغم من قلة بعضها، فانخفاض الأسعار وجودة المنتجات البديلة تساهم في التأثير على الطلب النفطي، وبالتالي ينخفض العرض في حالة انخفاض الطلب الناتج أصلا عن انخفاض أسعار السلع البديلة، إلا أن تأثيرها على جانب العرض النفطي لا يظهر في المدى القصير وإنما يبرز بشكل كبير في المدى البعيد.

3-2-العوامل السياسية: تلعب العوامل سياسية دورا هاما ومؤثرا في ارتفاع أسعار النفط، نتيجة التوترات والاضطرابات والنزاعات التي تحدث في مناطق إنتاج النفط وتكريره، والتي تهدد أمن تدفق الإمدادات النفطية إلى

المستهلكين، وتدفع بأسعار النفط إلى الارتفاع، وبذلك بقي العامل السياسي عاملا آنيا ومرحليا مرهونا بظروف سياسية معينة.

3-3-العوامل المناخية: وتتمثل في الأعاصير والزلازل وغير ذلك، وهي عوامل متعلقة بتقلبات فصول السنة مثل إعصار (كاترينا) الذي ضرب الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت نتيجته الارتفاع الهائل لأسعار النفط وغيرها من التقلبات الجوية التي كانت السبب الرئيسي في ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية للنفط.

3-4-عامل المضاربة: المضاربة هي ظاهرة بدأت تبرز في السنوات العشرين الأخيرة. ويعتقد أنها ظاهرة تنسحب على جميع أسواق البورصات العالمية. فالمتعاملون في هذه الأسواق لا يكترثون بالسعر الحقيقي، بل بالصعود والهبوط للنفط، وذلك حتى يستطيعوا مواصلة عمليات البيع والشراء.

ويذكر أنه حتى عقد السبعينات من القرن الماضي، لم يكن هناك متعاملون حقيقيون في الأسواق النفطية، بل مجرد جيوب للتعاملات في بورصة نيويورك، غير أن الظاهرة انتشرت بشكل كبير وتم استنباط أفكار جديدة مثل التعامل بالبراميل الورقية والشحنات الورقية ....إلخ، كل ذلك من أجل المضاربة وهي أمور تؤثر على أسعار النفط[1].

وقد أدت المضاربة خلال السنوات الأخيرة إلى جعل السوق النفطية ملاذ آمن لجني أرباح طائلة من خلال تعظيم الهواجس الأمنية في السوق، ما يؤدي إلى ارتفاع سعر البرميل إلى مستويات غير مسبوقة[2].

1- عصام الجلبي، الاضطرابات في الأسواق النفطية (مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط والاستثمار)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2008، ص58.

2- التقرير الاقتصادي العربي الموحد2011، المرجع السابق، ص191.

المطلب الثاني: مفهوم العوائد النفطية

تعتبر العوائد النفطية من أهم الإيرادات التي تحصل عليها الدول المنتجة والمصدرة للنفط بصفة أساسية، إذ تعتمد عليها هذه الدول بشكل دون غيرها من المصادر التمويلية الأخرى،كالضرائب مثلا.

فهذه العوائد النفطية هي التي تمول النفقات العامة في هذه الدول، فالزيادة في العوائد النفطية تؤدي إلى زيادة في العملات الأجنبية الداخلة لهذه الدول، وبالتالي زيادة قوة مركز الحكومة النقدية، الأمر الذي يـــؤدي إلى زيـــادة الإنفاق الحكومي لهذه الدول.

1- تعريف العوائد النفطية: بشكل عام يمكن تعريف العوائد النفطية بأنها تلك الإيرادات أو العوائد التي تحصل عليها بعض الدول المنتجة والمصدرة للنفط في العالم، وذلك مقابل إنتاج وتصدير مورد طبيعي وهو النفط، وتحصل لقاء ذلك على مبالغ نقدية كجزء من القيمة الحقيقة لهذا المورد الطبيعي [1].

كما يمكن تعريفها أيضا: على أنها تلك المزايا الاقتصادية التي يحصل عليها البلد المنتج للنفط والتي يمكن تقديرها مباشرة نقديا عند التعاقد، وتمثل هذه العوائد في الوقت الحاضر نسبة عالية من الدخل في الدول المنتجة للـــنفط، وتمثل القسم الأعظم من حصيلة العملات الأجنبية، ويمكن تقسيمها إلى قسمين [2]:

- **القسم الأول:** الضرائب على الإنتاج والدخل، الإتاوة، أرباح المشاركة، أرباح الإنتاج. بحيث يرتبط هذا القسم مباشرة بكميات النفط المنتجة ولذلك يسهل تقدير قيمته بالنسبة لوحدة الإنتاج.

- **القسم الثاني:** يتكون من المنح بأنواعها (منحة توقيع، منحة الاستكشاف)، الإيجارات، تحمل الطرف الأجنبي لنفقات البحث و الاستكشاف.

1- هيام خزعل ناشور، العلاقة بين العوائد النفطية والإنفاق الحكومي في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة (2000-2008)، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 02، العدد 31، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، العراق، 01 نوفمبر 2012.

2- عبد العزيز عجميّة، المرجع السابق، ص126.

1-2-العوامل المؤثرة في تطور العوائد النفطية: هناك عوامل متعددة تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في تطور العوائد النفطية، ومن هذه العوامل نذكر[1]:

أولا- أسعار النفط الاسمية: تؤثر أسعار النفط الخام تأثيرا حاسما في تحديد حجم العوائد النفطية، وذلك على صعيد الدول المنتجة والمصدرة للنفط، فالارتفاعات والانخفاضات في هذه الأسعار تنعكس ايجابياً أو سلبياً على حجم العوائد النفطية.

ثانيا- أسعار النفط الخام الحقيقية: تستخدم معظم الدول المنتجة والمصدرة للنفط الخام في العالم، الدولار كعملة رئيسة في تسوية معاملاتها التجارية التي هي ضمن نطاق عملية تصدير النفط. وبما أن الدولار معرض للانخفاضات المستمرة عليه فإن الانخفاض الذي يتعرض له الدولار يؤثر في القيمة الحقيقية للعوائد.

ثالثا- القرار السياسي: إن للقرار السياسي تأثيرا أيضاً على حجم العوائد النفطية لا يقل عن العوامل المؤثرة الأخرى، وعلى سبيل المثال: نجد أن لقرار خفض الإنتاج الذي أقرته منظمة أوبك في ثلاث مرات خلال سنة 2001 الذي وصل في مجمله إلى 3,5 ملايين دولار/ برميل، إذ انخفضت الأسعار على إثر ذلك من 28,1 مليون دولار/ برميل سنة 2000 إلى حوالي 23,1 مليون دولار/ برميل سنة 2001. وهذا ما كان له الأثر في انخفاض حجم العوائد النفطية من 134,514 مليون دولار إلى 119,312 مليون دولار.

وعليه فأن للقرار السياسي دورًا في تحفيز أو تقليص إنتاج النفط وبالتالي زيادة أو تخفيض حجم العوائد النفطية.

رابعا-الاحتياطيات النفطية: يعد حجم الاحتياطي النفطي أحد العوامل الرئيسة المؤثرة في حجم العوائد النفطية، إذ أن اكتشاف احتياطيات نفطية جديدة يمكن استخراجها بتكاليف اقتصادية ينسجم مع مستوى أسعار النفط الخام . كذلك التوسع في الحفر وتطوير الحقول المكتشفة سابقاً لم يتم استغلالها بالكامل التي من شأنها أن تؤدي إلى ارتفاع في حجم العوائد النفطية . ضف إلى ذلك أن التطورات التكنولوجية التي قد تضيف احتياطيات نفطية

1- هيام خزعل ناشور، المرجع السابق.

جديدة من خلال الوصول إلى طبقات جديدة، أو من خلال خفض تكاليف الاستخراج تؤدي أيضاً إلى زيادة حجم العوائد النفطية.

خامسا- الطاقة الإنتاجية: تؤدي الطاقة الإنتاجية للنفط دورًا مهماً في التأثير في حجم العوائد النفطية، فالارتفاعات والانخفاضات في الطاقة الإنتاجية للنفط تنعكس ايجابياً أو سلبياً على حجم العوائد النفطية.

إذا فالطاقة الإنتاجية هي التي تحدد مقدار الإمدادات المتوافرة حالياً، والتي ستكون متوافرة في المستقبل، وكما هو معلوم فأن الإنتاج العرض (في الصناعة النفطية) يحتاج إلى نفقات رأسمالية ضخمة لكي يتوصل إلى اكتشاف حقول جديدة، وطرح ما تحتويه من نفطٍ إلى الأسواق لمواجهة الطلب عليه، لذلك فإن ما يصيب السوق من شحة أو وفرة في مدة معينة، إنما هو نتاج قرارات استثمارية باستثناء الحالات الناتجة عن الأزمات السياسية.

2- تأثير أسعار النفط على العوائد النفطية: طالما أن حجم عوائد النفط هو نتيجة معدل السعر مضروب بالكمية المباعة، فمن الواضح أنه كلما كان السعر أعلى بقدر معين، كان العائد أكثر والعكس صحيح، والأمر مماثل بالنسبة إلى سعر معين، فكلما كان الحجم المباع أكبر كان العائد أعلى.

وكما رأينا سابقا لم تكن للدول المنتجة للنفط حتى أوائل السبعينات أي سلطة لتقرير السعر أو الكمية على حد سواء، وكان عليها القبول بنصيبها من عوائد النفط كما هو محدد في اتفاقات الامتياز، وكما هو محدد في قرارات التسعير من قبل الشركات صاحبة الامتياز، واستمر الوضع على حاله إلى غاية انتقال السلطة بالنسبة إلى قرارات التسعير إلى الدول المصدرة [1] ، وكذا نتيجة الصدمة النفطية الأولى سنة 1973، بحيث كانت نتيجتها ارتفاع في أسعار النفط مما تولد عليه الزيادة في عائدات النفط بالنسبة للدول المنتجة. لكن الوضع لم يستمر طويلا، فمع حدوث الأزمة النفطية سنة 1986 التي أدت إلى انخفاض في أسعار النفط التي أدت بدورها إلى انخفاض في العوائد النفطية للدول المصدرة للنفط.

1- علي أحمد عتيقة، المرجع السابق، ص113.

وعليه فإن العلاقة التي تحكم أسعار النفط وعائدات النفط هي علاقة طردية، بحيث كلما كان هناك ارتفاع في أسعار النفط نتج عنه زيادة في عوائد النفط والعكس صحيح، أي أن انخفاض أسعار النفط يؤدي إلى انخفاض العوائد النفطية، وعليه فإن لتقلبات أسعار النفط أثر كبير على العوائد النفطية سواء بالزيادة أو بالنقصان وهذا ما أثبتته تطور العوائد النفطية عبر التاريخ.

3- الإستراتجية الضرورية لاستخدام عوائد النفط:

تعتبر العوائد النفطية من أهم الإيرادات التي تعتمد عليها الدول المنتجة للنفط في تمويل اقتصادها، وتشمل الاستخدامات، بتعريفها العريض، الاستهلاك العام (بما في ذلك الرفاه والإنفاق)، والتنمية محليا وفي الخارج (ويشمل الإعانات المقدمة للدول في الخارج)، والإنفاق الأمني. كما تشمل هذه الاستخدامات الاستثمارات المالية في الخارج للرصيد المتبقي[1].

ولهذا فإن الاستخدام الأمثل لهذه العوائد لا يتحقق دون إجراءات مستقلة وجريئة وحاسمة، متوازية مع إجراءات عملية وتطبيق دقيق، والمطلوب كحدّ أدنى[2]:

- الربط بين قرارات خفض الإنتاج وتوزيع نسبه بين الدول النفطية وبين اتفاقات تعاونية شاملة فيما بينها، لتعويض من يتضرّر أكثر من سواه في مشاريعه الإنمائية والتطويرية، علاوة على تثبيت سياسات توفير تهبط بمخصصات الاستهلاك، وترفع مخصصات الاستثمارات الوطنية.

1- يوسف صايغ، المرجع السابق، ص 28.

2- شعيب شنوف، رمضاني لعلا، الآفاق المستقبلية للاقتصاد الجزائري بعد الثورة البترولية في إطار قواعد التنمية المستدامة، المؤتمر العلمي الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة،جامعة فرحات عباس بسطيف، الجزائر، 07 - 08 أفريل 2008.

- توظيف عوائد النفط لتمويل دراسات تقوم عليها جهات وطنية موثوقة، لتطوير الأساليب الراهنة في تكرير النفط الخام وتصنيع منتجاته واستهلاكها، تطويرًا يخفف تلويث البيئة، ومن الضروري لهذا الغرض ربط كل اتفاقية مع شركة أجنبية لتسويق النفط الخام في البلدان المستهلكة ببنود ملزمة، تستهدف دعم تمويل مشاريع هادفة لإيجاد تقنيات نظيفة لاستخراج النفط واستهلاكه.
- إعطاء الأولوية المطلقة في توظيف عوائد النفط للمشاريع الاستثمارية المحلية والإقليمية، وفق الاحتياجات الوطنية والإقليمية، مع تقليص النفقات الباهظة لاستيراد البضائع الاستهلاكية والكمالية، جنبا إلى جنب مع حملات توعية كافية للتأثير على السلوك الشخصي للفرد المستهلك في البلدان النفطية أو ما يسميه مالك بن نبي بالنشر الاجتماعي للخطة حتى نضمن نجاحه.

المبحث الثالث: استخدام العوائد النفطية في ظل النظريات الاقتصادية

نحاول التعرض في هذا المبحث إلى محتوى الفكر الاقتصادي القديم منه والحديث، من آراء تعبر على أن الاعتماد على النفط والاستغلال الأمثل له كونه يمثل خزانا اقتصاديا وشريانا مهما للحياة، ليس فقط لهذا الجيل وإنما للأجيال القادمة أيضا، وهو المحرك الدافع لتيار النمو الاقتصادي أم لا، وذلك عن طريق عرض آراء كل تيار على حدى، وعرض حججهم في تأييد أو رفض مدى إسهام النفط في تحقيق النمو الاقتصادي، وكذا إلى أهم وسائل إدارة هذه العوائد فيما يضمن الاستفادة منها على المدى البعيد من أجل تحقيق النمو الاقتصادي الذي تسعى إليه غالبية الدول النفطية.

المطلب الأول: النظريات التي ترى أن النفط هو محرك للنمو

يرى أنصار هذه النظريات أن الموارد الطبيعية لا تكون دائما نقمة على الدول الغنية بها، فحسب رأيهم أن هناك بعض الدول استطاعت أن تدير بطريقة سليمة وجيدة مداخلها الناتجة عن استغلال المحروقات، والاستفادة منها رغم خصائص هذه الموارد كتذبذب أسعارها.

هذه الحالات الناجحة أطلق عليها (Succès Stories) استطاعت إدارة مواردها بطريقة أحسن مقارنة مع دول أخرى .هذه التجارب الناجحة (النرويج، اندونيسيا، بوتسوانا...الخ) دفعت الباحثين إلى وضع بعض التبريرات النظرية بإمكانية أن يتحول المورد المعدني إلى نعمة و ليس بالضرورة أن يكون نقمة [1].

1- **النظرية الكلاسيكية:** لقد انقسم الاقتصاديين الكلاسيك إلى متشائم ومتفائل فيما يخص دور الموارد الطبيعية النابضة في تسيير عجلة النمو الاقتصادي.

فمن الاقتصاديين الكلاسيك المتفائلين والأقل تشاؤما فيما يخص تسيير الموارد النابضة **جون ستيوارت ميل** (John Stuart Mill)، الذي رأى أنه في حين أن الموارد الطبيعية المحدودة أو الناضبة يمكن أن تمثل قيدا على زيادة الإنتاج في المستقبل، فإن تلك الحدود لم يُتوصل إليها بعد، ولن تصل إليها أي دولة في العالم، كما نجد أنه قد ركز على التقدم العلمي وأثره في رفع الإنتاجية والتخفيف من الندرة النسبية للموارد، وذلك عن طريق ابتكار تقنيات جديدة تساعد على البحث عن مصادر جديدة وتطبيق مبادئ صيانة الموارد لإطالة عمرها.

وبناءا على هذه النظرية يمكننا القول أن الاعتناء بالموارد الطبيعية عن طريق التطور العلمي، سوف يلعب دورا كبيرا في استمرار النمو الاقتصادي للدول المنتجة للنفط.

1- زايري بلقاسم، المؤسسات، وفرة الموارد والنمو الاقتصادي: بالتطبيق على الاقتصاد الجزائري، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، الجزائر، 11-12 مارس 2013، ص 12.

2- النظرية النيوكلاسيكية: يرى أنصار هذه النظرية وعلى رأسهم **ألفريد مارشال** (A. Marshall)، و **فيكسل** (K.Wicksell) و**كلارك** (J.Clark)، أن النمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة متكاملة و متوافقة ذات تأثير إيجابي متبادل، حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو، لتبرز فكرة مارشال والمعروفة بالوفورات الخارجية (External Economies)، كما أن نمو الناتج القومي يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجو وأرباح.كما أن النمو الاقتصادي أيضا يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع (العمل، الأرض أو الموارد الطبيعية ، رأس المال، التنظيم + التكنولوجيا)[1].

وبناءا على هذه النظرية نستنتج أن القطاع النفطي هو محرك النمو في البلدان المنتجة لهذه المادة، فنمو قطاع النفط سوف يؤدي إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو وذلك عن طريق الأموال الضخمة التي يدرها هذا القطاع من عملية التصدير للخارج وبالتالي زيادة الناتج المحلي الوطني الذي يؤدي بدوره إلى نمو وزيادة فئات الدخل المختلفة من الأجور والأرباح .

وباعتبار النفط أيضا من أهم عناصر الإنتاج التي تعتمد عليها الدول المنتجة له، بسبب احتوائها على نسب كبيرة فوفق هذه النظرية فإن النمو الاقتصادي في هذه الدول يكون ذو نسبة عالية.

3- نظرية الموارد الناضبة: لقد جاءت هذه النظرية من أجل تفسير إمكانية استخدام الموارد النابضة في أوجه تنموية تستفيد منها الأجيال القادمة بصورة جيدة، يمكن أن تكون ذات فائدة من تركها في باطن الأرض وذلك في المدى الطويل.

1- عبلة عبد الحميد، التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، الجزء الثالث، ص 34. متاح على الموقع الالكتروني:faculty.mu.edu.sa/download.ph ، تاريخ الزيارة: 2014/10/28

ويعتبر الاقتصادي **هارولد هوتلينج**[1] (Harold Hotelling) من وضع هذه النظرية حول "اقتصاديات الموارد الناضبة"، وكان ذلك سنة1931، بحيث يعتبر هذا الاقتصادي رائد اقتصاديات الموارد الناضبة.

ففي هذه الدراسة قام هوتلينج ببناء نموذج نظري حول كيفية الاستخدام الكفء للموارد الطبيعية الناضبة، وتعظيم الاستفادة منها على المدى الطويل. حيث أنه أول من أشار إلى خصائص الموارد الناضبة، وضرورة أخذها في الاعتبار عند تحديد سعر المورد الناضب.

وتستند هذه النظرية إلى فرض أساسي وهو أن ملاك المورد الناضب وهم يهدفون إلى تعظيم الثروة يحاولون إنتاج المورد بطريقة تعظم قيمته الحالية "value its present" ، ولتحقيق ذلك لابد وأن تكون القيمة الحالية للعائد الصافي لوحدة المورد الناضب واحدة في كل الفترات ، وإلا سيكون من المنتجين تحويل إنتاجهم من فترة إلى أخرى. واقترح هوتلنج نظريته القاضية بتسعير الموارد الناضبة أما بخصوص موضوع النفط، فيتم تبني بذلك النموذج:

$$Pt = Po.e^{rt}$$

حيث:

Pt : سعر المورد في الزمن t

Po : السعر الابتدائي للمورد (الأولي)

r : سعر الفائدة

t : الزمن

1-Horold Hotelling, "The Economics of exhaustible Resources",The journal of political Economy, (vol. 39. No. 2,April, 1931) p137-138.

و في الحالات التي تتضمن استخدام منتجات غير متجددة (ناضبة) كالنفط مثلا، يمنع قرار إنتاج برميل من النفط اليوم إمكانية إنتاج آخر في المستقبل. الواقع أن قرار الإنتاج اليوم يترتب عليه تكلفة للفرصة البديلة opportunity cost، حيث أن إنتاج اليوم يمنع هذا الإنتاج في فترة أخرى في المستقبل، ويجب على ملاك المورد الناضب أن يأخذوا في اعتبارهم هذا المكون من مكونات النفقة عند اتخاذ قرارهم بالإنتاج.

وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار أن فكرة هوتلينج عن توظيف الموارد الناضبة تعني في جوهرها ضرورة مراعاة الأجيال القادمة في تلك الموارد عند القيام بعمليات استغلالها.

4-نظرية الدخل الدائم: تفترض هذه النظرية كما صاغها الاقتصادي **ميلتون فريدمان** (Freidman)، أن كلا من الدخل والاستهلاك يتكون من دخل دائم وعابر أو انتقالي[1].

ويعتمد الاستهلاك الجاري في ظل نظرية الدخل الدائم على الدخل الحالي والدخل المتوقع في المستقبل،كما تجعل هذه النظرية قرارات الناس على أساس العوائد التي توقع على المدى الطويل، وليس وفقا لتلك التي لديهم على المدى القصير، وحسب ذلك التقسيم فإن العلاقة بين الدخل والاستهلاك هي بين الدخل الدائم والاستهلاك الدائم . حيث أن الاستهلاك لا يتأثر بالمتغيرات المفاجئة في الدخل وهو ما أسماه فريدمان بالدخل (العابر أو الانتقالي).

وافترض فريدمان أن الاستهلاك الدائم هو نسبة من الدخل الدائم، أي العلاقة بينهما علاقة تناسبية أي بدون ثابت. ويعتمد فرض فريدمان على ثلاثة عناصر أساسية هي:

1- علي كنعان، الاستهلاك والتنمية،جمعية العلوم الاقتصادية السورية،كلية الاقتصاد،جامعة دمشق،ص05. متاح على الموقع الالكتروني التالي:www.mafhoum.com/syr/articles_07/kanaan. تاريخ الزيارة:2015/02/22

1- أن الدخل الفعلي(Y) والاستهلاك في فترة زمنية معينة ينقسم إلى عنصرين هما: دائم و انتقالي. والدخل الدائم (Y_P) عند فريدمان هو ذلك القسم من الدخل الحالي الذي يتصف بالاستمرارية والاستقرار (مثل الراتب والعلاوة الشهرية)، أي هو المقدار من الدخل الذي تستطيع الأسرة أن تنفقه دون أن تمس ثروتها.

ويقصد بالثروة القيمة الحالية للدخل المتوقع أن تحصل عليه الأسرة في المستقبل. أما الدخل الانتقالي (Y_T) أو العابر أو الفجائي فقد يفسر على أنه الدخل الغير متوقع (مثل المكافأة التشجيعية)، وهو إما أن يكون موجباً أو سالباً.

2- افترض فريدمان أن الاستهلاك الدائم نسبة ثابتة من الدخل الدائم فيقول أن: $C_P = K \bullet Y_P$ حيث أن K نسبة تتراوح قيمتها بين الصفر والواحد الصحيح. ويقول أن الاستهلاك يمثل نسبة ثابتة لا تتغير من الدخل. ولكن K نفسها تتوقف على عوامل أخرى تتمثل في سعر الفائدة، مستوى الذوق والعادات، ونسبة الثروة البشرية إلى الثروة المادية: $C_P = K(r,u,w) \bullet Y_P$

3- افترض فريدمان أنه ليس هناك علاقة بين الدخل الدائم والدخل الانتقالي، وهذا صحيح لأن أي تقلبات تحدث في الدخل لا تؤثر على الدخل الدائم إنما هي عملية فجائية سرعان ما تنتهي، كما افترض عدم وجود علاقة بين الاستهلاك الدائم والاستهلاك الانتقالي، وافترض أيضاً عدم وجود علاقة بين الدخل الانتقالي والاستهلاك العابر، بمعنى أن: MPC=0.

ويمكن تطبيق نموذج هذه النظرية في حالة استخدام العوائد النفطية على الاقتصاديات المتقدمة الغنية بالموارد الطبيعية، قد يكون من الأمثل لها ادخار أو استثمار إيرادات الموارد في أصول مالية في الخارج، ثم استهلاك جزء ثابت من ثروة الموارد في كل فترة، يكون مساويا للعائد الضمني (الدخل الدائم) على مجموع ثروتها من الموارد.

ويعرف هذا المنهج بمنهج "الدخل الدائم" وكان هذا المنهج يوصف أحيانا للبلدان النامية،رغم أن متطلباتها الاستثمارية الكبيرة وعدم قدرتها على النفاذ إلى الأسواق الرأسمالية الدولية للحصول على قروض يجعله مناسبا بدرجة أقل لهم .وبالنسبة لتلك البلدان، تدعو الحاجة إلى إتباع منهج تحليلي جديد لإدارة إيرادات الموارد الطبيعية[1].

5-نظرية تخصيص الموارد غير المتجددة: طالما نفترض أن الكميات المتاحة من الموارد غير متجددة تكون ثابتة، فإن مشكلة فناء أو نفاذ هذه الموارد تتطلب معرفة كيفية تخصيص أو استخدام أرصدة هذه الموارد بين الفترات الزمنية المختلفة، أو بين الأجيال المختلفة، وهو ما يعرف بـ (inter-temporal allocation).

ومن البديهي أنه كلما زاد المعدل المستخدم من الموارد غير المتجددة في الفترة الجارية لابد أن تتاح منها كميات أقل في المستقبل،طالما أن الحجم الكلي أو رصيد هذه الموارد يكون ثابتا.

ويمكن التفرقة بين سياستين بالنسبة لتخصيص أو استخدام أرصدة هذه الموارد غير المتجددة: فالأولى هي **سياسة محافظة** تؤثر المستقبل على الحاضر، حيث يقل المعدل المستخدم من أرصدة الموارد في الوقت الحاضر من أجل إتاحتها في المستقبل. أما الثانية فهي **سياسة غير محافظة** يزيد فيها معدل الاستخدام الجاري من رصيد الموارد على حساب نقصها في المستقبل.ويمكن أن نوضح ذلك بيانيا كما في الشكل التالي:

1-كريس غيريغات وسوزان يانغ، نعمة أكبر من اللازم، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر 2013، ص- ص10-11.

الشكل رقم(01-01): تخصيص أو استخدام أرصدة الموارد غير المتجددة

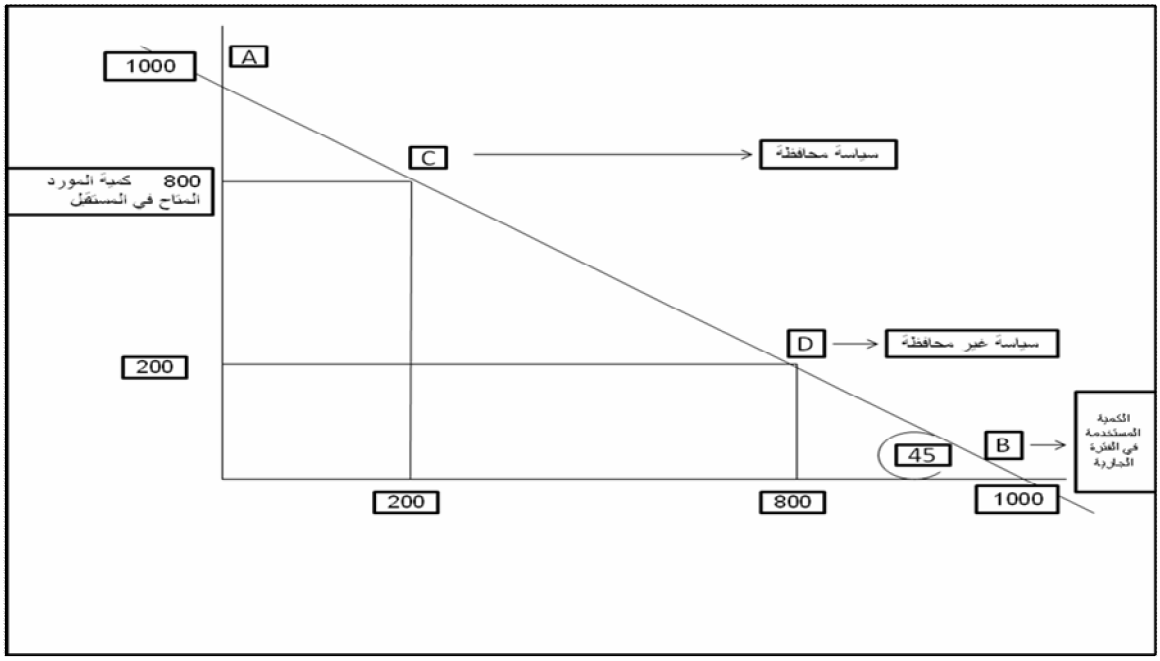

المصدر: أحمد محمد مندور، أحمد رمضان نعمة الله، اقتصاديات الموارد والبيئة، مؤسسة شباب الجامعة،1995، ص- ص 45.

وتبين النقطة (B) استخدام رصيد المورد بالكامل في الفترة الجارية ونفاذه تماما في المستقبل، أما النقطة (A) فتبين استخدام رصيد المورد في المستقبل مع الامتناع عن استخدامه في الفترة الجارية، ومن الطبيعي أن الاختيار(A) والاختيار(B) يكون متطرفا وبين الخط (AB) اختيارات مختلفة بالنسبة لتخصيص الموارد في الحاضر والمستقبل، ويلاحظ أنه كلما اقتربنا من النقطة (A) تكون السياسة أكثر محافظة بالنسبة لاستخدام المورد والعكس كلما اقتربنا من النقطة (B).

على سبيل المثال النقطة (C) تمثل سياسة محافظة حيث ينخفض معدل الاستخدام الجاري (200) في الفترة الجارية ويرتفع معدل الاستخدام المنتظر في المستقبل(800). أما النقطة (D) فتبين ارتفاع معدل الاستخدام في الفترة الجارية (800) وانخفاض معدل الاستخدام المنتظر في المستقبل (200).

والمقارنة بين السياستين السالفتي الذكر، نوضح أن سياسة المحافظة تتميز بأن المورد ينفذ أو يفنى على مدى فترات زمنية أطول بسبب انخفاض المعدل المستخدم في الفترة الجارية، بالمقارنة مع السياسة الأخرى غير المحافظة.

ومن الجدير بالذكر أنه بالرغم من بساطة هذا التحليل، إلا أنه يوضح أن اختيارات معدل فناء أو نفاذ المورد قد لا يتحدد في الواقع العملي نتيجة سياسات صريحة، وإنما سيتأثر أيضا بصورة ضمنية أو غير مباشرة بميكانيكية السوق، وإن كان ذلك بالطبع له ألا يمنع الحكومة من التدخل للتأثير على المعدل الذي يستخدم به المورد [1].

6- دراسة برانت ومورس (1963): في سنة 1963 قام كل من الاقتصاديين الأمريكيين **برانت ومورس** بإجراء دراسة حول ندرة الموارد النابضة والنمو الاقتصادي، حيث قاما من خلال هذه الدراسة بتجميع سلاسل زمنية حول أسعار وتكاليف بعض الموارد الطبيعية، وهذا من أجل إختبار فرضية زيادة ندرة الموارد الطبيعية، بحيث كانت نتائج هذه الدراسة رائعة إلى حد كبير حيث أكدت أنه بالنسبة للزراعة والمعادن فإن الأسعار وتكاليف الإنتاج قد انخفضت أو على الأقل كانت ثابتة خلال الفترة 1870-1957.

وعلى أساس هذه الدراسة يمكن تبرير هذه النتائج على أساس أن التقدم التكنولوجي سيرفع من كفاءة استغلال الموارد الطبيعية ويؤدي إلى انخفاض في تكاليفها ما يقود إلى زيادة حجم الاحتياطات الاقتصادية، هذا ما أكد على أن كل من برانت ومورس قد أدخلا شكوكا حول نتائج الحركة الأمريكية المحافظة ورؤية مالتس التشاؤمية[2].

1- أحمد محمد مندور، أحمد رمضان نعمة الله، المرجع السابق، ص- ص 44-47.

2- سعيدي يحيى، شنبي صورية، نظريات التنمية المستدامة، الملتقى الدولي حول " إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة، الجزائر، خلال الفترة 15-16 نوفمبر 2011، ص 05.

7- نظرية شومبيتر (Schumpeter): تأثر **شومبيتر** بالمدرسة النيوكلاسيكية في اعتباره أن النظام الرأسمالي هو الإطار العام للنمو الاقتصادي، وتأثر أيضا بأفكار **مالتس** فيما يخص تناقضات النظام الرأسمالي، فهو يمقت الشيوعية ومع ذلك لا يدعو لإلغاء الرأسمالية ولا ينحاز إليها، إنما تنبأ بانهيار النظام الرأسمالي ليرث محله النظام الاشتراكي وليس الشيوعي. وقد ظهرت أفكار شومبيتر في كتابه نظرية التنمية الاقتصادية عام 1911، وطورها في كتابه عن الدورات سنة 1939[1].

تفترض هذه النظرية اقتصادا تسوده حالة من المنافسة الكاملة وفي حالة توازن، وفي هذه الحالة لا توجد أرباح، ولا أسعار فائدة ولا مدخرات ولا استثمارات، كما لا توجد بطالة اختيارية. ويصف شومبيتر هذه الحالة بالتدفق النقدي، وما يميز هذه النظرية هو الابتكارات التي هي على حسب رأيه تحسين إنتاج أو منتج أو طريقة جديدة للإنتاج، وإقامة منظمة جديدة لأي صناعة، أما دور المبتكر للمنظم ليس لشخصية الرأسمالي، فالمنظم ليس شخصا ذا قدرات إدارية عالية، ولكنه قادر على تقديم شيء جديد، فهو لا يوفر أرصدة نقدية ولكنه يحوّل مجال استخدامها[2]. أما الأرباح، فإنه في ظل التوازن التنافسي تكون أسعار المنتجات مساوية تماما لتكاليف الإنتاج ومن ثم لا توجد أرباح. ومن خلال هذه النظرية يتبين لنا أنه يمكن استخدام عوائد الموارد الطبيعية كالنفط مثلا في تطوير المعارف والابتكارات التي من شأنها أن تحول إلى أرصدة نقدية تساهم في النمو الاقتصادي للدول الحائزة على هذه السلعة.

1- عبلة عبد الحميد بوخاري، المرجع السابق، ص 35.

2- عياش الزبير، قوفي سعاد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين إشكالية التنمية الاقتصادية ومتطلبات النهوض، مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 05-06 ماي 2013، جامعة الوادي، الجزائر، ص 05.

المطلب الثاني: النظريات التي تعتبر النفط كعائق للنمو

إن تواجد النفط أدى إلى وجود تناقض لدى الدولة المنتجة له، وهذا التناقض مفاده أن توافر النفط في هذه الدول يشكل عائقا اقتصاديا لها وأن منحنى النمو الاقتصادي فيها غير مثالي، فهذا السبب أدى بالعديد من الاقتصاديين إلى إجراء دراسات من أجل معرفة السبب الحقيقي لهذا التناقض،بحيث توجت هذه الدراسات بنظريات اقتصادية هامة كان لها الفضل في تفسير هذه الظاهرة، وهذا ما سوف نتطرق إليه في هذا المطلب.

1- النظرية المتشائمة: في سنة 1798 نشر **توماس مالتس** Thomas Malthus مقالته المشهورة حول مبادئه عن السكان، حيث أعلن رفضه للنظريات المتفائلة حول النمو الاقتصادي التي تبناها بعض الفلاسفة في عصره، مثل الفلاسفة الفرنسيين ومنهم الفيلسوف **نيكولاس دي كوندورسيه** Nicolas de Condorcet، والذين كانوا يعتقدون أن العقل البشري والتطور التكنولوجي سوف يقومون بحل كل المشاكل والعقبات الاقتصادية التي تواجه النمو الاقتصادي في المستقبل، وعلى العكس فقد كان توماس مالتس يرى أن الجنس البشري إذا استمر في التكاثر وزيادة التناسل ستواجهه مشاكل حدود الموارد الطبيعية الناضبة، وأن هذا سوف يؤدي إلى بؤس ومجاعات وثبات في معدلات الأجور، حيث يرى مالتس أن التطور التكنولوجي يمكن أن يؤدي إلى زيادة قصيرة الأجل في عمل الموارد الطبيعية المحدودة.

ويرى مالتس أيضا أن التنمية طويلة الأجل يمكن أن تحدث فقط حينما يزداد الجنس البشري بمعدلات معقولة خلال فترات الاستقرار الاقتصادي ، إلا أن مالتس يعتقد أن الجنس البشري لا يستطيع التحكم في ذلك بسهولة، ومن ثم فالنهاية البائسة في حال سوء استغلال الموارد الطبيعية الناضبة هي نهاية حتمية.

لم يكن نموذج مالتس نموذجا كميا للتنبؤ، كما كانت افتراضاته غير واضحة بالقدر الكافي، واشتملت العديد من بنود النموذج على الحكم المسبق على معدلات الوفيات والمواليد وعلاقتهما بباقي متغيرات النموذج، بالإضافة إلى أنه كان بعيدا عن توضيح أثر المجاعات والفقر والتوترات السياسية والكوارث الطبيعية على النمو السكاني[1].

2-الحركة الأمريكية المحافظة (1890-1920): لقد كانت الحركة المحافظة التي قادها الأمريكي **تيودور روزفلت**(Theo Dore Roosevelt) ومن حوله، تمثل نجاحا للفكر السياسي الأيديولوجي في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة ما بين عامي 1890 و1920، حيث أنه وفقا لمذاهب هذه الحركة فإن النمو الاقتصادي يحاط بمجموعة من القيود الطبيعية التي ليس من الممكن تجنبها حتى مع التقدم التكنولوجي، وأن الإسراع الكبير في استخدام الموارد الطبيعية الناضبة يعتبر تهديدا كبيرا لحقوق الأجيال القادمة.

كما كان من أهم معتقدات تلك الحركة المحافظة أنه، كلما كان استخدام الموارد الطبيعية الناضبة يتم بمعدلات أقل كلما كان أفضل، كما أن التنافس الاقتصادي والاحتكارات تعتبر من أهم أعداء الاستخدام الحكيم للموارد الطبيعية الناضبة، وأن الإشراف الحكومي على استخدام الموارد الطبيعية أمر مرغوب فيه[2].

3- نظرية حدود النمو: صدر تقرير النمو لنادي روما سنة 1972، وهذا عن طريق دراسة قام بها نادي روما في معهد ماساشوسيتس للتكنولوجيا (MIT) تحت إشراف (Dennis Meados)، وهذا بهدف معرفة الحدود القصوى التي سوف يصل إليها النمو الاقتصادي مستقبلا، بحيث تم الاعتماد في هذه الدراسة على خمس متغيرات عالمية وهي: السكان، الغذاء، التصنيع، الموارد الناضبة بالإضافة إلى التلوث، بحيث أسفرت نتيجة الدراسة إلى تنبؤات مفادها أن الاتجاهات الحالية المتفاقمة لنمو السكان، وتدني إنتاج الغذاء، وتلوث البيئة، وكذا نضوب

1- سعيدي يحي، شنبي صورية، المرجع السابق، ص 04.

2- سعيدي يحي، شنبي صورية، المرجع السابق، ص 04.

الموارد يمكن أن يؤثر سلبا على معدلات النمو، بحيث أن معدلات النمو قد تصل إلى أقصاها خلال المائة سنة المقبلة على الأكثر.

كما أن التقرير قد توصل إلى تنبؤات مفرطة في التشاؤم، حيث تنبأ بنضوب حوالي إحدى عشر موردا قبل نهاية القرن وفي مقدمتها النفط، الذي أصبح المورد الأساسي الذي تعتمد عليه عجلة التنمية الاقتصادية حاليا.

ومن خلال هته التنبؤات انتهى نادي روما إلى صياغة نظرية جديدة حول النمو الاقتصادي عرفت باسم نظرية "**حدود النمو**" بحيث تضمنت هذه النظرية مجموعة من الافتراضات مفادها مايلي:

1- إذا استمرت اتجاهات النمو الحالية في كل من السكان، وإنتاج الغذاء، والتصنيع، واستنفاذ الموارد الطبيعية الناضبة بنفس الوتيرة، فسوف يصل النمو إلى أقصى حد له فوق كوكب الأرض، بحيث تعجز البيئة عن استيعاب نتائج هذا التقدم، وبالتالي انهيار كل مقومات التقدم، وهو ما عرف باسم مدرسة "**يوم القيامة**".

2- يمكن تدارك هذه النتيجة الخطيرة وإيجاد حالة من التوازن البيئي والاستقرار الاقتصادي، إذا ما تم البدء فورا بالتخطيط لحالة التوازن العالمي في أسرع وقت ممكن.

3- على الدول أن تستبدل هدف النمو الذي عادة ما تنبهر به، بهدف آخر هو هدف التوازن في استخدام الموارد الطبيعية وخاصة الناضبة منها، ولن يتأتى ذلك إلا بوضع حدودا للنمو.

ويرى أنصار هذه النظرية أن تطور عدد السكان في العالم وكذا الإنتاج الصناعي ينموان نموا أسيا، وبالتالي هذا ما يفسر التراكم الرأسمالي المتزايد في الدول المتقدمة، واتساع الفجوة بينها وبين الدول النامية. لكن الواقع العلمي

أثبت فشل تلك التنبؤات، ومن أهم الدلائل على ذلك ارتفاع معدلات إنتاج واحتياطات النفط بسبب زيادة الطلب عليه نتيجة نمو اقتصاديات العديد من الدول، سواء مستهلكة أو منتجة للنفط[1].

5- نظرية العلة الهولندية: ظهرت هذه النظرية في سنوات الستينات في أعقاب التجربة التي شهدتها هولندا خلال الفترة الممتدة من 1959 حتى سنة 1975.

ففي سنة 1959، تم اكتشاف كميات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي في المناطق التابعة لهولندا في بحر الشمال، والتي سرعان ما ترتب عنها تراجع كبير في الاقتصاد الهولندي، وانكماشا في قطاع الصناعة التحويلية خاصة، وكانت المجلة البريطانية The Economist الصادرة سنة1977 في أحد أعدادها، هي أول من أطلق تسمية المرض الاقتصادي الهولندي على هذه الأعراض التي ظهرت في الاقتصاد الهولندي، وهذا ما دفع بالعديد من الاقتصاديين حينها لمحاولة فهم هذه الظاهرة الغريبة التي تتلخص في التأثيرات السلبية لتضاعف صادرات الموارد الطبيعية على قطاعات الاقتصاد الأخرى و خاصة قطاع المنتجات الصناعية[2].

والعلة الهولندية مفهوم اقتصادي يقضي بتفسير العلاقة بين استغلال الموارد الطبيعية وانخفاض الصناعة التحويلية، إذ تبين بأن ارتفاع الإيرادات الواردة عن تصدير الموارد الطبيعية، يمكن أن تضعف القوة الصناعية لاقتصاد الدولة

1- عبد القادر بلخضر، أهمية النفط ضمن مصادر الطاقة وعلاقته بالتنمية المستدامة – حالة الجزائر – رسالة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2013، ص- ص،15-16.

2- شوكري سيدي محمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي (دراسة حالة الاقتصاد الجزائري)، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة تلمسان، الجزائر، 2012، ص12.

من خلال رفع معدل الصرف، الذي يجعل من القطاع التمويل أقل تنافسية [1].

5- نظرية الدولة الريعية: ظهرت هذه النظرية مع ظهور مصطلح الدولة الريعية من طرف الكاتب الإيراني **حسين مهدوي** سنة 1970، والتي نعني بها تلك الدولة التي تحصل على جزء كبير من دخلها من مصادر خارجية، سواء أكان ذلك من موارد طبيعية أو زراعية أو استخراجية على شكل ريع تتحكم الدولة في السيطرة عليه وتوزيعه[2]، وما أصاب هذه الدول نتيجة اعتمادها على الريع المتأتي من تصدير الموارد الطبيعية، ولهذا فإن وفرة الموارد الطبيعية خاصة المحروقات منها، أدت إلى ظهور نموذج خاص بالدولة أطلق عليه **"الدولة الريعية"**، سمح للعديد من الباحثين والمتخصصين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بتطوير هذا المفهوم في أبحاثهم عن تفسير أسباب ضعف الأداء الاقتصادي في مجال التنمية الاقتصادية، والنمو الاقتصادي للدول المصدرة للنفط.

وتظهر الدولة الريعية بمظهرين: إما كمتعامل للاستحواذ على الريع، أو كمتعامل رئيسي لتوزيع هذا الريع، خاصة في حالة الريع المتأتي من تصدير النفط عبر النفقات العمومية، التي تمثل جزءا مهما للدخل الوطني.

وعليه فالدولة الريعية بصفة عامة اعتبرت كنقمة مثلها مثل العلة الهولندية، وهذا بسبب ما يحدثه الريع، فالريع في يد الدولة يصبح مصدرا للتصادم و الصراع بين العديد من الجماعات أو المتعاملين.كذلك فهي لا تهتم بالتنمية و تنويع الاقتصاد، عكس وضعية الدول المتطورة التي تقوم بتعبئة الموارد الضرورية التي تؤدي إلى تنويع الاقتصاد الوطني.

1- حاج بن زيدان، دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا (دراسة تحليلية قياسية حالة:الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر1970-2010)، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة تلمسان، الجزائر، 2013، ص70.

2- مايح شبيب ألشمري، تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد الريعي في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 05، العدد 15، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، 2010، ص03 .

من جهة أخرى، فإن الرشوة، تبذير المسؤولين، استبداد الأنظمة، اعتبرت كخصائص للدولة الريعية وهي عناصر مفسرة للأداء السيئ في مجال التنمية والنمو بالنسبة لبعض الدول.

ولهذا نجد أن البعض يعتبر أن الريع الناتج عن المصادر الطبيعية يمكن أن يؤدي إلى قصر النظر لدى أصحاب القرار .كما أنه يؤدي إلى الوفرة غير العقلانية التي تؤدي إلى إنتاج عقلية الإثراء السريع .كما يمكن أن يكون الريع أداة للتمسك بالسلطة.

ولهذا بينت العديد من الأبحاث أن الدول النفطية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تتمتع بموارد طبيعية هامة لها تنقيط سيء فيما يخص الديمقراطية بصفة عامة[1].

6- نظرية ريبيزنسكي (Rybsczynski): ظهرت هذه النظرية سنة 1955 من قبل الاقتصادي **ريبيزنسكي**، بحيث تدرس هذه النظرية أثر زيادة أحد عوامل الإنتاج على التبادل الدولي، أي أن نمو عنصر من عناصر الإنتاج سواء كان اليد العاملة أو رأسمال بشكل تلقائي، فإنه يولد نمو مطلق في إنتاج السلعة التي تعتمد طرائق إنتاجها على الاستخدام الكثيف للعامل الذي زادت كميته وتدهور مطلق في تصنيع السلعة التي تحتاج طرائق إنتاجها على استخدام الكثيف للعامل الذي بقي ثابتا[2].

وقد توصل ريبيزنسكي إلى النتيجة التالية [3]: "إن معدل الزيادة في حجم إنتاج السلعة التي تعتمد طرائق إنتاجها على الاستخدام الكثيف للعامل الذي زاد عرضه، سيكون أكبر من معدل الزيادة في حجم العرض من هذا العامل، رغم افتراض ثبات غلة الحجم و ثبات طرائق الإنتاج"، وعلى إثر هذه النظرية يمكن تفسير أثر اكتشاف مورد

1- زايري بلقاسم، المرجع السابق، ص- ص 10-11.

2- Jean louis Maichielli, principes d'économie internationale, Ed. économia, France, 1988, P 84.

3- رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة من الميزة المطلقة إلى العوامل و الحرية و الرفاهية الاقتصادية، ج1، دار الرضا للنشر، مصر، الطبعة الأولى، 2000، ص208.

طبيعي جديد على باقي القطاعات الإنتاجية الأخرى، فاكتشاف مورد جديد يؤدي إلى الزيادة في استعمال رأسمال واليد العاملة، هذا ما يؤدي بطبيعة الحال طبعا إلى انتقال هاذين العاملين من قطاعات إنتاجية أخرى وتوجهها لهذا القطاع الاستخراجي الجديد، وهذا ما يطلق عليه الاقتصاديون بانتقال عوامل الإنتاج، وبالتالي يؤدي هذا إلى ظهور ضعف في القطاعات الإنتاجية الأخرى بسبب انتعاش القطاع الجديد على حسابهم.

ومن هنا نستنتج أن اكتشاف النفط في بلد ما قد يؤدي إلى إضعاف نمو باقي القطاعات الإنتاجية الأخرى، وهذا ما يفسر أن النفط يعتبر عائق للنمو الاقتصادي في الدول التي تحوز عليه نتيجة استحواذه على جل رؤوس الأموال وكذا اليد العاملة لتلك الدول والانفراد بها عن باقي القطاعات الإنتاجية الأخرى.

المطلب الثالث: صناديق الثروة السيادية كأداة لاستخدام العوائد النفطية.

بعد التطرق إلى أهم النظريات الاقتصادية التي عالجت موضوع النفط في كونه محرك للنمو الاقتصادي للدول المنتجة له، سواء على المدى القصير أو الطويل فيما يضمن مستقبل الأجيال القادمة، وذلك عن طريق إيجاد طرق اللازمة من أجل الاستفادة من عوائده المالية فيما يخدم اقتصاد هذه الدول في المستقبل بعد نفاذه، وهذا سنوضحه في هذا المطلب من خلال التطرق إلى أهم أداة استدل بها الاقتصاديون على أنها أفضل وسيلة من أجل استخدام هذه العوائد المتأتية من تصدير النفط فيما يخدم مستقبل الأجيال القادمة ألا وهي صناديق الثروة السيادية.

1- تعريف وأهدف صناديق الثروة السيادية:

تعتبر الصناديق السيادية حاليا من أهم الأدوات التي تستعملها الدول المنتجة للنفط في استخدام عوائدها النفطية، و فيمايلي سوف نتطرق إلى تعريفها وكذا إلى أهم الأهداف التي أسست من أجلها.

1-1- تعريف صناديق الثروة السيادية: لقد تعددت التعريفات فيما يخص صناديق الثروة السيادية، بحث سنوجز أهمها كمايلي:

أ- تعريف صندوق النقد الدولي(FMI): صناديق الثروة السيادية هي صناديق أو ترتيبات للاستثمار ذات غرض خاص تملكها الحكومة العامة، وتنشئ الحكومة العامة صناديق الثروة السيادية لأغراض اقتصادية كلية، وهي صناديق تحتفظ بالأصول أو تتولى توظيفها أو إدارتها لتحقيق أهداف مالية، مستخدمة في ذلك استراتيجيات استثمارية تتضمن الاستثمار في الأصول المالية الأجنبية .وتنشأ صناديق الثروة السيادية في العادة معتمدة على فوائض ميزان المدفوعات، أو عمليات النقد الأجنبي الرسمية، أو عائد الخصخصة، أو فوائض المالية العامة، أو الإيرادات المتحققة من الصادرات السلعية، أو كل هذه الموارد مجتمعة[1].

ب- تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD): صناديق الثروة السيادية هي عبارة عن وسائط استثمار مملوكة للحكومة يتم تمويلها من موجودات الصرف الأجنبي، وتضيف الخزانة الأمريكية إلى ذلك بأنها تدار بشكل مستقل عن الاحتياطات الرسمية للسلطات النقدية[2].

ج- تعريف البنك الألماني (DEUTSCHE BANK): يعرف البنك الألماني صناديق الثروة السيادية بأنها عبارة عن صناديق استثمار حكومية مملوكة للدولة، والتي يتم تمويلها عادة بالاعتماد على احتياطات الصرف الأجنبي،

1 - مجموعة العمل الدولية لصناديق الثروة السيادية (IWG)، بيان صحفي رقم 08/06، 11 أكتوبر 2008، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: www.iwg-swf.org، تاريخ الزيارة 2015/10/09.

2- ماجد عبد الله المنيف، صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الفوائض المالية، ملتقى الطاقة العربي، بيروت، لبنان، سبتمبر 2009، ص 15.

وذلك لخدمة مجموعة من الأهداف كاستقرار الميزانية العامة، وتحقيق العدالة بين الأجيال، وتحقيق التنمية الاقتصادية[1].

من خلال التعريفات السابقة نستنتج أن صناديق الثروة السيادية هي عبارة عن صناديق استثمار مملوكة للدولة، تمول عادة من طرف فوائض ميزان المدفوعات، أو عمليات النقد الأجنبي الرسمية، أو عائد الخصخصة، أو فوائض المالية العامة، أو الإيرادات المتحققة من الصادرات السلعية، أو كل هذه الموارد مجتمعة، وهذا من أجل تحقيق أهداف معينة تختلف من بلد إلى آخر، وهذا بحسب طبيعة كل بلد.

1-2- أهداف الصناديق السيادية: إن لكل صندوق سيادي طبيعته الخاصة والأسباب التي تدعو لتأسيسه، وكذلك الأهداف الخاصة به، ولكن الأهداف المشتركة لهذه الصناديق تدور حول مايلي:[2]

- حماية وتحقيق الاستقرار في الميزانية والاقتصاد من التقلبات المفرطة في الإيرادات.
- تنويع صادراتها من السلع الأساسية الغير قابلة للتجديد.
- تحقيق عوائد أكبر من التركيز على احتياطات النفد الأجنبية.
- مساعدة السلطات النقدية في إنفاق السيولة غير المرغوب فيها.
- أداء دور الاحتياط بالنسبة للدول المالكة لها، بتحويل جزء من عوائدها لصالح الأجيال القادمة.
- تمويل تطوير التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- المساهمة في تنمية الدول المستقبلية لاستثمارات الصناديق، بتمويل الهياكل القاعدية.

1- Steffen Kern, SWFS and foreign investment policies- an updaten, Deutsche bank research – october 22, 2008, p 02, https://www.dbresearch.com, 10/10/2015.

2- نشرة إضاءات، صناديق الثروة السيادية، السلسلة السادسة، العدد 05، معهد الدراسات المصرفية، الكويت، ديسمبر 2013، ص 03.

- إستراتيجية سياسية.

2- أنواع الصناديق السيادية: تختلف أنواع الصناديق السيادية، وهذا بحسب أهدافها ومصادر تمويلها.

2-1- أنواع الصناديق السيادية وفقا لهدفها: تشير تحليلات صندوق النقد الدولي إلى وجود خمسة أنواع من هذه الصناديق يمكن التمييز بينها عموماً **وفقاً لهدفها الأساسي** وهي:[1]

أ- **صناديق الاستقرار:** التي يتمثل هدفها الأساسي في حماية الميزانية والاقتصاد ككل من تذبذبات أسعار سلع النفط في العادة.

ب- **صناديق الادخار للأجيال القادمة**: التي تهدف إلى تحويل الأصول غير المتجددة إلى حافظة أصول أكثر تنوعاً.

ج- شركات استثمار الاحتياطيات: التي لا تزال أصولها تدرَج في الغالب ضمن فئة الأصول الاحتياطية ويتم إنشاؤها لزيادة العائد على الاحتياطيات.

د- **صناديق التنمية:** التي تساعد في العادة على تمويل المشاريع الاجتماعية-الاقتصادية أو تشجيع السياسات المتبعة في قطاعات النشاط والتي يمكن أن تعزز نمو الناتج المحتمل في البلد المعني.

ه- **صناديق احتياطيات طوارئ التقاعد**: التي تغطي (من مصادر بخلاف اشتراكات الأفراد في معاشات التقاعد) التزامات التقاعد الطارئة غير المحددة في الميزانية العمومية للحكومة.

1- نشرة صندوق النقد الدولي، صندوق النقد الدولي يكثف عمله المعني بصناديق الثروة السيادية، 2008/03/04، ص- ص 02-03. متاح على الموقع الالكتروني التالي: www.imf.org، تاريخ الزيارة: 2015/10/05.

2-2- أنواع الصناديق السيادية وفقا لمصادر تمويلها: يتم تصنيف الصناديق السياديَّة تبعاً إلى مصادر تمويلها إلى[1]:

أ- الصناديق الممولة عن طريق عوائد المواد الأولية: هي صناديق تكونها الدول المصدرة للمواد الأولية وأساساً النفطية. ذلك أنه تطرح أمام هذه الدول إشكالية استغلال هذه المواد التي يتسم معظمها بقابلية النضوب، وما إذا كان من الواجب إبقاء جزء منها في مكامنها كحق للأجيال اللاحقة. ولقد وجدت هذه الدول في فكرة الصناديق حلا للمحافظة على نصيب الأجيال في هذه الثروات بحيث يتم إحلال الموارد الطبيعية بشكل آخر من الأصول.

ب- الصناديق الممولة بفوائض المدفوعات الجارية: ذلك أن الحجم الإجمالي العالمي من احتياطات العملات الأجنبية للبنوك المركزية في تعاظم مستمر.

ولقد استطاعت الكثير من الدول غير النفطية تحقيق فوائض مالية هامة، خاصة في أمريكا اللاتينية، بفضل تنافسيتها التصديرية على مستوى الأسواق العالمية بما يفيض عن احتياجات الاستثمار المحلي؛ مما دفعها إلى تحويل جزء من هذه الفوائض إلى صناديق سيادية، بعد أن وازنت بين الاحتفاظ كاحتياطيات نقدية أو استثمارها بما يحقق لها عوائد.

ج- الصناديق الممولة بعوائد الخوصصة: دخلت الكثير من الدول في برامج واسعة الخوصصة القطاع الحكومي أدت إلى حصولها على عوائد مالية ضخمة.

1- عبد الرحمٰن سلوم، إدارة الصناديق السيادية وصناديق التحوط، مذكرة ماجستير إدارة أعمال،كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2009 – 2010، ص- ص 05-06. متاح على الموقع الالكتروني التالي:

www.tahasoft.com/books/120.docx، تاريخ الزيارة: 2015/10/05.

وتتباين استعمالات الدول لهذه العوائد، فمنها من يوجهها مباشرة لتمويل الميزانية العمومية، وفي بعض الأحيان لتمويل برامج إعادة هيكلة الاقتصاد وسداد الديون. ونظراً لضخامة هذه العوائد وتخوفاً من أن تقود إلى توسع كبير في الإنفاق العمومي يكون أكبر من الطاقة الاستيعابية للاقتصاد، والذي يمكن أن يؤدي إلى حالة من التضخم غير المقدور على التحكم فيها.

وانطلاقاً من كون المؤسسات المخوصصة هي ملك عام لجميع الأجيال يتم تحويل كل أو جزء من عوائد الخوصصة إلى صناديق سيادية.

د- الصناديق الممولة بفائض الميزانية: تلجأ بعض الحكومات مباشرة لما تحقق من فائضاً في الميزانية العامة للدولة إلى تحويل هذا الفائض لاستثماره في الأصول المالية قصد تحقيق عوائد من جهة، ولتوجيه المعطيات الاقتصادية من جهة ثانية. ولما يلاحظ توالى تحقيق هذه الفوائض وارتفاع مستواها يتم اللجوء إلى تكوين صناديق سيادية قصد استثمارها وتنميتها بشكل أفضل.

تمثل الصناديق السيادية الممولة بعوائد المواد الأولية 3/2 من أصول هذه الصناديق. وبهذا تعتبر عوائد المواد الأولية (خاصة النفط والغاز) المصدر الأساسي لأصول أكبر الصناديق السيادية في العالم، مما يجعل التساؤل عن مدى قدرتها على الحصول على الأموال مستقبلاً في ظل اتجاه أسعار النفط نحو التدهور بفعل الأزمة المالية العالمية الراهنة.

3- مصادر أموال الصناديق السيادية: تعتبر عوائد النفط المصدر الأساسي لأموال أكبر الصناديق الاستثمارية السيادية في العالم، وبالتزامن مع ارتفاع أسعار النفط وازدياد إيرادات الدول المنتجة للخامات ازدادت ثروات هذه الصناديق، كما تعتبر الاحتياطيات النقدية الأجنبية مصدراً أساسياً أيضاً.

ومن هنا نستنتج أن الصناديق السيادية تعتبر كوسيلة لاستخدام العوائد النفطية، وهذا باعتبار هذه الأخيرة من أهم أصول المكونة لمختلف الصناديق السيادية عبر العالم خاصة في الدول النفطية.

خلاصة الفصل:

وكخلاصة لما تقدم في هذا الفصل نستنتج أن:

- لقد اكتسب النفط أهمية كبيرة عن غيره من مصادر الطاقة وذلك على المستوى العالمي، مما أهله إلى أن يصبح سلعة إستراتيجية هامة متداولة عالميا وهذا بالنظر للخصائص التي يمتاز بها.

- يتوزع النفط عبر كافة المناطق في العالم، لكن بكميات متفاوتة، بحيث نجد أن أغلب احتياطات النفط تتركز لدى الدول النامية وخاصة دول الشرق الأوسط السعودية والعراق والإمارات العربية المتحدة.....إخ، وبالتالي تعتبر هذه الدول من أكبر منتجي النفط في العالم، وهذا نظرا للكميات النفطية المنتجة من قبلها، في حين تصنف الدول الصناعية الكبرى من أكبر المستهلكين لهذه السلعة في العالم، وهذا راجع إلى افتقارها للنفط أو حفاظا على مواردها النفطية من النفاذ المبكر كالولايات المتحدة الأمريكية.

- يتم تداول النفط في مكان معين أطلقت عليه تسمية السوق العالمي للنفط، بحيث يتحدد فيه السعر النفطي وفق القوى الفاعلة فيه والمتمثلة في الدول المستهلكة والدول المنتجة وكذا الشركات النفطية الكبرى.

- شهد السعر النفطي تطورات كبيرة مع مرور الزمن، هذا ما أدى إلى ظهور أنواع كثيرة منه.

- تعتبر العوائد النفطية إيرادات مالية تحصل عليها الدول المنتجة للنفط من خلال تسويق النفط كسلعة تجارية.

- تحكم السعر النفطي والعوائد النفطية علاقة طردية، فكلما ارتفعت أسعار النفط، ارتفعت العوائد النفطية، وارتفعت الموارد المالية للدول المنتجة للنفط.

- هناك إستراتيجية ضرورية لاستخدام العوائد النفطية، على الدول المنتجة للنفط الالتزام بها من أجل الاستغلال الأمثل لهذه العوائد.

- اختلاف التيارات الفكرية المنظرة لاستخدام العوائد النفطية، فمنهم من يرى على أن الدول التي تعتمد في صادراتها على النفط والعوائد المتأتية منه، تعاني من نقص في النمو الاقتصادي نتيجة اعتمادها على النفط فقط،

وبالتالي وحسب رأيهم النفط هنا يعتبر كعائق للنمو، والعكس عند مفكرين آخرين الذين يعتقدون أن النفط هو محرك التنمية في الدول التي تصخر به، نتيجة ما يدره من عوائد كبيرة تساعد على تنمية باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى.

- يعتبر إنشاء الصناديق السيادية من بين السياسات المختلفة التي اتبعتها الدول النفطية لتجنب آثار التذبذب واللايقين بالنسبة للعوائد النفطية.

- تمثل العوائد النفطية أهم الأصول المالية المكونة للصناديق السيادية خاصة في الدول النفطية.

- تعتبر الصناديق السيادية من أهم الوسائل التي تعتمد عليهم الدول النفطية لمجابهة عصر ما بعد نبوض النفط، وهذا من خلال ادخار جزء من العوائد النفطية الآنية، وتنميتها بالاستثمار سواء كان داخليا أو خارجيا، لتشكل دخلا بديلا عن النفط بالنسبة للدول النفطية.

ولأن العوائد النفطية هي أساس التنمية الاقتصادية في الدول المنتجة للنفط عامة والجزائر خاصة باعتبارها من الدول المنتجة للنفط عالميا، هذا ما دعنا إلى أن ندرس استخدام العوائد النفطية في الجزائر منذ تأميم المحروقات إلى غاية يومنا هذا في الفصل الموالي.

الفصل الثاني:

استخدام العوائد

التفاضلية في الجزائر

تعتمد الجزائر بالدرجة الأولى على استغلال الموارد الطبيعية التي تزخر بها البلاد وفي مقدمتها النفط، إذ يعتبر هذا الأخير سلعة إستراتيجية حقيقية هامة لها دور مهم في بناء وإرساء قواعد الاقتصاد الوطني.

ونظرا لأهمية هذه السلعة في التنمية الاقتصادية، قررت الجزائر في 24 فيفري1971 تأميم هذه الثروة التي كانت حكرا على الشركات الأجنبية والفرنسية خصوصا، وبذلك ارتفعت نسبة مساهمتها في الاقتصاد الجزائري بشكل كبير، وهذا عن طريق توظيف العوائد المالية التي تدرها هذه السلعة من عملة صعبة في تمويل جميع مشاريع البنية التحتية لمختلف القطاعات الاقتصادية الكبرى في البلاد.

ولكن الشيء الملاحظ أن الأموال التي تدرها هذه السلعة غير منتظمة وغير مستقرة، وهذا راجع لخضوعها لتقلبات أسعار النفط في السوق العالمية للنفط، التي تتحكم فيها عوامل خارجية لا يمكن لأي طرف التحكم فيها أو التنبؤ بها، هذا ما جعل لها آثار على الاقتصاد الجزائري إما إيجابا في حالة زيادتها، أو سلبا في حال انخفاضها، وهذا ما يظهر جليا من خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية للبلاد بعد كل حالة، وانطلاقا من ذلك فإنه سيتم من خلال هذا الفصل التطرق إلى المحاور التالية التي نراها ضرورية لإدراك موضع البحث والمتمثلة في: أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري (المبحث الأول)، مكانة العوائد النفطية في الاقتصاد الجزائري (المبحث الثاني) و استخدام العوائد النفطية في الجزائر(المبحث الثالث).

المبحث الأول:أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري

تكمن أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري من خلال العوائد النفطية التي تدرها هذه السلعة، والتي تساهم بحجم كبير في إجمالي الصادرات الكلية والإيرادات الكلية للميزانية العامة للدولة في شكل إيرادات جبائيـــة، وكـــذا في الناتج المحلي الإجمالي، هذا بالإضافة إلى باقي المؤشرات الاقتصادية الكلية، هذا ما جعل هذه الثروة تحظى باهتمام كبير من طرف السلطات العمومية الجزائرية في إطار محاولة حماية هذه الثروة وتطويرها.

المطلب الأول: إمكانيات الجزائر من النفط

1- تاريخ النفط في الجزائر: مر النفط منذ اكتشافه أول مرة في الجزائر سنة 1915 من طرف فرنسا إلى غاية تأميمه سنة 1971 من طرف السلطات الجزائرية بعدة محطات تاريخية سنوجزها فيما يلي:

1-1- النفط قبل الاستقلال: يعود تواجد النفط في الجزائر جيولوجيا إلى آلاف السنين، إلا أن بداية اكتـــشافه على الطبيعة واستغلاله الصناعي كثروة فكان مع بداية القرن العشرين.

فأول اكتشاف للنفط في الجزائر كان بئر تليوانيت (Tliouantet) جنوب غرب غليزان سنة 1915، إضـــافة إلى بئر واد قطرين جنوب سور الغزلان.

إن احتلال النفط المركز الأول كمصدر أساسي واستراتيجي للطاقة في العالم، بعد نهاية الحرب العالمية الثانيـــة، دفع بفرنسا إلى تكثيف الجهود عن طريق البحث والتنقيب من أجل اكتشافها لآبار نفط جديدة على الأراضـــي الجزائرية في بداية الخمسينيات، بواسطة مجموعة من الشركات العاملة في هذا المجال مثل:الشركة الفرنسية للبترول ، وشركة تنقيب واستغلال البترول في الصحراء[1].

1 - Mustapha Baba-Ahmed, L'algérie : diagnostic d'un non-développement, L'Harmattan, Paris, France, 1999, p 25 .

فكان اكتشاف أول بئر لها خلال هذه الفترة سنة 1952 وهو حقل برقة بالقرب من عين صـــالح، ثم حقـــل إيجلس سنة 1954، وفي جانفي سنة 1956 تم اكتشاف أول بئر نفطية هامة في الصحراء الجزائرية وهو حقـــل عجيلية، وفي جوان من نفس السنة تم اكتشاف أكبر الحقول النفطية في الجزائر وهو حقل حاسي مسعود، بحيث تعتبر هذه الحقول حاليا من أكبر الحقول النفطية في الجزائر، إذ تنتج ما قيمته 400 ألف برميل يوميا ما يعـــادل ثلث حصة الجزائر داخل منظمة الأوبك، الأمر الذي دفع بفرنسا آنذاك إلى تشجيع رؤوس الأموال سواء الفرنسية منها أو الأجنبية من أجل الإسراع في الكشف عن المزيد من الثروات النفطية واستغلالها.

وفي هذا الخصوص ومع تزايد أطماع فرنسا في استتراف الثروات النفطية الجزائرية بدأت الـــسياسة النفطيـــة في فرنسا بالتبلور، فقامت سنة 1957 بإنشاء دستور منظمة دول الصحراء المـــشتركة l'organisation commune des région sahariennes (OCRS)[1] والذي كان الهدف الظاهري من وراء إنشاء هذه المنظمة هو تطوير المناطق الصحراوية اقتصاديا واجتماعيا، ثم توجهت بعد ذلك إلى تأسيس الإطار القانوني الداخلي من أجل تنظيم أنشطة شركات النفط، وجاء هذا القانون في شكل أمر خاص صدر بإسم قانون البترول الجزائري le cod pétrolier saharien (CPS) رقم: 1112/58 الذي صدر في 1958/11/22، وشمل هذا القانون ثلاثة أوامر، تلاها مرسومي تحديد القواعد الجبائية والأطر القانونية للاستكشاف والاســـتغلال والنقل للمواد النفطية في الصحراء والذي حل محل قانون المناجم الفرنسي[2].

وبعد الإعلان عن وقف إطلاق النار بين الجزائر وفرنسا في 18 مارس 1962 تم التوقيع على اتفاقية إيفيان والتي تضمنت أحكاما وبنود فيما يخص المسائل النفطية.

1- Hosine Malti, Histoire secréte du pétrole algérien, Marinoor, Alger,1997,p 23.

2 - Hosine Malti, Ibid,p 27.

1-2- النفط بعد الاستقلال: لقد مر تاريخ النفط في الجزائر في هذه الفترة بمرحلتين هامتين هما:

أولا- قبل التأميم: شهدت هذه المرحلة مجموعة من الأحداث تتلخص فيمايلي:

أ- اتفاقيات إيفيان1962: إن أهم المسائل النفطية التي تضمنتها هذه الاتفاقية هي[1]:

- إبقاء النصوص المتعلقة بقانون البترول الصحراوي.

- استثمار الثروات البترولية في إطار مشترك من خلال الهيئة الفنية لاستغلال ثروات باطن الأرض.

-إعتماد على الفرنك الفرنسي في عملية تسديد قيمة المنتوجات البترولية.

- إشراف هيئة تحكيم دولية على عملية الفصل في المنازعات البترولية.

ب- إنشاء الشركة الوطنية سونطراك"SONATRACH": بعد فشل اتفاقية إيفيان في استرجاع الجزائر لسيادتها على ثرواتها الطبيعية، قررت إنشاء الشركة الوطنية سونطراك "SONATRACH" (الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات) في 31-12- 1963 وذلك بموجب المرسوم 491/63، وقد انحصر نشاطها في البداية فقط بنقل وتسويق المحروقات فقط، ليتطور تدريجيا ويشمل جميع الصناعة النفطية الجزائرية وذلك في وقت قياسي مقارنة بما وصلت إليه اليوم إذ أصبحت من أكبر الشركات النفطية في العالم.

ج- إتفاق جويلية 1965:لقد مثلت هذه الاتفاقية تعاون جزائري فرنسي، ويعتبر الأول من نوعه، فبموجب هذا الاتفاق، شاركت الجزائر في ديسمبر من نفس العام، في جميع مراحل البحث، واستغلال الحقول، تجهيز

1- زغيب شهرزاد وحليمي حليمة، القطاع النفطي بين واقع الارتباط و حتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري، مجلة دراسات اقتصادية، العدد11، الجزائر، أوت 2008، ص04.

وتوزيع النفط، وبالتالي الاعتراف بدور المشغل، المدير والبائع لثروتها الخاصة[1].

ثانيا- بعد التأميم: بعد الاستقلال اختارت الجزائر النهج الاشتراكي، فقد كان العامل الإيديولوجي مساعدا لقرار التأميم، على أساس أن الأهداف الاشتراكية لا يمكن بلوغها إلا عن طريق تأميم وسائل الإنتاج والتوزيع العادل للثروة.

ولقد نص مؤتمر طرابلس 1962 على وجوب تأميم كامل للثروات المنجمية ومنها المحروقات، وبالرغم من ذلك فإن اتفاقيات إيفيان أعطت ضمانات واسعة للشركات البترولية الفرنسية، تلزم بها الجزائر بحفظ حقوق الشركات الأجنبية وبنفس الشروط التي تعاقدت بها مع فرنسا، بما فيها النظام الجبائي المطبق على هذه الشركات والذي لم يعد يتماشى ومصالح الجزائر.

ولقد باشرت الحكومة الجزائرية مفاوضات مع الطرف الفرنسي لإعادة النظر في السياسة الاستغلالية المكشوفة من طرف شركاتها العاملة في الجزائر، لكنها لم تتوصل معها إلى نتائج مرضية، فقررت السيطرة المباشرة على ثروتها النفطية ووضعها تحت ملكية ورقابة الدولة.

فكان تاريخ 24 فيفري 1971 هو موعد التأميم بإعلان إلغاء الامتيازات المعطاة للشركات الأجنبية وتحويل حقوقها إلى الشركة الوطنية سونطراك [2]. بحيث أممت الجزائر 51% من أسهم شركتي البترول الفرنسيتين،

1 - Mustapha Baba-Ahmed, Ibid, p 28.

2- عيسى مقليد، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، الجزائر،2007-2008، ص 30-31.

وشركة البترول الفرنسية سنة1981، وشمل استيلاء الجزائر على الشركات العاملة في حقل الغاز ووسائل نقله، فاضطرت فرنسا إلى قبول التعويضات عن أسهمها، غير أن الجزائر لم تؤمم الشركات الأمريكية[1].

ولكن بالرغم من العراقيل التي واجهتها الجزائر من فرنسا، إلا أنها استطاعت تخطي تلك العقبة وبسط نفوذها على جميع ثرواتها الطبيعية، كما دفعها هذا إلى سن قوانين جديدة أكثر قدرة على تسيير القطاع والتي كان آخرها القانون 07/05 الصادر بتاريخ 2005 المعدل والمتمم بالأمر 10/06.

2- الإمكانيات النفطية للجزائر: تمتلك الجزائر إمكانيات نفطية هامة، أهلتها إلى أن تحتل وزنا مهما في السوق النفطية العالمية اليوم، باعتبارها دولة منتجة ومصدرة للنفط، وهذا ما سوف نتطرق إليه في هذه النقطة من خلال معرفة حجم الاحتياطي النفطي وكذا الطاقة الإنتاجية للجزائر.

2-1- الاحتياطات النفطية: تزخر الجزائر باحتياطي هام من النفط، هذا ما جعلها تحتل المرتبة الثالثة إفريقيا بعد كل من ليبيا ونيجيريا، والمرتبة الخامسة عشر عالميا من حيث الاحتياطي النفطي. بحيث تتركز معظم هذه الاحتياطات في الجنوب الشرقي للبلاد، بحيث يحتوي حاسي مسعود على 70% من إجمالي الاحتياطي النفطي، إلا أن هذه الاحتياطات في تزايد مستمر وهذا منذ تأميم الجزائر للمحروقات سنة 1971 إلى غاية يومنا هذا، نتيجة الجهود الجبارة التي تقوم بها الدولة من أجل الزيادة في اكتشاف المزيد من الآبار النفطية الجديدة التي من شأنها أن تعزز استمرار عمر النفط في الجزائر. و الجدول التالي يبين لنا تطور احتياطي النفط خلا الفترة الممتدة من (1971-2013).

1- نعيم الظاهر، دراسات في الواقع العربي-التنموي-الاجتماعي، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1998، ص85.

الجدول رقم (02-01): تطور احتياطي النفط في الجزائر خلال الفترة الممتدة من(1971-2013).

الوحدة: مليون برميل

السنوات	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977
الاحتياطي	9840	9740	7640	7700	7370	6800	6600
السنوات	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984
الاحتياطي	6300	8440	8200	8080	9440	9220	9000
السنوات	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1992
الاحتياطي	8820	8800	8500	9200	9236	9200	9200
السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الاحتياطي	9200	9979	9979	10800	11200	11314	11314
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الاحتياطي	11314	11314	11314	11800	11350	12270	12200
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الاحتياطي	12200	12200	12200	12200	12200	12200	12200

Source: Organization of opec, Annual Statistical Bulletin ,2005, p19, 2007, P17,2014 ,P 22.

من خلال الجدول رقم (02-01) نلاحظ أن مستوى احتياطي النفط في الجزائر لم يسجل أي انخفاض حاد منذ تأميم المحروقات سنة 1971، وإن ما يمكن ملاحظته أن هناك بعض حالات التذبذب التي سجلت في فترات متفرقة منذ بداية السبعينات إلى غاية 2004 ليسجل أعلى مستوى له سنة 2005 بمقدار 12270مليون برميل، ليدخل في مرحلة استقرار منذ 2006 إلى غاية 2013 بما يعادل 12200مليون برميل في السنة.

2-2- الطاقة الإنتاجية: تعتبر الجزائر من أهم الدول المنتجة للنفط في العالم، فهي تحتل المرتبة الثالثة إفريقيا، والمرتبة الثانية عشر في العالم من حيث الطاقة الإنتاجية، هذا ما أدى بها إلى أن تكون لها مكانة فاعلة في السوق العالمية للنفط، وهذا نتيجة الطاقة الإنتاجية الكبيرة التي تمتاز بها الجزائر في إنتاج النفط الخام وذلك منذ تأميم المحروقات سنة 1971، فمنذ هذا التاريخ و الإنتاج النفط في الجزائر في تطور مستمر نتيجة الجهود المبذولة في الاستكشاف و البحث و التنقيب، وهذا ما يبينه لنا الجدول التالي:

الجدول رقم (02-02): تطور إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (1971-2013)

الوحدة: ألف برميل/ اليوم

السنوات	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977
الإنتاج	785,4	1062,3	1097,3	1008,6	982,6	1075,1	1152,3
السنوات	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984
الإنتاج	1161,2	1153,8	1019,9	797,8	704,8	660,9	695,4
السنوات	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991
الإنتاج	672,4	673,9	684,2	656,6	727,3	789,9	803,0
السنوات	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الإنتاج	756,5	747,3	752,5	752,5	806,7	846,1	827,3
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الإنتاج	749,6	796,0	776,6	729,9	942,4	1311,4	1352,0
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2012	2013
الإنتاج	1368,8	1371,6	1356,0	1216,0	1189,8	1199,8	1202,6

Source: Organization of opec, Annual Statistical Bulletin ,1999, p42, 2007, P21,2014 ,P30.

من خلال الجدول رقم (02-02) نلاحظ أن إنتاج النفط في الجزائر منذ تأميم المحروقات سنة 1971 ارتفع بشكل ملفت للنظر بحيث بلغ مستوى الإنتاج سنة 1972 ما قيمته 1062,3 ألف برميل في اليوم، بعدما كان

سنة 1971حولي 785,4 ألف برميل في اليوم، ليستقر بعد ذلك طوال فترة السبعينات، ليرجع ويسجل انخفاضا كبيرا وذلك خلال فترة الثمانينات وبداية التسعينيات وكان ذلك بسبب الطفرة النفطية الثانية.

ومع بداية الألفية الجديدة وحسب ما يبينه الجدول رقم (02-02) دخل القطاع في حالة انتعاش ونتج عن ذلك زيادة مستمرة في الإنتاج، بحيث عرفت سنة 2007 أكبر طاقة إنتاجية قدرت بـ 1371,6 ألف برميل يوميا، وهذا راجع لتزايد الطلب العالمي على النفط في بداية سنة2007 فضلا عن زيادة الآبار المكتشفة خلال سنة 2007 بسبب الجهود التي قامت بها الدولة، إضافة إلى إصدار قانون المحروقات 07/05 الذي فتح المجال للمستثمرين الأجانب في قطاع المحروقات والامتيازات الكبيرة التي حصل عليها هؤلاء، فكان نتيجة هذا الإقبال الكبير للأجانب على الاستثمار داخل القطاع، إلا أن الأمر لم يستمر فقد سجلت سنة 2008 انخفاضا في الإنتاج بسبب الأزمة المالية العالمية، ليستمر الانخفاض حتى سنة 2012 بحيث سجل الإنتاج في هذه السنة تحسنا نوعا ما مقارنة بالسنوات الفارطة بلغ 1199,8 ألف برميل يوميا، وهذا في ظل تزايد الطلب عليه بسبب تزايد الطلب العالمي عليه، ليصل سنة 2013 إلى 1202,6 ألف برميل يوميا، نتيجة الاكتشافات الجديدة لآبار النفط في مناطق متعددة من الوطن بفضل الجهود الجبارة التي تبذلها سونطراك في هذا المجال.

المطلب الثاني: مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري

يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل شبه كلي على القطاع النفطي، إذ يعتبر هذا الأخير العمود الفقري الذي يرتكز عليه، وهذا راجع إلى الدور الأساسي الذي يقوم به في الاقتصاد الكلي، وكذا إلى وتيرة نمو هذا القطاع مقارنة مع باقي القطاعات الأخرى هذا من جهة، ومن جهة ثانية إلى التحصيلات المالية الكبيرة التي يدرها من العملة الأجنبية نتيجة عملية التصدير إلى الخارج.

وفي هذا المطلب سوف نتطرق إلى تبيان مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري وذلك من خلال دراسة بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، التي سوف تبين لنا مدى أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري وكذا مدى ارتباطه به.

1- مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي(PIB): يعبر الناتج المحلي الإجمالي عن مجموع السلع والخدمات، التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة داخل دولة ما.

وبما أن النفط هو سلعة هامة تنتجها الجزائر، ونظرا للأهمية الكبيرة التي احتلتها هذه السلعة أصبحت تشكل قطاعا اقتصاديا كاملا له وزنه الخاص في الاقتصاد الوطني الجزائري، إذ أصبح إحدى فروع الإنتاج في الاقتصاد الوطني ونمو هذا الأخير أصبح مرتبط جد الارتباط بنمو القطاع النفطي، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (02-03): مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي (PIB) خلال الفترة(1997-2013)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (PIB) (مليار دينار)	الناتج المحلي للقطاع النفطي (مليار دينار)	النسبة المئوية %
1997	2 780,2	839,0	30,2
1998	2 830,5	638,2	22,5
1999	3 248,2	690,2	27,4
2000	4 098,8	1 616,3	39,4
2001	4 227,1	1 443,9	34,1
2002	4 522,8	1 477,0	32,8
2003	5 247,5	1 868,9	35,6
2004	6 135,9	2 319,8	37,8
2005	7 544,1	3 352,9	44,4
2006	8 463,5	3 885,2	45,9
2007	9 389,6	4157,4	44,3
2008	11 043,7	4 997,6	45, 3
2009	9 968,0	3 109,1	31,2
2010	11 991,6	4 180,4	34,9
2011	14 519,8	5 242,1	36,1
2012	15 843,0	52 208,4	32,9
2013	16 569,3	4 968,0	30,0

المصدر: التقرير السنوي للبنك الجزائري لسنوات 2002-2007-2012-2013.

من خلال ملاحظة الجدول رقم (02-03) يتبين أن القطاع النفطي يساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغ متوسط نسبة المساهمة من سنة 1997 إلى غاية 2013 ما يعادل 34,97 % [1] من إجمالي الناتج المحلي الخام، وهذا راجع إلى السياسة الجديدة التي تبنتها الدولة وذلك عن طريق فتح مجال الاستثمار في القطاع النفطي على الأجانب، بحيث حقق القطاع النفطي نسبة لابأس بها في العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين مقارنة مع نهاية التسعينيات، إذ سجلت سنة 1998 أقل نسبة بـ22,5% من الناتج المحلي الإجمالي و المقدرة بـ 638,2 مليار دينار جزائري، وهذا راجع إلى الأزمة النفطية التي مست العالم في هذه السنة والتي

1- من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (02-03).

كان نتيجتها انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، أما أعلى نسبة فسجلت سنة 2006 بـــ 45,9 % والمقدرة بـــ 3885,2 مليار دينار جزائري، وهذا بسبب الارتفاع الكبير الذي عاشته أسعار النفط خلال هذه السنة مقارنة بالسنوات الأخرى.

2- مساهمة النفط في إيرادات الميزانية العامة: إن إيرادات الميزانية العامة للدولة تتكون أساسا من الجباية التي هي عبارة عن ذلك النظام التشريعي الموضوع حيز التطبيق لضمان إجراءات من اجل تحصيل إيرادات لتغطية نفقات الدولة بصفة مباشرة، إذ تحتل مكانة بارزة نظرا لثباتها و إلزاميتها[1] بنوعيها النفطية و العادية.

وبما أن اهتمام الدولة كان كبيرا بالقطاع النفطي، فهذا يرجع لسبب واحد وهو مساهمته الكبيرة في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال الجباية النفطية، والتي كانت مساهمتها في ميزانية الدولة غداة الاستقلال لا تمثل سوى نسبة ضئيلة من مجموع الإيرادات[2]، إلا أنه و بعد تأميم المحروقات سنة 1971 بدأت مساهمتها في الميزانية العامة للدولة ترتفع سنة بعد الأخرى، وهذا ما سوف نلاحظه من خلال مساهمة الجباية النفطية في الإيرادات الكلية للميزانية خلال فترات مختلفة نوجزها فيمايلي:

2-1- الفترة الأولى(1971-1980): يمثل لنا الجدول التالي مساهمة الجباية النفطية في الإيرادات الكلية للميزانية العامة للجزائر وذلك كمايلي:

1- غازي عناية، المالية العامة والتشريع الضريبي، البيارق، عمان، 1998،ص72.

2- بوعوينة مولود، العلاقة بين سعر البترول وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر باستخدام منهجية "VAR"،مذكرة ماجيستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009 -2010، ص37.

الجدول رقم (02-04): مساهمة الجباية النفطية في الإيرادات الكلية خلال الفترة(1971-1980).

السنوات	الإيرادات الكلية (مليون دينار)	الجباية النفطية (مليون دينار جزائري)	النسبة المئوية %
1971	6 919	1 648	23,82
1972	9 178	3 278	35,72
1973	11 067	4 114	37,17
1974	23 438	13 399	57,17
1975	25 052	13 462	53,74
1976	26 215	14 237	54,31
1977	33 479	18 019	53,82
1978	36 782	17 365	47,21
1979	46 429	26 516	57,11
1980	59 594	37 658	63,19

المصدر:الديوان الوطني للإحصائيات،الحوصلة الإحصائية 1962-2011، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: www.ons dz، تاريخ الزيارة، 2014/06/04.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02-04) أن الجباية النفطية في تطور مستمر منذ سنة 1971، ففي سنة 1978 تطورت الجباية النفطية بنسبة 99% تقريبا مقارنة بسنة 1971، حيث وصلت قيمتها سنة 1978 إلى ما مقداره 17365 مليون دينار جزائري، بعدما كانت قيمتها سنة 1971 ما مقداره 1648 مليون دينار جزائري.

أما من حيث مساهمتها في الإيرادات الكلية فقد عرفت نموا متواصلا حيث انتقلت من 22,82% سنة 1971 إلى 35,72% سنة 1972، ثم إلى 37,17% سنة 1973، لتقفز بعد ذلك لتصل إلى 57,17 % سنة 1974 وهذا راجع إلى الارتفاع الكبير الذي عرفته أسعار النفط بعد الأزمة النفطية الأولى التي عرفتها سنة 1973 والتي كانت نتيجتها الزيادة في الإيرادات النفطية، بحيث بلغت قيمتها سنة 1974 مقدار 13399 مليون دينار جزائري، بعدما كانت سنة 1973 تقدر بـ 4114 مليون دينار جزائري، لتستقر بعد ذلك خلال

الفترة الممتدة من (1975-1977) في حدود 53%، وذلك نتيجة الاستقرار الذي عرفته أسعار النفط خلال هذه الفترة. ونتيجة لهذا التواصل في استقرار أسعار النفط أدى ذلك إلى انخفاض نسبة الجباية النفطية في الإيرادات الكلية إذ انخفضت سنة 1978 إلى 47,21% بعدما كانت سنة 1977 تعادل 53,82 %، لتعود للارتفاع مرة أخرى سنتي 1979- 1980 بنسبة 57,11 %، 63,19 % على التوالي .

2-2- **الفترة الثانيـــة (1981-1990):** شهدت الجباية النفطية تغيرات كبيرة خلال هذه الفترة نتيجة لعدة أسباب نتعرف عليها من خلال مايلي:

الجدول رقم (02-05): مساهمة الجباية النفطية في الإيرادات الكلية خلال الفترة (1981-1990)

السنوات	الإيرادات الكلية (مليون دينار)	الجباية النفطية (مليون دينار جزائري)	النسبة المئوية %
1981	79 384	50 95	64,19
1982	74 246	41 458	55,84
1983	80 644	37 711	46,76
1984	101 365	43 841	46,25
1985	105 850	46 787	44,20
1986	89 690	21 439	23,90
1987	92 984	20 479	22,02
1988	93 500	24 100	25,78
1989	116 400	45 500	39,09
1990	152 500	76 200	49,97

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، المرجع السابق.

أما خلال الفترة الممتدة من (1981-1990) كما هو مبين في الجدول أعلاه، فنلاحظ أنه في سنة 1981 وبسبب وصول أسعار النفط إلى مستوى 23,28 دولار للبرميل، وصلت الجباية النفطية لأعلى مستوى لها وهو 50 954 مليون دينار بنسبة 64,18 % من مجموع الإيرادات الكلية، إلا أن الوضع لم يستمر طويلا.

ففي سنة 1982 بدأت قيمة الجباية النفطية تتناقص بسبب انخفاض أسعار النفط الـــتي أدت إلى تـــسجيل انخفاض كبير في الجباية النفطية، وهو ما أثر كذلك على قيمة الإيرادات الكلية للدولة نظرا للعلاقة الطردية التي تربطهما مع بعض، ومنذ ذلك الحين والجباية النفطية تستمر في الانخفاض حـــتى وصـــلت ســـنة 1987 إلى مستوى 20479 مليون دينار جزائري أي بنسبة 22,02 % وهي أقل نسبة سجلتها الجباية النفطية قبـــل 17 سنة (منذ 1970)، لتعود للارتفاع نسبا سنة 1990بنسبة 49,97% مقارنة بسنتي 1988و1989 وهذا بسبب تحسن أسعار النفط.

2-3- الفترة الثالثة (1991-2000): خلال هذه الفترة سجلت الجباية النفطية تحسنا نوعا ما، وهـــذا مـــا سوف نبينه فيمايأتي:

الجدول رقم (02-06): مساهمة الجباية النفطية في الإيرادات الكلية خلال الفترة(1991-2000).

السنوات	الإيرادات الكلية (مليون دينار)	الجباية النفطية (مليون دينار)	النسبة المئوية %
1991	248 90	161 500	64,89
1992	311 864	193 800	62,14
1993	313 949	179 218	57,09
1994	477 181	222 176	46,56
1995	611 731	336 148	54,95
1996	825 157	495 997	60,11
1997	926 668	564 765	60,95
1998	774 511	378 556	48,88
1999	950 496	560 121	58,93
2000	1 578 161	1 173 237	74,34

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، المرجع السابق.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك تواصل لتزايد إيرادات الجباية النفطية بوتيرة بطيئة لتتعثـــر ســـنة 1998 حيث سجلت قيمة 556 378 مليون دينار جزائري أي بنسبة 48,88 %، بعدما بلغت قيمتها

564765 مليون دينار سنة 1997، وهذا بسبب الأزمة النفطية التي طالت سنة 1998 بحيث انخفض سعر النفط ليصل إلى 3,12 دولار للبرميل، وعاودت الإيرادات النفطية في الارتفاع بنسبة 58,93% سنة 1999 مقارنة بسنة 1998، وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار النفط وكذا إلى الإجراءات التي قامت بها الحكومة الجزائرية من أجل تطوير القطاع النفطي، ومع حلول سنة 2000 بدأت أسعار النفط في الارتفاع، فأدى ذلك إلى زيادة الإيرادات النفطية وبالتالي زيادة الجباية النفطية وذلك بنسبة 74,34 % أي بحوالي 1 173 237 مليون دينار من مجموع الإيرادات الكلية.

2-4- الفترة الرابعة(2001-2013): تعتبر هذه الفترة من أهم الفترات التي سجلت فيها الجباية النفطية أعلى مستويات لها، وهذا نتيجة التطورات الكبيرة التي شهدتها أسعار النفط خي هذه الفترة.

الجدول رقم (02-07): مساهمة الجباية النفطية في الإيرادات الكلية خلال الفترة (2001-2013)

السنوات	الإيرادات الكلية (مليار دينار)	الجباية النفطية (مليار دينار جزائري)	النسبة المئوية %
2001	1 505,5	1 001,4	66,5
2002	1 603,3	1 007,9	62,9
2003	1 974,4	1 350,0	68,4
2004	2 229,7	1 570,7	70,4
2005	3 081,7	2 352,7	76,3
2006	3 639,8	2 799,0	76,9
2007	3 687,8	2 796,8	75,8
2008	5 190,5	4 088,6	78,8
2009	4 379,6	2 412,7	65,6
2010	4 379,6	2 905,0	66,3
2011	5 790,1	3 979,7	68,7
2012	6 339,3	4 184,3	66,0
2013	5 940,9	3 678,1	61,9

المصدر: التقرير السنوي للبنك الجزائري لسنة 2005-2010-2013.

من الجدول أعلاه نستنتج أن إيرادات الجباية النفطية خلال السنوات الأولى للقرن العشرين تراوحت مابين 60% إلى 70% من مجموع الإيرادات الكلية للميزانية العامة إلى غاية 2009، بحيث عرفت الجباية النفطية خلال هذه السنة تدهورا كبيرا في قيمتها وصل إلى ما نسبته 65,6% مقارنة مع السنة السابقة 2008، إذ قدرت قيمتها في هذه السنة بـ 4088,6 مليار دينار جزائري أي ما يعادل نسبة 78,8 %، وبالتالي كانت نسبة الانخفاض 13,2% بين سنتي 2008 و2009، لتواصل في سنة 2011 انخفاضها فسجلت نسبة 44,93 % من مجموع الإيرادات الكلية، وهذا راجع إلى انخفاض أسعار النفط بسبب الأزمة المالية العالمية، لترتفع سنة 2012 بنسبة 5,1 % منتقلة من 3979,7 مليار دينار إلى 4184,3 مليار دينار سنة 2012، وتمثل الضريبة النفطية في هذه السنة 2,75 مرة مبلغ الضريبة المسجلة في الميزانية على أساس السعر المرجعي (37 دولار للبرميل) مقابل 2,5 مرة في 2011.

أما نسبتها إلى الإيرادات الكلية فتشكل الجباية النفطية 66 % في 2012 مقابل 68,7 % في 2011، بينما كانت في 2011 نفس إيرادات النفط هذه تمثل 102,6% من النفقات الجارية، لم تعد تمثل في 2012 سوى 84,8 %، مما يبين تدهور واضح لتغطية النفقات الجارية[1] من طرف الإيرادات التي تدرها الجباية النفطية.

أما في سنة 2013 فقد انخفضت الجباية النفطية بنسبة 12,1%، مقفلة السنة بمبلغ قدره 3678,1 مليار دينار، ومثلت الضريبة النفطية لهذه السنة 2,28 مرة مبلغ الضريبة المسجلة في الميزانية على أساس السعر المرجعي (37 دولار للبرميل) مقابل 2,67 مرة في 2012، وشكلت الجباية النفطية نسبة 61,9 % إلى الإيرادات الكلية مقابل 66 % سنة 2012 وتغطي 60,4 % من نفقات الميزانية الكلية (59,3 % في 2012).

1 – التقرير السنوي للبنك الجزائري لسنة 2012، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص97.

في نفس الوقت، مثلت إيرادات النفط في 2012 و2013 نسبة 87,5% من النفقات الجارية، مما يبين استقرار تغطية النفقات الجارية من طرف إيرادات النفط[1].

3- مساهمة النفط في قطاع التشغيل: بالرغم من الأهمية الكبيرة التي يحتلها النفط في الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال مساهمته المعتبرة في الناتج المحلي الإجمالي وكذا في تحصيل إيرادات الميزانية العامة من خلال الإيرادات الجبائية، وكذا مساهمته في توفير العملة الصعبة للدولة، إلا أن مساهمته في التشغيل تبقى محتشمة وذلك لأن طبيعة العمل في القطاع النفطي لا تتطلب اليد العاملة الكثيفة بسبب اعتماده في الأساس على تكنولوجيات كثيفة رأ س المال وهذا ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (02-08): مساهمة القطاع النفطي في التشغيل خلال الفترة(2001-2013)

السنوات	السكان العاملون بالآلاف	عمال القطاع النفطي	النسبة المئوية %
2001	5 199	36 323	0,7
2002	5 462	36 558	0,67
2003	5 741	36 053	0,63
2004	5 981	43 154	0,72
2005	6 222	37 205	0,6
2006	6 517	38 012	0,58
2007	6 771	39 733	0,59
2008	7 002	41 204	0,59
2009	9 472	47 566	0,5
2010	9 736	47 963	0,49
2011	9 599	51 521	0,54
2012	11 423	50 608	0,44
2013	11 964	48 798	0,41

المصدر: التقرير السنوي للبنك الجزائري لسنوات 2005-2007-2012-2013، أعداد مختلفة من التقرير السنوي لسونطراك.

1- التقرير السنوي للبنك الجزائري لسنة 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص86.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن القطاع النفطي لا يساهم في التشغيل إلا بنسبة ضئيلة جدا تراوحت خلال الفترة (2001-2013) ما بين 0,44 % إلى 0,70 % من السكان العاملون، وسبب ذلك طبيعة عمل التي يتطلبها القطاع النفطي ، مقارنة مع باقي القطاعات الأخرى كالقطاع الزراعي وقطاع الخدمات الذي يساهم بأكبر نسبة في التشغيل وكذا قطاع البناء .....إ خ

4- مساهمة النفط في حجم الصادرات: منذ وقت بعيد و صادرات القطاع النفطي (المحروقات) تسيطر على معظم قيمة الصادرات بالجزائر، وبالتالي فهي تشكل المورد الرئيسي للعملة الصعبة في الجزائر، وهذا ما سوف نوضحه من خلال مايلي:

الجدول رقم (02-09): مساهمة القطاع النفطي في حجم الصادرات الكلية خلال الفترة(1997-2013)

السنوات	إجمالي الصادرات (مليار دولار)	صادرات القطاع النفطي (مليار دولار)	النسبة المئوية %
1997	13,82	13,18	95,73
1998	10,14	9,77	93,58
1999	12,32	11,91	96,67
2000	21,65	21,06	97,27
2001	19,09	18,53	99,03
2002	18,71	18,11	94,87
2003	24,47	23,99	98,03
2004	32,22	31,55	97,92
2005	46,33	45,59	98,40
2006	54,74	35,61	65,05
2007	60,59	59,61	98,38
2008	78,589	77,194	98,22
2009	45,168	44,415	98,33
2010	57,090	56,121	98,30
2011	72,888	71,661	98,32
2012	71,736	70,584	98,39
2013	64,377	63,327	98,37

المصدر: التقرير السنوي للبنك الجزائري لسنوات 2002-2007-2012 -2013.

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة الصادرات النفطية تساهم بنسبة جد كبيرة في الصادرات الكليـــة، إذ بلـــغ متوسط نسبة مساهمتها خلال الفترة (1997-2012) ما يعادل 83,20 % من مجموع الإيرادات الكليـــة، كما أن قيمة الصادرات النفطية عرفت نموا كبيرا خصوصا في سنة 2001 إذ بلغت مقدارها 18,53 مليـــون دولار أمريكي ما يعادل نسبة 99,03 % من مجموع الإيرادات الكلية للدولة، ثم انخفضت بمعدل طفيف جـــدا لتحافظ على نسبة 98 % خلال الفترة 2007-2011 ، وهذا بسبب الارتفاعات المتواصلة التي عرفتها أسعار النفط، حيث بلغ سعر النفط سنة 2008 حوالي 99,97 دولار للبرميل، غير أن انخفاض وتقلبات الأسعار التي شهدتها الأسواق العالمية للنفط سنة 2009 والتي أدت إلى انخفاض متوسط سعر النفط إلى 80,72 دولار ، فهذا

ما أدى إلى تدهور قيمة الصادرات النفطية إلى 44,41 مليون دولار بعدما كانت قيمتها سنة 2008 ما مقداره 77,19 مليون دولار أمريكي.

أما فيما يخص قيمة الصادرات الكلية فهي تتأثر بشكل مباشر بحركة الصادرات النفطية، وكما هو ملاحظ أن هناك علاقة طردية بين الصادرات الكلية والصادرات النفطية، فكلما سجلت هذه الأخيرة زيادة في قيمتها، كانت هناك زيادة في الصادرات الكلية والعكس صحيح. وعليه نستنتج أن الصادرات النفطية هي عمود الصادرات الكلية للدولة.

هذه الإيرادات الكبيرة التي يحققها القطاع النفطي، من خلال قيمة صادراته لها الفضل الكبير في تكوين الاحتياطيات من العملات الأجنبية، التي ما فتئ مستواها يتعزز من يوم لآخر، وبالتالي فهذه الأخيرة تعتبر وليدة القطاع النفطي مقارنة بما تحققه الصادرات خارج المحروقات التي لا تساهم إلا بنسبة 2% من إجمالي الصادرات.

المبحث الثاني: مكانة العوائد النفطية في الاقتصاد الجزائري

تعتبر العوائد النفطية من أهم الإيرادات المالية التي تعتمد عليها الدول المنتجة للنفط في تسيير اقتصادياتها، فحجم العوائد النفطية هو الذي يحدد التثميرات المالية داخل الدولة، هذا ما جعل الجزائر تدرك أهميتها في تمويل مشاريع التنمية لديها، كما أنها الطريق الوحيد الواجب إتباعه من أجل الخروج من حالة التخلف التي تعيشها منذ استقلالها إلى يومنا هذا، هذا ما جعلها مركز اهتمام من طرف الحكومة الجزائرية، خاصة بعد التطورات الكبيرة التي شهدتها أسعار النفط بعد أزمة 1973 وأزمة 1986. وهذا ما سوف نتطرق إليه في هذا المبحث من خلال رصد التطورات التي مرت بها العائدات النفطية في الجزائر، وكذا أهميتها في الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: تطور العوائد النفطية في الجزائر

تمثل سنة 1973 المنعرج الحاسم في المسيرة التي شهدتها أسعار النفط في الأسواق العالميـــة، وذلـــك منـــذ أن أصبحت السلعة النفطية تتصدر قائمة السلع الإستراتيجية والضرورية في العالم، فبعد هذه السنة وبالتحديد عرفت أسعار النفط تطورا كبيرا بعدما تحولت موازين القوى في السوق النفطية لصالح الدول المنتجة، وذلك من خـــلال بسط سيطرتها ونفوذها على تحديد كمية الإنتاج وكذا تقرير سياسة الأسعار المعلنة، وبعد ذلك جـــاءت أزمـــة 1979 والتي تعتبر ثاني أزمة عرفتها السوق النفطية والتي كانت من آثارها زيادة العوائد النقدية للدول المـــصدرة للنفط والتي أدت إلى تراكم فوائض مالية كبيرة لديها.

أما في الفترة الأخيرة وابتداء بالضبط من سنة 2000 شهدت أسعار النفط تطورا غير مسبوق بعد الركود الذي عاشته في منتصف الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، بحيث أدى ذلك ومن جديد إلى تـــراكم الفـــوائض النفطية لنفس الدول السابقة.

وكغيرها من الدول المنتجة للنفط، فقد مرت الجزائر بنفس الأحداث التي مرت بها الدول النفطية الأخرى، من حيث نمو الفوائض المالية الناتجة عن تصدير النفط في فترات معينة وتراجعها في فترات أخرى، وهذا بحسب التقلبات التي عاشتها أسواق النفط من حين لأخر، هذا ما سوف نبينه من خلال تحليلنا لمراحل تطور العوائـــد النفطية في الجزائر وكذا الآثار الناجمة على ذلك منذ سنة 1971إلى غاية سنة 2013.

1- تطور العوائد النفطية خلال الفترة(1971-1979)

شهدت سنوات السبعينات أحداث مهمة على الساحة النفطية العالمية، وكانت نتيجتها ارتفاع أسعار النفط بشكل كبير حققت منه الدول النفطية عامة والجزائر خاصة موارد مالية ضخمة سمحت لها بتكوين أرصـــدة نقدية كبيرة فاقت في بعض الأحيان الطاقة الاستيعابية لها، وهذا ما سوف نلاحظه من خلال الجدول رقـــم (02-10) التالي:

الجدول رقم (02-10): قيمة العوائد النفطية خلال الفترة(1971- 1979) الوحدة: مليار دولار

السنوات	1971	1972	1973	1974	1975
قيمة الصادرات النفطية	614	1,03	1,52	4,26	4,29
السنوات	1976	1977	1978	1979	
قيمة الصادرات النفطية	4,79	5,56	5,85	8,74	

Source: Organisation of opec, Annual Statistical Bulletin, 2005, P15

من خلال الجدول السابق نلاحظ التطور الكبير الذي عرفته العوائد النفطية، وذلك ابتداء من سنة 1974 فقبل هذا التاريخ لم تكن تتعدى 1,03 مليار دولار سنة 1972 ليتضاعف هذا العدد أربع مرات تقريبا سنة 1974 لتسجل ما مقداره 4,26 مليار دولار مقارنة بالسنوات المنصرفة، ثم تضاعف مرة أخرى أربعة أضعاف مرة أخرى ليصل سنة 1979 مقدار 8,74 مليار دولار، وهو تطور كبير لم يحققه أي قطاع اقتصادي في تلك الفترة وسبب هذه الزيادة السريعة التطور الذي عرفه سعر النفط خلال هذه الفترة، كما صاحب هذا التطور في العوائد النفطية الزيادة في الجباية النفطية[1].

ونتيجة للارتفاع الكبير الذي عاشته أسعار النفط خلال هذه الفترة، أدى بالجزائر إلى وقوع في حالة بحبوحة مالية لم تعرفها من قبل، هذا ما دفعها إلى تسخيرها في تمويل برامج التنمية من خلال المخطط الرباعي الأول (1970- 1973) والمخطط الرباعي الثاني (1974- 1977)[2]، وقد كان لتزايد العوائد المالية تأثيرا إيجابيا تارة وسلبيا تارة أخرى على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر، والتي يمكن رصدها من خلال الجدول الآتي:

1- أنظر المبحث الأول، ص97 وما بعدها.

2- للمزيد أيضا أنظر: عبد الرؤوف عبادة، عبد الغفار غطاس، أثر تذبذبات سعر النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية من سنة 1970 إلى 2008، الندوة الدولية للجزائر، 50 سنة من تجارب التنمية (الدولة، الاقتصاد، المجتمع) ، الجزائر، يومي 08-2012/02/09، ص 02.

الجدول رقم (02-11):أثر تطور العوائد النفطية على بعض المتغيرات الاقتصادية خلال الفترة (1971- 1979).

المتغيرات الاقتصادية / السنوات	الإنتاج المحلي الخام (مليون دينار)	الصادرات (مليون دينار)	الواردات (مليون دينار)	رصيد الميزان التجاري (مليون دينار) (*)	رصيد الميزانية العامة (مليون دينار) (*)
1971	21 628,2	4 208	6 028	-1 820	- 22
1972	26 521,8	5 854	6 694	- 840	981
1973	30 532,6	7 479	8 876	-1 397	1 078
1974	49 295,1	19 594	17 754	1 840	10 030
1975	53 646,6	18 563	23 755	-5 192	5 984
1976	65 252,2	22 205	22 227	- 22	6 097
1977	76 887,1	24 410	29 475	-5 065	8 006
1978	92 080,2	24 234	34 439	-10 205	6 676
1979	112 904,4	36 754	32 378	4 376	12 914

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، المرجع السابق.

(*): من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS).

من خلال ملاحظتنا للجدول أعلاه نستنتج مايلي:

1-1- الناتج الداخلي الخام: خلال الفترة (1971- 1979) عرف الناتج المحلي الخام تصاعدا مستمرا، بحيث انتقل من 21 628 مليون دينار سنة 1971 إلى 26 521 مليون دينار سنة 1972، ثم إلى 49 295 مليون دينار سنة 1974 ليصل إلى ما قيمته 112 904 مليون دينار سنة 1979، وهذا راجع إلى ارتفاع المـــداخيل المتأتية من قطاع المحروقات خاصة منذ سنة 1973، والتي ساهمت في تنفيذ استثمارات ضخمة، حيث تم تخصيص 55 % من ميزانية المخطط الرباعي الأول للاستثمارات في القطاع الصناعي.

1-2- التجارة الخارجية: عرفت التجارة الخارجية للجزائر خلال هذه الفترة حركة كبيرة، نتيجة الارتفاع الكبير الذي شهدته الصادرات الجزائرية بسبب الارتفاع في أسعار النفط خلال هذه الفترة، مما شجع الحكومة الجزائرية على زيادة صادراتها من المحروقات وهذا من أجل توفير العملة الصعبة.

فبينما كانت تبلغ قيمة الصادرات الجزائرية سنة 1971 حوالي 208 4 مليون دينار، قفزت سنة 1974 إلى ما قيمته 594 19 مليون دينار وهي السنة التي سجل فيها سعر النفط أعلى سقف له، لتواصل بعد ذلك ارتفاعها سنة بعد الأخرى لتحقق قيمة 754 36 مليون دينار سنة 1979، بالمقابل نجد أن الواردات الجزائرية هي الأخرى قد سجلت ارتفاعا كبيرا نتيجة اللجوء إلى الخارج لتغطية الحاجات الضرورية لتسيير الاقتصاد الوطني بكيفية حسنة وكان يخص في جوهره استيراد أموال التجهيز.

ففيما بين (1971- 1979) نجد أن الترعة للاستيراد قفزت من 028 6 مليون دينار سنة 1971 إلى 439 34 مليون دينار سنة 1978، واللجوء الكثيف إلى الخارج فيما يخص المواد الغذائية الزراعية منها والصناعية (05 مليار دينار سنة 1978) والمواد الشبه مصنعة والتجهيزات والخدمات[1]، وهذا بسبب السياسة الاقتصادية التي تبنتها الجزائر، والتي سعت من ورائها إلى نشر عملية التصنيع في جميع قطاعات الاقتصاد خاصة قطاع الصناعي بحيث سيطرت المحروقات على جل الاستثمارات داخل هذا القطاع في إطار المخطط الرباعي الأول (1970-1973) والمخطط الرباعي الثاني (1974-1977) على غرار مصنع تكرير النفط بأرزيو، مصنع تمييع الغاز المستخلص و أنبوب نقل النفط إلى ميناء سكيكدة وغيرها من المشاريع التي تتطلب معدات وتجهيزات ضخمة، وهذا ما يفسر تزايد الواردات خلال هذه الفترة.

1-3- الميزان التجاري: فيما يتعلق بالميزان التجاري فلقد حقق هذا الأخير رصيدا موجبا سنة 1974 بمقدار840 1مليون دينار نتيجة زيادة الصادرات الجزائرية بسبب ارتفاع أسعار النفط سنة 1973، لكن شهد عجزا خلال فترة 1975- 1978 و ذلك راجع إلى ارتفاع الواردات الجزائرية من جهة ومن جهة أخرى إلى الزيادة في أسعار السلع المصنعة بنسب غير متساوية مع ارتفاع أسعار النفط .

1- جليد نور الدين، بوعافية رشيد، الاقتصاد الجزائري 50 سنة من الاستقلال، منشورات مخبر الاقتصاد الرقمي في الجزائر، الجزائر، طبعة الأولى، 2012، ص 138. بالتصرف.

1-4- الميزانية العامة: تعتمد الميزانية العامة في الجزائر بالدرجة الأولى على الإيرادات المتأتية من تصدير المحروقات، وذلك من أجل تغطية النفقات العامة للدولة، بحيث حقق رصيد الميزانية العامة سنة 1973 فائضا بمقدار 1 078 مليون دينار، ليتضاعف سنة 1974 إلى ما قيمته 10 030 مليون دينار، وهذا راجع إلى ما أحدثته الأزمة النفطية الأولى سنة 1973 بأسعار النفط ليستمر الفائض لغاية 1978، بحيث انخفض رصيد الميزانية العامة ليصل إلى 6 676 مليون دينار بسبب ارتفاع النفقات العامة، والتي كانت العوائد النفطية هي السبب الرئيسي في المستوى الذي وصلت إليه هذه الأخيرة خلال هذه الفترة، وهذا نتيجة سوء التخطيط وكذا السياسة التنموية المتبعة خلال هذه الفترة، والتي كان شعارها "التنمية بأي ثمن" مما أدى إلى ارتفاع تكلفة الواردات الجزائرية[1].

وفي الأخير تجدر بنا الإشارة أن فترة (1971- 1979) وبالرغم من استخدام المحروقات بكثرة كمنبع لتأمين العملة الصعبة، نتيجة الارتفاع الكبير الذي عرفته أسعار النفط ابتداء من سنة 1973، وكذا بالإضافة إلى العوائد المالية التي حققتها الجزائر نتيجة ذلك، إلا أن الأمر السلبي في ذلك هو ارتفاع نسبة تكلفة الواردات الجزائرية، بسبب الزيادة في النفقات من أجل تمويل المشاريع الضخمة التي قامت بها الجزائر خلال هذه الفترة، هذا ما أدى إلى الاستدانة من الخارج من أجل تمويل هذا العجز، وكذا تطور ظواهر المضاربة التي أدت إلى ارتفاع في مستويات التضخم الناتج عن حدة التفاوتات في توزيع الدخل، مما دفع بالدولة إلى تدعيم السلع الواسعة الاستهلاك هذا من جهة، ومن جهة أخرى توسع الإصدار النقدي وهذا كله نتيجة التسيير الخاطئ للموارد المالية المتأتية من المحروقات[2].

1- موري سمية، آثار تقلبات أسعار النفط على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص: مالية دولية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010/2009، ص 153.

2- جليد نور الدين، بوعافية رشيد، المرجع السابق، ص 138. بتصرف.

2- تطور العوائد النفطية خلال الفترة(1980-1989):

تميزت هذه الفترة بالانهيار المفاجئ لأسعار النفط سنة 1986 وهو ما أطلق عليه الاقتصاديون الأزمة النفطية المعاكسة، بحيث هوى السعر من 34 دولار للبرميل سنة 1981 إلى 20 دولار للبرميل سنة 1986، هذا ما أثر و بشكل مباشر على انخفاض العوائد النفطية للدول النفطية بشكل عام والجزائر بشكل خاص.

لقد عصفت هذه الأزمة بالاقتصاد الجزائري في العمق، نتيجة نقص المداخيل الوطنية بشكل كبير وهذا بسبب اعتمادها الشبه كلي على العوائد النفطية، وما زاد الوضع تأزما بالنسبة للجزائر هو تراجع سعر صرف الدولار أمام العملات الرئيسية، وهكذا كانت الأزمة مزدوجة على الاقتصاد الجزائري. والجدول التالي يبين لنا الانخفاض الكبير الذي عرفته العوائد النفطية خلال الفترة 1980- 1989.

الجدول رقم (02-12): قيمة العوائد النفطية خلال الفترة(1980-1989) **الوحدة: مليار دولار**

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984
قيمة الصادرات النفطية	12,97	13,06	11,14	9,65	9,77
السنوات	1985	1986	1987	1988	1989
قيمة الصادرات النفطية	9,66	5,16	6,55	5,72	6,81

Source : Organisation of opec,Annual Statistical Bulletin,2005, Ibid.

نلاحظ من خلال الجدول السابق التدهور الكبير الذي عرفته العوائد النفطية، وذلك ابتداء من سنة 1986 وهذا بسبب الأزمة النفطية التي أصابت السوق النفطية آنذاك، حيث انخفضت العوائد النفطية بحوالي 4,50 مليار دولار[1] مقارنة بالسنة المنصرمة، حيث قدرت سنة 1985 بـــ 9,66 مليار دولار، لتهوي

1- من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (02-12)، وذلك بطرح قيمة العوائد النفطية لسنة 1985 من قيمة العوائد النفطية لسنة 1986.

سنة 1986 إلى5,16 مليون دولار، لتعاود الارتفاع إلى 6,55 مليون دولار سنة 1987، لتنخفض مجددا سنة 1988 وتبلغ 5,72 مليار دولار، وهذا بسبب الانخفاض الذي سجلته أسعار النفط في السوق الدولية آنذاك.

وتعتبر السنتان 1986- 1988 متميزتان في تحصيل العملة الصعبة المتأتية من إيرادات الصادرات النفطية بالنسبة للجزائر، باعتبارها الدخل الوحيد الذي تعتمد عليه الجزائر في ذلك، وهذا نظرا للعلاقة الطردية التي تربط كلا من الإيرادات النفطية وأسعار النفط، فبانخفاض هذه الأخيرة انخفضت تبعا لذلك حصيلة الإيرادات النفطية، هذا ما أدى إلى إحداث اختلالات بالنسبة للاقتصاد الجزائري داخليا وخارجيا.

إن الأزمة النفطية لسنة 1986 أظهرت هشاشة الاقتصاد الجزائري وعدم تحمله للصدمات الخارجية المعاكسة، وهذا بسبب سوء التسيير وتقدير السلطات الاقتصادية وعدم اتخاذها للاحتياطات اللازمة في حالة تدني الأسعار وظهور الأزمات العكسية، وقد نتج عن هذه الأزمة عدة آثار سلبية هامة كان لها أثر بالغ على المؤشرات الاقتصادية الكلية الوطنية والمالية، وهذا ما سوف نلاحظه في مايلي:

2-1- ظهور الركود الاقتصادي العام: ويظهر هذا الركود من خلال التأثير على النمو الاقتصادي، وهذا ما سنبينه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (02 -13): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (PIB) للجزائر خلال الفترة(1980-1989)

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984
معدل نمو PIB %	0,8	3,0	6,4	5,4	3,3
السنوات	1985	1986	1987	1988	1989
معدل نمو PIB %	3,7	0,4	- 0,7	- 0,1	4,4

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، المرجع السابق.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن النمو الاقتصادي قد انخفاض من 6,4 % سنة 1982 إلى 3,3 % سنة 1984، ثم إلى 0,4 % سنة 1986 ليستمر هذا الركود السنتين المواليتين بنسبة 0,7 % سنة 1987 و0,1– % سنة 1988، وهذا بسبب الأزمة النفطية التي ساهمت بكل تأكيد في بطء النشاط الاقتصادي.

2-2- الركود التضخمي: بما أن الجزائر تعتمد في تمويل اقتصادها على الإيرادات النفطية، وبسبب نقص هذه الأخيرة نتيجة انخفاض أسعار النفط، هذا ما أدى إلى نقص السيولة النقدية التي تحتاجها من أجل تمويل مشاريعها الاقتصادية قيد الانجاز، هذا ما دفعها للجوء إلى التمويل النقدي، وكان نتيجة ذلك زيادة المعروض النقدي في السوق الوطنية أكثر من الحجم المطلوب، نتيجة البطالة التي تفشت في أوساط المجتمع خلال هذه الفترة لأسباب عديدة منها: زيادة النمو الديمغرافي، ضعف النمو الاقتصادي، توقف الاستثمارات العمومية، وكذا إلى تقليص التوظيف في الإدارات والمؤسسات التابعة للوظيف العمومي، بحيث أن معدلات البطالة ومنذ سنة 1986 لم تتوقف عن الارتفاع وهذا ما يرصده لنا الجدول التالي:

الجدول رقم (02 –14): تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة(1982-1989)

السنوات	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1989
معدل البطالة %	16,3	13,1	8,7	9,7	18	21,4	18,1

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، المرجع السابق.

فهذا كله أدى إلى ظهور ما يسمى بالركود التضخمي في الاقتصاد الجزائري.

2-3- ميزان المدفوعات: تميز الاقتصاد الجزائري في النصف الثاني من الثمانينات بتدهور مستمر في ميزان المدفوعات وذلك منذ سنة 1986 ويرجع ذلك إلى سببين رئيسيين هما[1]:

1- عبد المجيد بوزيدي، تسعينيات الاقتصاد الجزائري، موفو/للنشر، الجزائر، 1999، ص- ص 24- 25.

- **السبب الأول: يتعلق بالميزان التجاري:**عرفت الجزائر منذ سنة 1986 تدهورا كبيرا في معدلات التبـــادل بسبب التدني الملحوظ لسعر الصادرات، إذ بلغ سعر برميل النفط حوالي 20 دولار أمريكي الأمر الذي نتج عنه خسارة في الاقتصاد الجزائري قدرت بحوالي 45 % من إيرادات الصادرات، وبالمقابل فإن سعر الواردات عرف استقرارا وحجم الواردات ارتفع إلى غاية سنة 1990. والسبب الرئيسي في ذلك هو تزايد التبعية الغذائية الـــتي بلغت فاتورتها في تلك الحقبة 03 مليار دولار أمريكي إذا ما أضفنا لها المواد الاستهلاكية الغذائية المستوردة والمواد الضرورية للإنتاج الفلاحي الوطني.

- وأما **السبب الثاني** لتدهور ميزان المدفوعات فكان راجع إلى الهيكل غير الملائم للديون الخارجية للبلاد.

2-4- الميزانية العامـــة: تعتمد الميزانية العامة للجزائر في تحصيل إيراداتها، وبنسبة كبيرة جدا تفـــوق 50 % كما تمت ملاحظته سابقا على الجباية النفطية التي مصدرها الصادرات النفطية، بحيث أنه كلما ارتفعـــت هـــذه الأخيرة ترتفع وفقها الجباية النفطية وبالتالي ترتفع الإيرادات الكلية للميزانية والعكس صحيح.

وانطلاقا من هذه العلاقة التي تربط العوائد النفطية والإيرادات الكلية للميزانية، يمكننا أن نلاحظ أن أي تغير في قيمة العوائد النفطية سوف يؤثر مباشرة على الإيرادات الكلية للميزانية العامة، والتي تؤثر هي الأخرى بـــدورها على رصيد الميزانية، وهذا ما سوف يبينه الجدول الآتي:

الجدول رقم (02 -15): تطور الميزانية العامة للجزائر خلال الفترة(1980-1989)

البيان / السنوات	الإيرادات (مليون دينار جزائري)	النفقات (مليون دينار جزائري)	رصيد الميزانية العامة (*)
1980	59 594	44 016	15 578
1981	79 384	57 655	21 729
1982	74 246	72 445	1 801
1983	80 644	84 825	- 4 181
1984	101 365	91 598	9 767
1985	105 850	99 841	6 009
1986	89 690	101 817	- 12 127
1987	92 984	103 977	- 10 993
1988	93 500	119 700	- 26 200
1989	116 400	124 500	- 8 100

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، المرجع السابق.

(*): من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال ما سبق وكذا الجدول رقم (02-15) أعلاه نلاحظ أنه كلما كانت قيمة العوائد النفطية موجبة، كانت قيمة إيرادات الميزانية هي الأخرى موجبة، وبما أن العوائد النفطية تتأثر بحركة أسعار النفط في السوق الدولية فإن الإيرادات الكلية للميزانية هي الأخرى تتأثر بذلك أيضا.

فالبيانات تشير إلى أنه في بداية الثمانينات قد حققت الجزائر عوائد نفطية ضخمة انعكست إيجابيا على الإيرادات الكلية للميزانية، بحيث أنه سنة 1980 بلغت إيرادات الميزانية ما قيمته 59 544 مليون دينار لترتفع سنة 1982 ما مقداره 79 384 مليون دينار محققة بذلك الميزانية رصيدا موجبا طيلة هذه المدة.

لكن وبالرغم من ذلك فإن هذا الفائض لم يستمر طويلا، بل تحول إلى عجز ابتداء من سنة 1986 وهي السنة التي شهدت فيها العوائد النفطية انخفاضا رهيبا لم تشهده من قبل، وذلك بسبب الانخفاض المفاجئ لأسعار النفط في السوق الدولية، هذا ما أدى بطبيعة الحال لتأثر الإيرادات الكلية للميزانية، بحيث بلغت قيمة إيرادات الميزانية

العامة 690 89 مليون دينار سنة 1986، بعدما كانت تساوي في سنة 1985 ما قيمته 850 105 مليون دينار، وبالتالي بلغ العجز سنة 1986 قيمة 127 12- مليون دينار بعدما ارتفعت النفقات إلى 817 101 مليون دينار، وقد استمر هذا العجز إلى غاية نهاية فترة الثمانينات .

إذن هذا الاختلال بين الإيرادات الكلية التي تشكل فيها الجباية النفطية أكثر من النصف وبين النفقات، جعل من الميزانية العامة للدولة تقع في عجز، وهذا بسبب الاختلالات التي عرفته العوائد النفطية خلال هذه الفترة بسبب الأزمة النفطية التي عاشتها السوق النفطية آنذاك.

2-5- ارتفاع حجم المديونية الخارجية: إن الانخفاض الكبير الذي شهدته العوائد النفطية خلال الفترة محل الدراسة، كان له الأثر البالغ على المديونية الخارجية للجزائر، نتيجة اعتماد هذه الأخيرة في تحصيل العملة الصعبة على العوائد النفطية.

ونظرا للأزمة النفطية التي عاشتها السوق النفطية الدولية في منتصف الثمانينات وبالتحديد سنة 1986، بحيث انخفض سعر النفط ليسجل أدنى مستوى له منذ سنة 1973 بقيمة 20 دولار للبرميل، هذا ما أدى بطبيعة الحال إلى تسجيل العوائد النفطية لقيم متدنية ومنه انخفاض مداخيل الجزائر من العملة الصعبة، هذا ما أوقع الجزائر في مشكلة نقص الأموال بالعملة الصعبة، مما أدى بها إلى عدم قدرتها على التسديد في الأوقات المحددة، ومنذ هذا التاريخ بدأت الديون الخارجية للجزائر في الارتفاع سنة بعد أخرى بوتيرة جد سريعة، بحيث انتقلت من 15,852 مليار دولار سنة 1984 إلى 27,095 مليار دولار سنة 1989مؤدية بذلك إلى ارتفاع خدماتها، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (02 –16): الدين الخارجي للجزائر خلال الفترة (1984–1989)

السنوات	1984	1985	1986	1987	1988	1989
قيمة الدين الخارجي بمليار الدولار	15,892	18,259	22,651	24,41	26,042	27,095

المصدر: البنك الدولي، قاعدة البيانات، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: www.banquemondiale.org، تاريخ الزيارة، 20/06/ 2014.

3 - تطور العوائد النفطية خلال الفترة (1990- 1999):

مقارنة مع الفترة السابقة، فقد شهدت هذه الفترة تذبذبا في قيمة أسعار النفط في السوق الدولية بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى، نتيجة عدة عوامل خارجية ساهمت في ذلك. بحيث بلغ سعر النفط 40 دولار للبرميل سنة 1990، ليعاود الانخفاض مرة أخرى سنة 1998 بحيث وصل إلى 12,3 دولار للبرميل الواحد.

فهذه التغيرات في أسعار النفط أثرت على العوائد النفطية من خلال القيم التي سجلتها هذه الأخيرة، وهذا ما يبينه لنا الجدول الآتي:

الجدول رقم (02–17): قيمة العوائد النفطية خلال الفترة (1990–1999) الوحدة: مليار دولار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994
قيمة الصادرات النفطية	9,58	8,46	7,88	6,90	6,33
السنوات	1995	1996	1997	1998	1999
قيمة الصادرات النفطية	6,93	8,82	8,35	5,69	8,31

Source: Organisation of Opec, Annual Statistical Bulletin,2005, Ibid.

إن أهم ما ميز هذه الفترة اللاستقرار الذي عرفته العوائد النفطية، ففي سنة 1990 ارتفعت العوائد النفطية مقارنة مع السنة التي سبقتها – كما رأينا سابقا– بسبب الحرب العراقية الإيرانية، فارتفعت العوائد النفطية إلى مستوى 9,588 مليار دولار، لتستقر عند مستوى 08 مليار دولار سنتي 1991- 1992، لتنخفض بعد ذلك

سنة 1993-1994- 1995 إلى مستوى 06 مليار دولار، ثم إلى 5,691 مليار دولار وهذا راجع إلى الأزمة النفطية التي أدت إلى نزول أسعار النفط، وكذا بسبب فرض منظمة الأوبك لقانون نظام الحصص على أعضائها بما فيهم الجزائر.

وكغيرها من الفترات السابقة كان لتقلبات قيمة العوائد النفطية آثارا على الاقتصاد الجزائري، وهذا باعتبارها المصدر الأساسي لتحصيل العملة الصعبة، ونوجز أهم الآثار فيما يلي:

3-1-النمو الاقتصادي: لقد سجل النمو الاقتصادي في السنوات الممتدة (1990- 1993) قيما متذبذبة يمكن رصدها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (02-18): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (PIB) للجزائر خلال الفترة (1990-1999)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994
معدل PIB %	0,8	-1,2	1,6	- 2,2	0,2
السنوات	1995	1996	1997	1998	1999
معدل PIB %	3,8	3,7	1,1	6,2	3,9

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، المرجع السابق.

إن النمو الاقتصادي قد شهد انخفاضا ملحوظا، بحيث سجل سنة 1993 معدل 2,2 % ثم أصبح موجبا ابتداء من سنة 1995 إلى غاية سنة 1999. إذ أنه سجل نسبة معتبرة سنة 1998 بلغت 6,2 %، وهذا بعد سياسة الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها الجزائر خلال هذه الفترة.

3-2- ميزان المدفوعات: من خلال الجدول التالي نلاحظ مايلي:

الجدول رقم (02-19): رصيد ميزان المدفوعات الجزائر خلال الفترة (1992-1999) **الوحدة: مليار دولار**

السنوات	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
رصيد ميزان المدفوعات	0,23	-0,01	-4,38	-6,32	-2,09	1,16	-1,74	-2,38

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، المرجع السابق.

سجل رصيد ميزان المدفوعات طيلة هذه الفترة ماعدا سنتي 1992 و1997 عجزا بلغ 6,32- مليار دولار سنة 1995.

3-2- الميزان التجاري: عرف الميزان التجاري تحسنا خلال هذه الفترة، فقد سجل طيلتها رصيدا موجبا وهذا نتيجة الانتعاش الذي عرفته أسعار النفط ومنه العوائد النفطية ماعدا سنة 1994 وهذا راجع إلى النكسة النفطية التي عاشتها السوق الدولية نتيجة انخفاض أسعار النفط.وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (02-20): رصيد الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة (1992-1999) **الوحدة: مليار دولار**

السنوات	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
رصيد الميزان التجاري	3,21	2,42	-0,26	0,16	4,13	5,69	1,51	3,36

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، المرجع السابق.

3-3- الميزانية العامة: إن استمرار الاختلال المالي مع نهاية الثمانينات أرغمت السلطات العمومية بتصحيح اقتصادي، وذلك بتنفيذ برنامج اقتصادي بمساندة صندوق النقد الدولي، والذي يتضمن شروط الواجب التزامها واحترامها، متمثلة في تحرير التجارة الخارجية، تقليص حجم الإنفاق العام وتخفيض قيمة العملة.

وقد تحسنت الوضعية المالية العامة من خلال القضاء على العجز الموازني، حيث ظهر فائض موازني في بداية التسعينيات نتيجة ارتفاع أسعار النفط وحرب الخليج.

وقد عرفت الوضعية الاقتصادية تأزما سنة 1994 بسبب انخفاض أسعار النفط ومنها العوائد النفطية وعدم الاستقرار الأمني الذي شهدته البلاد، ولمواجهة هذه الأزمة عقدت السلطات العمومية اتفاق للاستعداد الائتماني، ومن جملة النتائج المحققة من هذا الاتفاق: انخفضت قيمة العجز الموازني من 678 162- مليون دينار سنة 1993 إلى 886 147- مليون دينار سنة 1995، لتشهد سنتي 1996-1997 تحسنا في الرصيد الموازني بلغ على التوالي 548 100 مليون دينار، 472 81 مليون دينار، وهذا ما يوضحه لنا الجدول التالي:

الجدول رقم (02-21): تطور الميزانية العمومية للجزائر خلال الفترة (1990-1999)

البيان / السنوات	الإيرادات (مليون دينار جزائري)	النفقات (مليون دينار جزائري)	رصيد الميزانية العامة (*)
1990	152 500	136 500	16 000
1991	248 900	212 100	36 800
1992	311 864	420 131	-108 276
1993	313 949	476 627	-162 678
1994	477 181	566 329	-89 148
1995	611 731	759 617	-147 886
1996	825 157	724 609	100 548
1997	926 668	845 196	81 472
1998	774 511	875 739	-101 228
1999	950 496	961 682	-11 186

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، المرجع السابق.

(*): من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

وعموما يمكن القول أن فترة التسعينيات عرفت عجزا متفاوتا بسبب الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية وعدم الاستقرار الأمني، مما جعل زيادة في معدلات نمو الإنفاق العام تفوق معدل الإيرادات العامة في أغلب السنوات[1].

3-4- البطالة: ابتداء من سنة 1990 شهدت نسبة البطالة تطورا منتظما إلى أن وصلت إلى أعلى معدل لها منذ سنة 1966 حيث وصلت إلى 29% سنة1999.

إن الإصلاحات الاقتصادية التي طبقت ابتداء من سنة 1989 والتي تدعمت بتطبيق برنامج التعديل الهيكلي خلال الفترة 1994-1998 ساهمت في رفع معدل البطالة من خلال إجراءات تسريح العمال من المؤسسات التي تمت هيكلتها في القطاعات الصناعية والخدماتية. وهذا ما يرصده لنا الجدول التالي:

الجدول رقم (02-22): تطور معدل البطالة خلال الفترة (1990-1999)

السنوات	1990	1991	1992	1995	1996	1997	1998	1999
معدل البطالة %	19,7	21,2	23,8	28,10	28,10	28	28	29

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، المرجع السابق، التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2002.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن نسبة البطالة تزايدت بشكل كبير و لم تتمكن الإصلاحات الاقتصادية أن تقضي عليها، وإنما ساهمت في زيادتها وهذا يعود إلى نقص الاستثمارات الجديدة خلال هذه الفترة، وإجراءات تسريح العمال الذي انتهجته الحكومة الجزائرية.

1- دنان راضية، عجز الموازنة العامة في الجزائر (أسباب وحلول)، مجلة الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، العدد 18، 2012، ص-ص 130-131.بالتصرف

4- تطور العوائد النفطية خلال الفترة(2000-2013)

تميزت هذه المرحلة بالعودة القوية للعوائد النفطية في السنوات الأولى من القرن الحالي وذلك بعد فترة طويلة من التذبذب، وهذا ما سوف يوضحه لنا الجدول الآتي:

الجدول رقم (02-23): قيمة العوائد النفطية خلال الفترة (2000-2013) الوحدة: مليار دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
قيمة الصادرات النفطية	21,06	18,53	18,11	23,99	31,55	45,59	35,61
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
قيمة الصادرات النفطية	59,61	77,19	44,41	56,12	71,661	70,57	63,327

المصدر: التقرير السنوي للبنك الجزائري لسنوات 2002-2007-2012 -2013.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن قيمة العوائد النفطية بلغت سنة 2000 حوالي 21,06 مليار دولار، لتنخفض سنة 2001 إلى 18,53 مليار دولار ثم إلى مستوى 18,11 مليار دولار سنة 2002، ثم ينعطف منحنى العوائد النفطية نحو الصعود المتواصل وذلك ابتداء من سنة 2003 بعد انخفاض كبير في سنتي 2001 و 2002 بالمقارنة مع المستوى القياسي لسنة 2000، فقد بلغت هذه الإيرادات مستوى 23,99 مليار دولار سنة 2003، وهذا راجع إلى انتعاش أسعار النفط العالمية مقارنة مع مستواها سنتي2001 و2002، وهذا بسبب الإضراب العام في صناعة النفط في فترويلا والصعوبات في القطاع في نيجيريا، وكذا قرار الأوبك بخفض الإنتاج من المستوى الذي تحقق في الأشهر الأحد عشرة الأولى من السنة، وكذا الزيادة في الطلب العالمي على

النفط في البلدان الصناعية[1] لتواصل في ارتفاعها.

وفي سنة 2008 ارتفعت العوائد النفطية ارتفاعا قياسيا لم تصل إلى هذا المستوى من قبل بسبب الارتفاع الكبير الذي عرفته أسعار النفط ، حيث بلغت 147 دولار للبرميل وهذا راجع إلى تواصل الانخفاض في المخزونات الأمريكية وتداعيات الأزمة المالية العالمية، بالإضافة كذلك إلى زيادة نمو الطلب الصيني، أما سنة 2009 فتميزت بانخفاض في العائدات النفطية قدرت بـ 44,41 مليار دولار وهذا بسبب تدهور حالة أسعار النفط إذ بلغ سعر البرميل الواحد 62 دولار.

ويتضح من خلال الجدول أيضا أن قيمة العوائد النفطية سجلت ارتفاعا طفيفا بلغ56,12 مليار دولار سنة 2010، ومن ثم عادت إلى الصعود مرة أخرى في سنة 2011، فقد بلغت قيمة العوائد النفطية لهذه السنة 71,66 مليار دولار وهو ما يعكس الارتفاع المتوالي للطلب المتزايد على النفط، نتيجة التعافي الاقتصادي العالمي على الرغم من أن التحركات السعرية خلال الأيام الماضية، والتي جاءت متأثرة بالظروف الجيوسياسية والأمنية التي تشهدها عددا من الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خصوصا بعد تفاقم الوضع في ليبيا، إلى جانب الصحوة التي تشهدها أسواق السلع ومنها النفط الذي شكل جذبا كبيرا للمستثمرين، بسبب تراجع أسعار العملات الرئيسية وعلى رأسها الدولار، بالإضافة إلى المشاكل الاقتصادية الكبيرة التي يمر بها الاتحاد الأوروبي،

1- التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2002، متاح على الموقع الالكتروني التالي: www.bank-of-algeria.dz، تاريخ الزيارة، 2014/08/22.

بسبب أزمة الديون السيادية التي طالت عددا من دول الاتحاد[1]، لتعود للانخفاض سنة 2012 بـــ 1,08 مليار دولار لتسجل قيمة 70,57 مليار دولار.

بعد النجاح النسبي في ضبط التوازنات المالية والنقدية على المستوى الكلي، وتحقيق استقرار سياسي وأمني في نهاية التسعينات وبداية الألفية إلى حد ما، دفع بنائب رئيس البنك الدولي في نهاية شهر مارس من سنة 2001 الإقرار بأن الاقتصاد الجزائري يحمل مؤشرات إيجابية[2] هامة تمكنه من تحقيق تنمية اقتصادية كبيرة وهذا نتيجة لزيادة التدفقات المالية الضخمة التي عرفتها الجزائر منذ سنة 2000 وهذا بسبب الارتفاع الكبير الذي عرفته أسعار النفط ابتداء من هذه السنة بالرغم من التراجع الذي شهدته سنتي 2001 و2002 إلا أن هذا التراجع لم يكن له تأثيرا كبيرا.

إن تحسن أسعار النفط قد أثر بشكل إيجابي على تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية الخارجية على النحو التالي:

1- مقال منشور على الموقع الالكتروني التالي: http://www.icn.com/ar/articles/02/06/2011، تاريخ الزيارة، 2014/04/11.

2- كربالي بغداد، نظرة عامة حول التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، قسم علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2005، ص، 14-15.

4-1- الميزان التجاري: لقد سجل الميزان التجاري فائضا جيدا ومتزايدا من سنة لأخرى وهذا ما سوف نلاحظه في الجدول الآتي:

الجدول رقم (02-24): تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2013) **الوحدة: مليار دولار**

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الميزان التجاري	12,30	9,61	6,70	11,14	14,27	26,47	34,06
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الميزان التجاري	34,24	40,60	7,78	18,20	25,96	20,16	9,384

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنوات 2004-2008-2012-2013.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن رصيد الميزان التجاري قد حقق فائضا معتبرا، فقد انتقل من 1,5 مليار دولار سنة 1998 إلى 12,30 سنة 2000، وهذا راجع إلى زيادة الصادرات الجزائرية من النفط خلال هذه السنة، ليعود مرة أخرى ويسجل ما مقداره 9,61 و6,70 مليار دولار أمريكي سنتي 2001 و2002 على التوالي، وهذا بسبب انخفاض أسعار النفط خلال هذه الفترة الذي أدى إلى انخفاض في الصادرات الجزائرية التي تعتمد بشكل أساسي على المحروقات، لينعطف مجددا نحو ارتفاع متصاعد ابتداء من سنة 2003 إلى غاية 2008 إذ سجل رصيد الميزان التجاري أعلى مستوى له خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2012، إذ بلغ ما مقداره 40,60 مليار دولار بزيادة قدرت بحوالي 04 مليار دولار عن السنة السابقة، وهذا بسبب ارتفاع الصادرات النفطية في هذه السنة وهذا راجع إلى الارتفاع الكبير الذي عرفته أسعار النفط.

أما في سنة 2009 وهي السنة التي شهدت الصدمة الخارجية الكبيرة و الناجمة عن الأزمة المالية الاقتصادية العالمية فقد سجل الميزان التجاري انخفاضا كبيرا مقارنة مع السنة التي سبقته قدر بـ 7,78 مليار دولار أي

بانخفاض قدره 33 مليار دولار، ليرجع إلى حالته الطبيعية ابتداء من سنة 2010 لينخفض مرة أخرى سنة 2013.

4-2- ميزان المدفوعات: لقد شهد ميزان المدفوعات أيضا تطورات كبيرة خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2013 وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (02-25): تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2013) **الوحدة: مليار دولار**

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
رصيد الميزان المدفوعات	7,57	6,19	3,66	7,47	9,25	16,94	17,73
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
رصيد الميزان المدفوعات	29,55	36,99	3,85	15,32	20,14	12,05	0,13

المصدر:التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنوات 2004-2008-2012-2013.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن ميزان المدفوعات حقق حالة فائض ابتداء من سنة 2000 بقيمة 7,57 مليار دولار، ليستمر هذا الوضع إلى غاية 2008، وهي السنة التي سجل فيها رصيد ميزان المدفوعات أعظم قيمة له بلغت 36,99 مليار دولار، وهو ما أثر بالإيجاب على احتياطي الصرف الذي بلغ سنة 2008 ما قيمته 143,100 دولار، الأمر الذي أدى إلى تعزيز الملاءة المالية و دعم المركز المالي للجزائر اتجاه الخارج .

أما في سنة 2009 فقد انخفض إلى أدنى مستوى له، إذ بلغ 3,85 مليار دولار، وهي أدنى قيمة له بعد القيمة التي سجلها سنة 2002، وهذا بسبب الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالعالم خلال هذه الفترة، ليعود للارتفاع مرة أخرى ابتداء من سنة 2010، ليعود للانخفاض مرة أخرى سنة 2013 مسجلا أدنى قيمة له منذ بداية القرن الحالي وهي 0,13 مليار دولار.

4-3- الميزانية العامة: لقد عرفت بداية القرن الحالي تحسنا في الوضعية العامة حيث حققت فوائض في الميزانية العامة خلال الفترة محل الدراسة وهذا ما سوف نبينه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (02-26): تطور رصيد الميزانية العامة خلال الفترة (2000-2013) **الوحدة: مليار دولار**

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
رصيد الميزانية العامة	400,0	184,5	52,6	200,4	337,9	1 030,6	1 186,8
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
رصيد الموازنة العامة	579,3	935,3	- 570,3	-74,0	-63,5	- 756,6	-151,2

المصدر:التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنوات 2004-2008-2012-2013.

من الجدول أعلاه يتبين لنا أن الميزانية العامة حققت فوائض من سنة 2000 إلى غاية 2008، حيث بلغت 1186,8 مليار دولار في سنة، 2006 وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط ومنه ارتفاع الجباية النفطية، هذا ما أدى بالجزائر إلى إنشاء صندوق خاص سمي بصندوق ضبط الموارد، وهذا من أجل امتصاص الفوائض السنوية لميزانية الدولة، لتدخل بعد ذلك في حالة عجز ابتداء من سنة 2009 إلى غاية 2013، وهذا راجع إلى الأزمة الاقتصادية العالمية وكذا التذبذبات الحاصلة في مستوى أسعار النفط.

وما يمكن استنتاجه من خلال دراستنا لتطور العوائد النفطية منذ سنة 1971 إلى غاية 2013، ومدى تأثيرها على الاقتصاد في حالة زيادتها أو انخفاضها، لكونها تمثل 90 % من المداخيل الرسمية للدولة. وبما أن العوائد النفطية تتأثر كثيرا وبصفة مباشرة بأسعار النفط، هذا ما جعلها غير مستقرة وخاضعة لتقلباتها المتكررة التي تعيشها في السوق العالمية للنفط نتيجة تأثرها بالمتغيرات الخارجية.

ونظرا للعلاقة الطردية التي تربط كل من أسعار النفط والعوائد النفطية كما رأينا سابقا وكذا العلاقة الوطيدة التي تربط هذه الأخيرة والاقتصاد الجزائري ، فهي تؤثر عليه إما سلبا وهذا في حالة تدهورها وإيجابا في حالة زيادتها، هذا ما يجعل تطور وازدهار هذا الأخير مرهونا بما تدره هذه العوائد النفطية من أموال.

المطلب الثاني: أهمية العوائد النفطية في الاقتصاد الجزائري

لعبت العوائد النفطية دورا حيويا في النمو الاقتصادي الذي شهدته الجزائر منذ الطفرة النفطية الأولى سنة 1973 وإلى حد الساعة، وذلك بسبب الانتعاش الكبير الذي عرفته العوائد النفطية بعد هذه السنة، نتيجة ارتفاع أسعار النفط وتحول موازين القوى في السوق النفطية العالمية لصالح الدول المنتجة للنفط.

وتكمن أهمية العوائد النفطية في الجزائر من خلال البرامج التنموية التي عرفتها الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا. ابتداء من المخططات الاقتصادية الكبرى إلى غاية سياسة الإنعاش الاقتصادي المطبق منذ سنة 2001 وإلى غاية اليوم.

ويظهر هذا جليا من خلال ما حققته القطاعات الاقتصادية الكبرى من نمو اقتصادي خاصة في الفترة الممتدة من سنة 2000 وإلى غاية 2014 وهذا راجع إلى البحبوحة المالية المحققة والتي لم تشهدها الجزائر منذ الاستقلال، وهذا بفضل القطاع النفطي.

1-القطاع النفطي: باعتباره العصب النابض في الاقتصاد الجزائري، وذلك عن طريق ما يدره هذا القطاع من أموال كبيرة، سعت الحكومة الجزائرية إلى الاهتمام أكثر بهذا القطاع، وهذا عن طريق ضخ جزء كبير من العوائد المالية الجزائرية في هذا القطاع، من أجل تحسين أدائه الاقتصادي أكثر فأكثر من خلال مساهمته في النمو الاقتصادي الوطني، بحيث بلغت نسبة مساهمته في الناتج لمحلي الإجمالي الخام نسبة 45,3 % لسنة 2008[1] وهي أعظم نسبة حققها القطاع خلال هذه الفترة، وهذا بسب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال هذه السنة، نتيجة الأزمة المالية العالمية التي كانت وراء هذه الثورة السعرية التي عاشتها الأسواق النفطية العالمية.

1- التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2012، ص 173.

2- قطاع الخدمات: تظهر أهمية العوائد النفطية في هذا القطاع من خلال الأموال التي استفاد منها هذا القطاع، والتي كان لها الفضل بالنهوض بهذا القطاع بعد الركود الكبير الذي شهده خلال فترة الأزمة الاقتصادية التي مرت بها الجزائر خلال فترات سابقة، هذا ما بوأه أن يحتل المرتبة الثانية من حيث مساهمته في الناتج المحلي الخام وذلك بنسبة متوسطة قدرت بـ 19,57 % خلال الفترة 2000-2012[1]، بحيث كان لتوظيف هذه الأموال أثرا إيجابيا على أداء هذا القطاع باعتبار أن الإنفاق الحكومي أدى إلى رفع الطلب الكلي، وبالتالي زيادة حجم المبادلات التجارية الداخلية والخارجية والخدمات المرتبطة بها، وهو ما يفسر تسجيل القطاع لمعدلات نمو متزايدة نسبيا خلال هذه الفترة.

3- قطاع الفلاحة: تتمثل أهمية العوائد النفطية في القطاع الفلاحي من خلال التطور الذي حصل في هذا القطاع، نتيجة الجهود الجبارة التي تقوم بها الدولة من أجل النهوض بهذا القطاع بعد المعانات التي عاشها خلال مرحلة التسعينات، وهذا عن طريق تمويله بأموال كبيرة كان للعوائد النفطية الفضل الكبير في الظفر بها، بحيث كان نصيب القطاع الفلاحي حاضرا في كل برامج الإنعاش الاقتصادي التي انتهجتها الجزائر منذ سنة 2001 وإلى غاية 2014 .

فلقد قدر المبلغ المخصص لهذا القطاع في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001- 2004 مبلغ 65,4 مليار دينار[2]، ويعود ذلك إلى أن القطاع قد استفاد من برنامج خاص ابتداء من سنة 2000 البرنامج

1- من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي المستمدة من تقارير السنوية لبنك الجزائر لسنوات مختلفة.

2- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني لسنة 2001، ص 87.

الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) وهو برنامج مستقل عن برنامج الإنعاش الاقتصادي، وبالتالي فإن المبلغ المخصص لهذا القطاع ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي يعتبر بمثابة دعم للبرنامج السابق[1]، أما المبلغ الذي خصص للقطاع في البرنامج التكميلي لدعم النمو هو 312 مليار دينار[2]، ليخصص له مبلغ 1000 مليار دينار ضمن المخطط الخماسي الثاني (2010- 2014)[3].

ومن هنا نلاحظ أن المبلغ الذي خصص للقطاع الفلاحي خلال الفترة الممتدة من 2001- 2014، بلغ ما قيمته 1337,5 مليار دينار جزائري[4]، وهذا في شكل إعانات وقروض تم منحها للفلاحين من أجل محاولة إخراج هذا القطاع من حالة التخلف التي كان يعيشها، وهذا بسبب نقص التمويل المالي المقدم إليه نتيجة الأزمة الاقتصادية التي أصابت الجزائر، والتي كان من أسبابها انخفاض أسعار النفط ومنه انخفاض في العوائد المالية المحققة للدولة، وبهذا نلاحظ أن للعوائد النفطية أهمية كبيرة في القطاع الفلاحي، إلا أن تأثير هذا القطاع في معدل النمو الاقتصادي كان ضعيفا إذا ما قورن بكل من قطاعي النفط والخدمات [5]حيث لم تتعد

1- توشي محمد، بوفليح نبيل، دور سياسة الإنعاش الاقتصادي في دعم نمو القطاع الفلاحي في الجزائر، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، الجزائر، ص 05.

2- البرنامج التكميلي لدعم النمو فترة (2005- 2009)، مجلس الأمة، أفريل 2005، الجزائر، ص- ص 06-07.

3- برنامج التنمية الخماسي (2010- 2014)، سفارة الجزائر في تونس، ص 03، متاح على الموقع الالكتروني التالي: http://www.ambdz.tn/Algerie/Economie%20en%20Algerie_vAr.php، تاريخ الزيارة، 2015/06/12.

4- من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات السابقة.

5- نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية والمدنية ، العدد 09، 2013، ص 49.

نسبة مساهمته في الناتج المحلي خلال الفترة الممتدة من 2000-2012 سوى 8,59% [1]، وهذا لارتباطه القوي بالظروف الطبيعية والمناخية السائدة.

4- قطاع البناء والأشغال العمومية: وكغيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى، فقد استفاد قطاع البناء والأشغال العمومية هو أيضا من حصة معتبرة من الأموال العمومية، التي كان مصدرها العوائد النفطية التي حصدتها الجزائر ابتداء من دخول الألفية الجديدة ، وهذا عن طريق مساهمته المباشرة في العمليات والبرامج المدرجة في برنامج النمو، بحيث رصدت الحكومة الجزائرية لهذا القطاع حوالي 1377,5 مليار دينار جزائري[2]، والتي كان لها الفضل في رفع معدلات نمو هذا القطاع، إلا أن تأثير القطاع في معدل النمو يبقى ضعيفا وهذا نتيجة قلة نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

5- قطاع الصناعة: يعتبر القطاع الصناعي من القطاعات الاقتصادية الحساسة لأي دولة كانت، هذا ما دفع بالسلطات العمومية إلى رصد مبالغ معتبرة من أجل إنعاش هذا القطاع، إذ بلغ المبلغ المخصص لهذا القطاع خلال الفترة الممتدة من 2005-2012 ما قيمته 2018 مليار دينار جزائري[3]، إلا أن نسبة نموه تبقى متدنية مقارنة مع باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، مما يبين عدم تجاوب القطاع مع السياسة التي رصدت من أجله، إلا أنه ومع سنة 2012 نجد أن الصناعة المعملية قد حققت انتعاشا جيدا من شأنه أن يساعد في الشروع في سيرورة

1- من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي المستمدة من تقارير السنوية لبنك الجزائر لسنوات مختلفة.

2- من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات التالية: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، المرجع السابق، البرنامج التكميلي لدعم النمو فترة (2005- 2009)، المرجع السابق، برنامج التنمية الخماسي (2010- 2014)، المرجع السابق.

3- من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات التالية: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، المرجع السابق، البرنامج التكميلي لدعم النمو فترة (2005- 2009)، المرجع السابق، برنامج التنمية الخماسي (2010- 2014)، المرجع السابق.

إعادة تصنيع إن عممت على جميع فروع هذه الصناعة، إذ أنه من الضروري تشييد اقتصاد إنتاج صناعي وزراعي وخدماتي من خلال امتصاص فعّال للادخارات المالية المتراكمة[1].

المبحث الثالث: استخدام العوائد النفطية في الجزائر

تعتبر بداية الألفية الجديدة أهم فترة سجلت فيها الجزائر فائضا كبيرا في قيمة العوائد النفطية، فسنة 2000 تميزت بتحقيق الجزائر لفوائض مالية هامة لم تحققها في أي مرحلة من قبل منذ الاستقلال، بسبب الارتفاع الهام لأسعار النفط في الأسواق العالمية، ونتيجة لوجود هذا الفائض الذي فاق تقديرات الحكومة الجزائرية، فكرت هذه الأخيرة في إيجاد طرق من أجل استغلال هذه الفوائض بطرق عقلانية، تضمن من خلالها المحافظة عليها وحسن استخدامها في الوقت المناسب من أجل الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي، وهذا لتحييد آثار التذبذب و اللايقين بالنسبة للإيرادات النفطية في المدى المتوسط و البعيد.

ومن خلال هذا المبحث سوف نتطرق لأهم الآليات التي استعملتها الجزائر في استخدام الفائض من العوائد النفطية التي استفادت منها بعد الطفرات النفطية التي شهدتها أسعار النفط في فترات معينة.

المطلب الأول: تكوين صندوق ضبط الموارد

تعتبر الجزائر من الدول المنتجة للنفط عالميا، والتي يعتمد اقتصادها بالدرجة الأولى على إيرادات سلعة وحيدة ألا وهي النفط، بحيث ومنذ سنة 2000 شهدت أسعار النفط ارتفاعات مستمرة، كان من نتائجها زيادة كبيرة في العوائد النفطية للدول النفطية عامة والجزائر خاصة، فاقت في مقدارها كل التوقعات.

1- بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013، الجزائر، ديسمبر 2013، ص 10.

وعليه كان من الضروري إيجاد طريقة من أجل التحكم في هذه الموارد واستخدامها فيما يخدم الاقتصاد الوطني، من أجل التصدي إلى الظروف الداخلية والخارجية التي يمكن أن تحدث مستقبلا، وعليه قامت الجزائر بإنشاء صندوق ليحتوي هذه الفوائض من الإيرادات النفطية أطلقت عليه ما يسمى "**بصندوق ضبط الموارد**"

« le fond de régulation des recettes (FRR) »

1- تعريف صندوق ضبط الموارد: كغيرها من الدول النفطية، قامت الجزائر بإنشاء صندوق سيادي أطلق عليه اسم "صندوق ضبط الموارد"، وكان ذلك سنة 2000 وهي السنة التي سجلت فيها الجزائر عوائد نفطية بلغت مستوى قياسي لم تعرفه الجزائر في أي فترة من قبل، وذلك بسب الارتفاع الكبير الذي عاشته أسعار النفط خلال هذه السنة، ومن أجل الاستفادة من هذه الأموال والحفاظ عليها لاستعمالها في الأوقات العصيبة ، وهذا بسبب التقلبات الكبيرة تتميز بها أسعار النفط في المدى المتوسط والبعيد.

قررت الحكومة الجزائرية إنشاء صندوق ضبط الموارد من أجل امتصاص هذه الأموال، وذلك بموجب القانون رقم 2000-02 المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1421 الموافق لـ 27 جوان 2000 والمتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2000، بحيث حدد هذا القانون نوع وأهداف ومجال عمل الصندوق وذلك من خلال المادة 10 والتي نصت على مايلي[1]:"يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقم 103-302 بعنوان صندوق ضبط الموارد".

ومنذ تأسيسه سنة 2000 طرأ على قانون صندوق ضبط الموارد عدة تعديلات تتمثل أهمها فيمايلي:

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37، الصادرة بتاريخ 28 جوان 2000، ص 04.

- مرسوم رقم 02-67 الصادر بتاريخ 06-06-2002، والذي يحدد كيفية سير حساب التخصيص الخاص رقم: 103-302 "صندوق ضبط الموارد".

- القرار رقم 122 الصادر بتاريخ 16-06-2002 للسيد وزير المالية، والذي يحدد الإيرادات والنفقات المحسومة من حساب التخصيص الخاص رقم: 103-302 "صندوق ضبط الموارد".

- تعليمة رقم 15 الصادرة بتاريخ 18-06-2002 والتي تحدد شروط التطبيق المحاسبي للمرسوم التنفيذي رقم 02-67 والذي يحدد كيفية سير صندوق ضبط الموارد.

- قانون المالية لسنة 2004[1]، والذي تضمن تعديل يخص جانب تمويل الصندوق وذلك بإضافة تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير النشط للمديونية الخارجية، وهذا ما نصت عليه المادة 66 من القانون رقم 23-22 المؤرخ في 04 ذي القعدة عام 2004 الموافق لـ 28 ديسمبر 2003.

- قانون المالية التكميلي لسنة 2006[2]، والذي تضمن تعديل يخص الهدف من وضع الصندوق أي جانب النفقات ليصبح كالتالي: تمويل عجز الخزينة دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار جزائري، وهذا ما نصت عليه المادة 26 من القانون 04-06 المؤرخ في 19جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 جويلية 2006.

2- أهداف الصندوق: تتمثل فيما يلي:

أولا: تمويل عجز الميزانية العامة للدولة الناتج عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية لمستوى أقل من تقديرات قانون المالية "19 دولار للبرميل"

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 83، الصادرة بتاريخ 28 ديسمبر 2003، ص 28.

2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، الصادرة بتاريخ 15 جويلية 2006، ص 08.

ثانيا: تخفيض المديونية العمومية.

لكن هذه الأهداف تم تعديلها، وذلك بعد صدور قانون المالية التكميلي لسنة 2006، ليمس التعديل الهدف الرئيسي للصندوق ليصبح كالتالي: تمويل عجز الخزينة دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار جزائري، ويمكن إرجاع سبب التعديلات التي أدخلت على الصندوق خلال سنة 2006 إلى ما يلي:

إن الفوائض المالية التي حققتها الجزائر مع مطلع العقد الحالي، شجعت الحكومة على تنفيذ سياسة اقتصادية جديدة سميت **"بسياسة الإنعاش الاقتصادي"**، حيث تم تجسيد هذه السياسة من خلال تنفيذ برنامجين تنمويين وهما برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي نفذ خلال الفترة " 2001-2004"، والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي نفذ خلال الفترة " 2005-2009 ".

إن تنفيذ هذه السياسة أدى إلى تسجيل عجز في رصيد الميزانية العامة خلال الفترة "2001-2007"، بسب ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي من جهة، و تحديد قوانين المالية للإيرادات العامة للدولة على أساس سعر 19 دولار أمريكي للبرميل من جهة أخرى، وهو الأمر الذي أدى إلى استخدام موارد الصندوق لتمويل العجز الموازني مما يعني ضرورة تعديل القواعد المحددة لأهداف الصندوق لتتماشى مع السياسة الاقتصادية المنفذة من طرف الحكومة.

3- الرقابة على الصندوق: بما أن صندوق ضبط الموارد هو أحد الحسابات الخاصة بالخزينة، فإنه يخضع لنفس الرقابة التي تمارس على باقي الحسابات الخاصة وذلك كمايلي[1]:

- الرقابة القبلية عند الالتزام بالإنفاق وذلك على مستوى المراقب المالي.

- الرقابة أثناء التنفيذ في إطار العلاقة بين الأمر بالصرف والمحاسب، وذلك عندما ينوي هذا الأخير إجراء رقابته وفقا للمادة 39 من القانون المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية.

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 199، الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 2011، ص07.

- الرقابة البعدية خلال المراقبة القانونية التي يضطلع بها مجلس المحاسبة بعد إيداع حساب التسيير المقدم من المحاسب، وكذا الحساب الإداري المقدم من الأمر بالصرف.

- الرقابة التي تجريها المفتشية العامة للمالية.

4- تقييم أداء وفعالية صندوق ضبط الموارد الجزائري: يمكننا تقييم أداء وفعالية صندوق ضبط الموارد الجزائري من خلال مدى نجاحه أو فشله في تحقيق الأهداف المسطرة له، وذلك من خلال دراسة مايلي:

4-1- تطور وضعية صندوق ضبط الموارد: منذ تأسيسه سنة 2000 وإلى غاية اليوم سجل صندوق ضبط الموارد تطورات هامة في وضعيته المالية وذلك من خلال مرحلتين هامتين هما:

أولا- المرحلة الأولى: قبل التعديل (2000-2003): شهدت هذه المرحلة تزايد في الرصيد الختامي للصندوق باستثناء سنتي 2001-2002 وهذا ما يبينه لنا الجدول الآتي:

الجدول رقم (02-27): تطور وضعية صندوق ضبط الموارد خلال الفترة (2000-2003) الوحدة: مليون دينار

السنوات	2000	2001	2002	2003
1) الموارد:				
– رصيد السنة السابقة	0	232 137	171 534	27 978
– الجباية النفطية (ق م)	720 000	840 600	916 400	836 060
– الجباية النفطية الفعلية	1 173 237	964 464	942 904	1 284 974
– فائض الجباية النفطية	453 237	123 864	123 864	448 914
– تسبيقات بنك الجزائر	0	0	0	0
1) مجموع الموارد	453 237	356 001	198 038	476 892
2)الاستخدامات:				
– سداد الدين العمومي	221 100	184 467	170 060	156 000
– سداد تسبيقات بنك الجزائر	0	0	0	0
– تمويل عجز الخزينة العمومية	0	0	0	0
2)مجموع الاستخدامات	221 100	184 467	170 060	156 000
رصيد الصندوق في نهاية السنة	232 137	171 534	27 978	320 892

المصدر: المديرية العامة الاستشراف والسياسات، وزارة المالية، 2014.على الموقع الإلكتروني التالي: http://www.mf.gov.dz، تاريخ الزيارة، 2014/09/12.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن صندوق ضبط الموارد في تطور مستمر، وهذا نتيجة الاهتمام الكبير الذي حظي به من طرف السلطات العمومية، لكونه الوسيلة الوحيدة التي يمكن للدولة من الاعتماد عليها لتمويل العجز المالي في حالة حدوثه، هذا ما جعله يحظى بمجموعة هامة من التعديلات مست جانب الموارد منه وكذا جانب الاستخدامات فيه، ماعدا سنتي 2001-2002 وهذا بسبب تراجع فائض الجباية النفطية المحولة إليه لنفس

السنتين، وهذا راجع إلى انخفاض أسعار النفط التي عرفتها سنتي 2001-2002، بحيث انخفض فائض الجباية النفطية من 237 452 مليون دينار جزائري سنة 2000 إلى 864 123 مليون دينار سنة 2001، ثم إلى 505 26 مليون دينار سنة 2002، ليشهد بعد ذلك انتعاشا كبيرا في رصيده الختامي ابتداء من سنة 2003 وهذا نتيجة ارتفاع في فائض الجباية النفطية المحولة إلية بسبب ارتفاع أسعار النفط.

أما فيما يخص الأهداف التي كانت مسطرة للصندوق خلال هذه الفترة، فتتمثل في تمويل عجز الموازنة العامة في حالة انخفاض فائض الجباية النفطية، وهذا نتيجة انخفاض أسعار النفط لمستوى أقل من السعر المرجعي الذي يتم تقريره من طرف وزارة المالية، وكذا تخفيض حجم المديونية العمومية.

إلا أن الشيء الملاحظ أن الصندوق لم يحقق الهدف الرئيسي الذي أنشأ من أجله، وهو تمويل عجز الموازنة العامة، وهذا بسبب ارتفاع أسعار النفط إلى مستوى فاق السعر المرجعي والمقدر بـ 19 دولار للبرميل، واقتصر نشاط الصندوق فقط على تسديد المديونية العمومية.

ثانيا- المرحلة الثانية: بعد التعديل (2004-2013): ومن خلال هذه المرحلة يمكننا رصد التطورات الهامة التي مر بها صندوق ضبط الموارد وذلك بالاعتماد على الجدولين المواليين كمايلي:

الجدول رقم (02-28): تطور وضعية موارد صندوق ضبط الموارد خلال الفترة (2004-2013) بمليون الدينار

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008
رصيد السنة السابقة	320 892	721 688	1 842 686	2 931 046	3 215 530
الجباية النفطية (ق م)	862 200	899 000	916 000	973 000	1 715 400
الجباية النفطية الفعلية	1 485 699	2 267 836	2 714 000	2 711 848	4 003 559
فائض الجباية النفطية	623 499	1 368 836	1 798 000	1 738 848	2 288 159
تسبيقات بنك الجزائر	0	0	0	0	0
مجموع الموارد	944 391	2 090 524	3 640 686	4 669 893	5 503 690
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013
رصيد السنة السابقة	4 280 073	4 316 465	4 842 837	5 381 703	5 633 752
الجباية النفطية (ق م)	1 927 000	1 505 700	1 529 400	1 519 040	1 615 900
الجباية النفطية الفعلية	2 327 675	2 820 010	3 829 720	4 054 349	3 678 131
فائض الجباية النفطية	400 675	1 318 310	2 300 320	2 535 309	2 062 231
تسبيقات بنك الجزائر	0	0	0	0	0
مجموع الموارد	4 680 747	5 634 775	7 143 157	7 917 012	7 695 983

المصدر: المديرية العامة الاستشراف والسياسات، المرجع السابق.

الجدول رقم (02-29): تطور وضعية استخدامات صندوق ضبط الموارد خلال الفترة (2004-2013) بمليون الدينار

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008
الاستخدامات:					
سداد الدين العمومي	**222 703**	**247 838**	**618 111**	**314 455**	**465 437**
سداد تسبيقات بنك الجزائر	**0**	**0**	**0**	**607 956**	**0**
تمويل عجز الخزينة العمومية	**0**	**0**	**91 530**	**531 952**	**785 180**
مجموع الاستخدامات	**222 703**	**247 838**	**709 641**	**1 454 363**	**1 223 617**
رصيد الصندوق في نهاية السنة	**721 688**	**1 842 686**	**2 931 046**	**3 215 530**	**4 280 073**
السنوات	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**
الاستخدامات:					
سداد الدين العمومي	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
سداد تسبيقات بنك الجزائر	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
تمويل عجز الخزينة العمومية	**364 282**	**791 938**	**1 761 455**	**2 283 260**	**2 132 471**
مجموع الاستخدامات	**364 282**	**791 938**	**1 761 455**	**2 283 260**	**2 132 471**
رصيد الصندوق في نهاية السنة	**4 316 465**	**4 842 837**	**5 381 703**	**5 633 752**	**5 563 512**

المصدر: المديرية العامة الاستشراف والسياسات، المرجع السابق.

إن أهم حدث في هذه المرحلة هو تعديل 2004 الذي مس جانب الموارد الممولة للصندوق، حيث تم إضافة مورد جديد للصندوق يتمثل في تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير نشط للمديونية الخارجية، وذلك من أجل دعم عمليات الصندوق الخاصة بالسداد المسبق للمديونية العمومية الخارجية، وهي سياسة جديدة شرعت الحكومة في تنفيذها ابتداء من سنة 2004.

وفي سنة 2006 تعرض الصندوق أيضا إلى تعديل جديد مس أهداف الصندوق لتصبح على النحو التالي: تمويل عجز الخزينة العمومية دون أن يقل رصيد الصندوق عن مبلغ 740 مليار دينار وتخفيض حجم المديونية العمومية، ومنذ ذلك الحين ونشاط الصندوق منصب على تمويل عجز الخزينة العمومية المتزايد نتيجة ارتفاع

الإنفاق الحكومي الاستثماري، هذا بالإضافة إلى الاستمرار في عملية تسديد الديون بما فيها عمليات التسديد المسبق للمديونية العمومية التي شرع فيها ابتداء من سنة 2004، وتسديد تسبيقات بنك الجزائر الممنوحة للحكومة في فترات سابق[1].

كما وأنه ومنذ سنة 2009 إلى غاية 2013 لم يسجل الصندوق أي عملية تسديد للدين العمومي، أما فيما يخص الرصيد الختامي للصندوق فهو في تزايد متواصل إلى غاية 2012، أما بالنسبة لسنة 2013 نلاحظ أن الرصيد الختامي للصندوق سجل تراجع في قيمته مقارنة بسنة 2012، فبعدما كان يبلغ سنة 2012 ما مقداره 5 633 752 مليون دينار، أصبح في سنة 2013 يبلغ حوالي 5 563 512 مليون دينار وهذا نتيجة انخفاض فائض الجباية النفطية المحولة له.

4-2- دور صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الخزينة العمومية: من أجل تقييم دور صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الخزينة العمومية وبالتالي تمويل عجز الميزانية العامة للدولة يجب علينا تحليل كل من الجدول رقم (02-27، 28، 29) وكذا الجدول التالي:

1- بوفليح نبيل، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والآفاق مع إشارة إلى حالة الجزائر، المرجع السابق، ص227. بتصرف

الجدول رقم (02-30): تطور عمليات الخزينة العمومية خلال الفترة (2000-2013) بمليار الدينار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
إيرادات عامة	1124,9	1389,7	1576,7	1525,5	1606,4	1714	1841,9
نفقات عامة:	1178,1	1321	1550,6	1690,2	1891,8	2052	2453
رصيد الموازنة العامة	-53,2	68,7	26	-164,7	-285,4	-338	-611,1
- رصيد الحسابات الخاصة	-0,7	-20	-11,2	186,9	109,9	-129	- 4,1
تدخلات الخزينة	-0,5	6,5	-30,9	-32,6	11,8	-5,2	-32,1
الرصيد الإجمالي للخزينة العمومية	-54,4	55,2	-16,1	-10,4	-187,3	-472,2	-647, 3
التمويل:	-175,3	-137	26	31,2	-287,5	118,7	-76,2
-تمويل بنكي	105,7	85,3	32,8	-86	57,7	221,3	172,6
تمويل غير بنكي	-97,1	-110,6	-74,9	-90,9	-53,2	-115,7	-158,7
-اقتراض خارجي صافي							
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
إيرادات عامة	1949,1	2902,4	3275,3	3 074,6	3 489,8	3 804	5 940,9
نفقات عامة:	3108,6	4191,1	4214,4	4 466,9	5 853,6	7 058,2	6 092,2
رصيد الموازنة العامة	-1 159,5	- 1 288,7	-971	- 1 392,4	- 2 363,8	- 3 254,2	-151,2
- رصيد الحسابات الخاصة	18,9	31,2	-4,3	34,7	24,1	74,6	33,5
-تدخلات الخزينة	-141,3	-123,8	-138,5	-138,9	-129,2	-66,7	130,5
الرصيد الإجمالي للخزينة العمومية	-1 282	- 1 381,2	-1 113	- 1 496,6	- 2 468,9	- 3 246,2	-248,2
التمويل:	-275,4	-364,4	93,5	30,1	-19,8	51,5	-235,7
-تمويل بنكي	213,7	508,1	655,3	674,3	728	913,8	486,3
تمويل غير بنكي	-110,7	-4,2	0,7	0,1	-0,8	-2,4	-2,3
-اقتراض خارجي صافي							

المصدر: المديرية العامة الاستشراف والسياسات، المرجع السابق.

من خلال الجدول السابق، يتبين لنا أن الرصيد الإجمالي للخزينة العمومية سجل عجزا في معظم السنوات ماعدا سنة 2001، واستمر هذا العجز ليسجل أعلى قيمة له سنة 2012 بـــ 246,2 3 مليار دينار. ونفس الملاحظة تنطبق على رصيد الميزانية العامة، إذ سجل أرصدة سالبة في غالب سنوات الدراسة باســـتثناء ســـنتي 2001-2002، ولقد تواصل هذا العجز في الارتفاع إلى أن وصل إلى أعظم قيمة له سنة 2012 بتجـــاوزه 3254,2 مليار دينار جزائري.

إن هذا العجز ناتج عن ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي بنسبة فاقت الزيادة المسجلة في الإيرادات العامة للدولة من دون فائض قيمة الإيرادات النفطية، وهو ما يفسر بتنفيذ الحكومة لسياسة الإنعاش الاقتصادي المعتمدة علـــى رفع الإنفاق الحكومي لحفز النمو الاقتصادي.

أما فيما يخص كيفية تمويل هذا العجز سواء بالنسبة للخزينة العمومية عامة والميزانية العامة خاصـــة، يمكننـــا أن نلاحظه بالاعتماد على الجدول رقم (02-30) كمايلي:

أولا: خلال الفترة (2000-2005): إن الشيء الملاحظ خلال هذه الفترة أن الحكومة الجزائريـــة لم تلجـــأ إلى صندوق ضبط الموارد من أجل تمويل العجز الموازني، هذا ما يدل على استعمالها لطريقة التمويل البنكي أو التمويل الغير بنكي لتغطية العجز، وهو ما يتطابق مع إحدى الأهداف المسطرة للصندوق خلال هذه الفتـــرة ألا وهـــو [تمويل عجز الميزانية العامة للدولة الناتج عن انخفاض إيرادات الجباية النفطية لمستوى أقل من تقديرات قانون المالية "19 دولار للبرميل"]. إذا نجد أن نشاط الصندوق تركز في هذه الفترة على تسديد الدين العمومي فقط كما هو موضح في الجدول السابق.

إن عدم استعمال موارد الصندوق للتمويل المباشر للعجز الموازني يمكن أن يفسر بما يلي:

- رغبة الحكومة في الحفاظ على موارد الصندوق واستعمالها فقط لتمويل أي عجز، قد يحدث بسب انهيار أسعار النفط تحت مستوى السعر المرجعي19 دولار أمريكي للبرميل الذي على أساسه يتم تقدير إيرادات الجباية النفطية

خلال كل سنة، مما يعني عدم تأكد السلطات العمومية من استقرار أسعار النفط على المستوى العالمي، و حرصها على تجنب أي صدمة سلبية قد تشمل الموازنة العامة نتيجة تقلبات أسعار هذه الأخيرة.

- الحفاظ على استقرار الأسعار، وبالتالي انخفاض معدلات التضخم باعتبار تمويل العجز الموازني باستخدام موارد الصندوق يؤدي إلى رفع حجم السيولة النقدية المتداولة في الاقتصاد مما يعني زيادة الطلب الكلي وبالتالي ارتفاع المستوى العام للأسعار ، وفي المقابل فإن استعمال الدين العام الداخلي في تمويل العجز الموازني يؤدي إلى تخفيض معدلات التضخم عن طريق التحكم في زيادة الطلب الكلي الناتج عن ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي بسبب تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي خلال نفس الفترة[1].

ثانيا: خلال الفترة (2006-2013): شهدت سنة 2006 تعديل في أهداف صندوق ضبط الموارد لتصبح كالتالي: [تمويل عجز الخزينة العمومية دون أن يقل رصيد الصندوق عن مبلغ 740 مليار دينار]، وجاء هذا التعديل نتيجة ارتفاع قياسي في عجز الميزانية العامة-كما هو موضح في الجدول (02-30)، بسبب تنفيذ الحكومة للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي.

وانطلاقا من هذه السنة بدأت الاقتطاعات من صندوق ضبط الموارد لتمويل جزء من عجز الخزينة العمومية وبالتالي تمويل عجز الميزانية العامة للدولة، وفق ما جاء في آخر تعديل للصندوق من طرف السلطات العمومية، إضافة لذلك قامت السلطات العمومية بتمويل الجزء الثاني من العجز بالاعتماد على التمويل غير بنكي بنسبة كبيرة وكذا التمويل البنكي بنسبة أقل، في المقابل امتناعها عن القرض الخارجي وهذا نتيجة السياسة التي انتهجتها في التخفيض من المديونية العمومية، وفي نفس السياق فقد بلغت حجم تحويلات الصندوق الموجهة لتغطية عجز الخزينة 471 132 2 مليار دج خلال سنة 2013.

1- زواري فرحات سليمان، دور الصناديق السيادية في ظا الأزمة المالية الراهنة(دراسة مقارنة لحالة الجزائر والنرويج)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، غير منشورة، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2012/2011، ص 214.

كما هو موضح في الجدول رقم (02-27).

إن لجوء الحكومة لسياسة الاقتطاعات من صندوق ضبط الموارد من أجل تمويل العجز يمكن تفسيره كمايلي:

- إن الارتفاع المستمر في أسعار النفط أدى إلى تقليل مخاوف الحكومة بشأن حدوث انهيار في أسعار النفط على المدى المتوسط، الأمر الذي شجعها على استعمال موارد الصندوق لتمويل جزء من العجز الموازني الناتج عن ارتفاع الإنفاق الحكومي مع المحافظة دائما على معدلات تضخم منخفضة عن طريق تمويل نسبة معينة من العجز الموازني باستخدام موارد الصندوق[1].

- إن رغبة الحكومة في تخفيض حجم المديونية العمومية الداخلية والخارجية أدى إلى التقليل من اعتمادها على القرض العام الداخلي في تمويل العجز الموازني ، بالإضافة إلى منع الاقتراض الخارجي.

مما سبق يمكن القول أن صندوق ضبط الموارد قد ساهم بصورة فعالة في الحد من عجز الموزانة العامة خلال الفترة 2000-2013، علما أن مساهمة الصندوق قد تمت وفقا لطريقتين:

أ- **الطريقة الغير مباشرة:** تشمل الفترة "2000-2005" حيث أدى استخدام الحكومة للدين العام الداخلي في تمويل العجز الموازني إلى ارتفاع حجم الدين العام الداخلي، وهنا يظهر دور صندوق ضبط الموارد من خلال مساهمته في تخفيض حجم المديونية العمومية باعتبارها أحد الأهداف المحددة له، وبالتالي فإن الصندوق ساهم بطريقة غير مباشرة في تمويل العجز الموازني مع الحفاظ على معدلات تضخم متدنية.

1- لعاطف عبد القادر، بوفليح نبيل، فعالية صندوق ضبط الموارد كآداة لتوظيف مداخيل الثروة النفطية في الجزائر، المؤتمر العلمي الدولي بعنوان: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، أيام 08/07 أفريل 2008، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص11.

ب- طريقة مباشرة: تشمل الفترة"2006-2013" عن طريق مساهمته المباشرة في تمويل نسبة معينة من عجز الموازنة العامة ابتداء من سنة 2006 [1].

4-3- دور صندوق ضبط الموارد في التخفيض من المديونية العمومية: تعتبر تخفيض المديونية العمومية سواء الداخلية أو الخارجية، أحد الأهداف التي سطرت للصندوق منذ تأسيسه، ومن أجل إبراز مدى تحقيق الصندوق لهذا الهدف سنقوم بدراسة تطور حجم المديونية العمومية بنوعيها منذ إنشاء الصندوق سنة 2000 إلى غاية 2013، هذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(02-31):تطور وضعية الدين العمومي الداخلي والخارجي خلال الفترة(2000-2013)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
الدين العمومي الداخلي "مليار دج"	1 022,9	999,4	980,5	982,2	1000,0
الدين العمومي الخارجي "مليار د أ"	20 393,0	18 100,0	14 607,2	14 893,1	13 498,0
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
الدين العمومي الداخلي "مليار دج"	1 094,3	1 779,7	1 044,1	734,0	808,8
الدين العمومي الخارجي "مليار د أ"	11 579,9	878,7	912,0	459,9	483,3
السنوات	2010	2011	2012	2013	
الدين العمومي الداخلي "مليار دج"	1 099,2	1 216,4	1 312,2	1 171,7	
الدين العمومي الخارجي "مليار د أ"	475,2	467,8	402,5	374,5	

دج: دينار جزائري - **دأ:** دولار أمريكي

المصدر: المديرية العامة الاستشراف والسياسات، وزارة المالية، 2014.

يتضح لنا من خلال الجدول التالي أن المديونية تنقسم إلى نوعين:مديونية عمومية داخلية والأخرى خارجية:

1-زواري فرحات سليمان، المرجع السابق، ص 215.

أولا- الدين الداخلي: من خلال ملاحظتنا لتطور حجم المديونية العمومية الداخلية منذ سنة 2000 إلى غاية 2013، يتبين أنها سجلت قيم متذبذبة بين الانخفاض تارة والارتفاع تارة أخرى، هذا ما يفسر أن المديونية العمومية مرت بحالتين أساسيتين وهذا نتيجة لمجموعة من الأسباب نوجزهما كالآتي:

أ- حالة الانخفاض: نستنتج من الجدول السابق أن الدين العمومي الداخلي سجل قيم منخفضة خلال السنوات الممتدة من سنة 2000 وإلى غاية 2003، بحيث انتقل الدين من 1022,9 مليار دينار جزائري سنة 2000 إلى 982,2 مليار دينار سنة 2003، وهذا راجع إلى استخدام الحكومة لموارد الصندوق في التخفيض من المديونية. كذلك نجد نفس الوضع في المدة الممتدة من سنة 2006 إلى سنة 2009، بحيث انخفض الدين من 1779,7 مليار دينار سنة 2006 إلى 808,8 مليار دينار سنة 2009، وهذا نتيجة تغيير سياسة الحكومة في التقليل من الاعتماد عل الدين العمومي الداخلي من أجل تمويل عجز الخزينة العمومية، وأعطت الأولوية في ذلك خلال هذه الفترة إلى صندوق ضبط الموارد.

ب- حالة الارتفاع: شهد الدين العمومي الداخلي هذه الحالة في فترتين متفرقتين، تمثلت الأولى في الفترة الممتدة من سنة 2003 إلى غاية سنة 2006، بحيث ارتفع الدين الداخلي من 982,2 مليار دينار سنة 2003 إلى 1779,7 مليار دينار سنة 2006، وهذا بسبب اعتماد الحكومة في تمويل عجز الميزانية العامة عليه. أما الفترة الثانية فكانت من سنة 2009 إلى سنة 2013 بحيث ارتفع الدين الداخلي مرة أخرى من 808,8 مليار دينار سنة 2009 إلى 1312.2مليار دينار سنة 2012 وهذه الزيادة بـ 95,7 مليار دينار تفسر أساسا من خلال تعبئة الأموال لعمليات الصرف الصحي لسنة 2012[1] ، بالإضافة إلى امتناع الصندوق على دفع أقساط الدين

1- Ministère de finance, La note présentation du projet de la loi de finance pour 2014,p 07.

http://www.mf.gov.dz.2014/09/12

العمومي منذ سنة 2009 وهذا بسبب انشغاله في تمويل عجز الخزينة العامة الناتج عن الزيادة المستمرة في الإنفاق الحكومي الاستثماري.

ب- الدين الخارجي: إن المديونية العمومية الخارجية منذ سنة 2000 إلى غاية سنة 2013 قد سجلت انخفاضا معتبرا، إذ انخفضت من 20393,0 مليار دولار أمريكي سنة 2000 إلى 374,5 مليار دولار سنة 2013، ويرجع هذا الانخفاض إلى تبني الحكومة لخيار سداد المديونية الخارجية مع التوقف عن الاقتراض الخارجي بالنظر للفوائض المالية التي حققتها منذ سنة 2000، كما استعملت الحكومة موارد صندوق ضبط الموارد لسداد وتخفيض حجم الدين الخارجي، مع العلم أن فترة 2006 - 2004سجلت أكبر الاقتطاعات بسب قيام الحكومة بالسداد المسبق للمديونية الخارجية في نفس الفترة[1].

مما سبق فإن تقييمنا لأداء صندوق ضبط الموارد ضمن الأهداف المحددة له يمكن تلخيصه عبر النقاط التالية:

- ساهم صندوق ضبط الموارد بصفة مباشرة و فعالة وبالتنسيق مع البنك المركزي في تخفيض حجم المديونية العمومية الخارجية خلال الفترة "2000-2013".

- إن استخدام الحكومة للصندوق كأداة امتصاص لفائض قيمة الإيرادات النفطية من جهة، ومساهمته بصفة مباشرة وغير مباشرة في تمويل عجز الموازنة العامة، من جهة أخرى ساهم في الحفاظ على استقرار الموازنة العامة للدولة والحد من تعرضها لمختلف الصدمات الخارجية"ارتفاع أسعار النفط" والداخلية"ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي بسبب تنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصادي، وبالتالي يمكن اعتبار الصندوق كأداة حديثة من أدوات السياسة المالية يمكن للحكومة الاعتماد عليها في التأثير على الأوضاع الاقتصادية نحو الأهداف المرغوبة.

1- العاطف عبد القادر، بوفليح نبيل، المرجع السابق، ص12.

- ساهم صندوق ضبط الموارد في تخفيض معدلات التضخم خلال الفتـــرة (2000-2013) وهـــذا نتيجـــة امتصاصه لفائض قيمة إيرادات الجباية النفطية، والذي أدى إلى الحد من ارتفاع حجم السيولة النقدية المتداولـــة داخل البلد، كما أن عدم استخدام الحكومة لموارد الصندوق في التمويل المباشر للعجز الموازني واعتمادها علـــى الاقتراض الداخلي في التمويل خلال الفترة (2000-2005) ساهم في تخفيض حجم السيولة النقدية المتداولة لدى الأعوان الاقتصادية داخل البلد، مما أدى إلى انخفاض معدلات التضخم رغم ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي خلال نفس الفترة ، وبالتالي يمكن اعتبار صندوق ضبط الموارد أداة فعالة يمكن للحكومة استخدامها لتخفـــيض معدل التضخم والحفاظ على استقرار الأسعار.

المطلب الثاني: الاستثمارات العمومية ومختلف الاستخدامات

إن الزيادة غير المتوقعة في عوائد النفط التي حصلت خلال السبعينات وبداية الألفية الثالثة نتيجة الانتعاش الكبير الذي عرفته أسعار النفط خلال تلك الفترات، دفع بالحكومة الجزائرية إلى مباشرة اعتماد وتطبيق برامج استثمارية عمومية عديدة حملتها برامج مخططات التنمية مستخدمة عوائد النفط المتزايدة والمتأتية من تصدير النفط لتعزيـــز الطلب الإجمالي، وبالتالي إنعاش الاقتصاد الوطني ومن ثم دعم النمو وتوطيده، من خلال استثمار الأموال العامة في الجوانب الاجتماعية والبنى الأساسية والهياكل القاعدية ودعم الإنفاق الزراعي وكذا النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة بعد الأزمة الاقتصادية التي مرت بها الجزائر سنة 1986.

1-الاستثمارات العمومية في القاعدة الهيكلية الأساسية: شهد هذا النوع من الاستثمارات تطـــورا كـــبيرا نتيجة للاهتمام الكبير الذي حظيت به من طرف الحكومة الجزائرية في مخططات التنمية منذ السبعينيات إلى غايـــة يومنا هذا، بحيث فاقت المخصصات لهذه الاستثمارات خلال السبعينيات ما مقـــداره 210,1 مليـــار دينـــار

جزائري[1] لتنتقل مع بداية الألفية الثالثة وفي إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي تم تقسيمه على ثلاث مراحل ابتداء من 2001 إلى غاية 2014 إلى 216841,7 مليار دينار جزائري [2] موزعة على مختلف القطاعات الوطنية الكبرى، وهذا لإنجاز مشاريع مختلفة أهمها موجهة لقطاعات هيكلية أساسية كقطاع البناء والأشغال العمومية والذي أخذ حصة الأسد من الاستثمارات خلال السبعينيات فاقت نسبتها 50% من إجمالي الاستثمارات خلال تلك الفترة، السكن، الفلاحة والصيد البحري.....إخ .

وتتمثل أهم المشاريع التي سطرتها الحكومة لذلك في الطريق السيار شرق غرب الممتد على مسافة 1720 كلم وبتكلفها قدرها 11 مليار دولار[3]، والذي سمي بمشروع القرن بالنظر إلى التكاليف الضخمة التي استزفها هذا المشروع، بالإضافة إلى برنامج إنجاز المليون وحدة سكنية، بناء السدود، إنشاء وحدات من أجل تحلية مياه البحر، وهذا من أجل توفير القدر الكافي من المياه الصالحة للشرب للمواطنين وهذا في المناطق التي تعاني من نقص في المياه الصالحة للشرب، إعادة تأهيل الموانئ والمطارات، توسيع شبكة السكك الحديدية وهذا عن طريق إنشاء الترموای، وكذا مترو الجزائر، تمديد شبكات الغاز والكهرباء إضافة إلى استكمال المشاريع المتوقفة بعد الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالبلاد سنة 1986.

1- للمزيد أنظر بابا عبد القادر، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004/2003، ص 189.

2- من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات التالية: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، المرجع السابق، البرنامج التكميلي لدعم النمو فترة (2005- 2009)، المرجع السابق، برنامج التنمية الخماسي (2010- 2014)، المرجع السابق.

3- مقال منشور على موقع جزايرس، http://www.djazairess.com/eloumma/1188، تاريخ الزيارة، 2015/06/12.

2- الاستثمارات في القطاع النفطـــي: بما أن القطاع النفطي يعتبر القلب النابض للاقتصاد الجزائري، ومن أجل تطوير هذا القطاع بهدف زيادة تكثيف الإنتاج النفطي، قامت السلطات العمومية الجزائرية بضخ رؤوس أموال كبيرة على أساس منتظم قصد الاستثمار في عمليات التطوير، الإنتاج، الصيانة لإحلال النفط المنتج والمحافظة على سلامة الآبار، لعبت فيها العوائد النفطية الدور الفعال في تمويلها، بحيث بلغ الإنفاق الاستثماري في القطاع النفطي ما بين 1967 و1977 نصف ما كانت تستمده البلاد من هذا النفط نفسه.

وهكذا تم توظيف 2,3 مليار دينار في إنتاج النفط من بين 5,1 مليار دينار مخططة للاستثمار الوطني كله مـــا بين 1967 و 1969. أما في المخطط الرباعي 1970 - 1973 خصـــصت الـــبلاد 9,0 مليـــار دينـــار للاستثمارات في النفط وحده من بين استثمار وطني بلغ 20.1 مليار دينار. وخصص المخطط 1974-1977 مبلغ 23,9 مليار دينار للاستثمار في النفط من بين 48,7 مليار استثمار وطني كلي، هذا ما يظهر لنا أن النسبة العظيمة التي تم تخصيصها للقطاع النفطي 50% تظهر أن القطاع النفطي يزيد في إنتاجه قصد تمويله الذاتي أكثر مما هو يهدف إلى تمويل موارد لتمويل القطاعات الاقتصادية الأخرى[1] .

أما الفترة الممتدة بين 1985-1989 فقد شهدت انخفاض في حجم الاستثمارات الموجهة لهذا القطاع، بحيث بلغت قيمتها فقط 39,8 مليار دينار أي بنسبة 7,2 %من مجموع الاستثمارات خلال هذه المـــدة[2]، وهـــذا بسبب الانهيار الكبير الذي أصاب أسعار النفط خلال هذه الفترة، وما خلفته من آثار وخيمة علـــى الاقتـــصاد الجزائري، لترتفع بعد ذلك بشكل مفاجئ نتيجة البحبوحة المالية التي عرفتها الجزائر ابتداء من سنة 2000 نتيجة للتدفقات الكبيرة للعوائد النفطية بسبب ارتفاع أسعار النفط في هذه السنة وكذا السنوات اللاحقة، هذا ما أدى

1- أحمد هني، المديونية، سلسلة المعرفة الاقتصادية، موفم للنشر، الجزائر، 1992، ص 76.

2- بابا عبد القادر، المرجع السابق، ص 189.

بالقطاع النفطي إلى أن يعرف تطورا أكثر من غيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى، هذا بالإضافة إلى دخول سونطراك في مشاريع الشراكة مع الشركات الأجنبية خاصة بعد تعديل قانون المحروقات سنة 2005 وفتح الأبواب على مصراعيها للاستثمار الأجنبي في هذا القطاع الحساس.

وفي إطار سعي الجزائر لتطوير قدراتها أعلنت عن بناء مصفاة تكرير متطورة للتصدير بطاقة إنتاج تبلغ 300 ألف برميل كجزء من خطة لمضاعفة الطاقة التكريرية الحالية والبالغة 450 ألف برميل[1]، بالإضافة إلى مجموعة مشاريع ضخمة ومتنوعة، من شأنها المساهمة في زيادة تطوير هذا القطاع نحو الأفضل أهمها: مشروع عين صالح للغاز الصالح، مشروع الغاز المتكامل قاسي الطويل، مشروع ميدغاز وهو مشروع لإنشاء أنبوب غاز بحري يربط بين الجزائر وأوروبا عبر إسبانيا، مشروع غالسي وهو مشروع لإنشاء أنبوب غاز يربط بين الجزائر و إيطاليا عبر سردينيا، مشروع إنجاز مصفاة تيارت بطاقة إنتاجية تبلغ 1,5 مليون طن سنويا[2].

وتهدف الحكومة من انتهاج سياسة تطوير هذا القطاع إلى رفع الاحتياطيات من المحروقات وتحسين شروط وظروف استغلالها بإنعاش وتكثيف جهود البحث والاستكشاف، بالإضافة إلى تطوير المكامن المكتشفة وغير المستغلة، وتحسين معدلات الاسترجاع في المكامن المستغلة[3]. ومنه نستنتج أن الإنفاق على هذا القطاع ساهم في تطور حصة إنتاج الجزائر ضمن منظمة الأوبك وتعزيز قدراتها التصديرية.

1- قدي عبد المجيد، الاقتصاد الجزائري والنفط: فرص أم تهديدات، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس بسطيف، الجزائر، يومي08/07 أفريل 2008، ص 05.

2- نسرين برجي ومبارك بوعشة، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية وتطوير قطاع المحروقات بالجزائر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الحادي والثلاثون، 2012، ص- ص 70-71.

3- قدي عبد المجيد، المرجع السابق، ص- ص 05- 06.

وبالإضافة إلى الاستثمارات العمومية، قامت الجزائر بتوظيف عوائدها النفطية في عدة مجالات أخرى نذكر على سبيل المثال:

- التسديد المسبق للمديونية الخارجية وهذا ابتداء من سنة 2004 وكذا الديون التي لحق تاريخ استحقاقها.

- كثرة الإلغاءات و إعادة شراء الديون المستحقة على بعض الفئات(فلاحين، شباب) وعلى المؤسسات غير الناجعة .هذا الوضع هو الذي أثر على المديونية العمومية الداخلية إذ أن مصدرا مهما لنموها يكمن في إعادة شراء بعض الديون لتتحملها الخزينة العمومية بدلا من أصحابها.

- منح القروض من دون فوائد للإطارات القادرة على الاقتراض لتمويل الحصول على السكنات والسيارات.

- إسقاط الفواتير والضرائب عن بعض المناطق التي دخلت في حملات من الاحتجاج كمؤشر على أن الحكومة تكافئ مخالفي القانون في الوقت الذي يعاقب فيه الملتزمون به.

- عدم اختيار أسواق الاستيراد بشكل متناسب مع العملة التي يتم بها تسعير النفط، ذلك أن النفط يسعر بالدولار. يتم الاستيراد أساسا من الأسواق الأوربية التي تتعامل باليورو. والمشكلة هي أن اليورو ما فتئت قيمته تتعزز أمام الدولار حتى تجاوزت مستوى 1,5 دولار لليورو الواحد في الوقت الذي كان يقدر لليورو أن يكون مكافئا للدولار من حيث القيمة عند إطلاقه .

صحيح أن خيار تحديد عملة تسعير النفط ليس في يد الجزائر وإنما يعود إلى دول الأوبك ولكن الخيار الذي يمكنها التحكم فيه هو تحديد أسواق الاستيراد بما يتلاءم مع طبيعة مخزونها من العملات الأجنبية.

خاتمة الفصل: إن أهم ما يمكن استخلاصه من خلال هذا الفصل مايلي:

-يعتبر النفط شريان الاقتصاد في الجزائر.

-تتمتع الجزائر بإمكانيات نفطية هامة، أهلتها إلى أن تكون من بين الدول المنتجة للنفط عربيا وعالميا، وذلك من حيث كمية الاحتياطي والطاقة الإنتاجية.

-يحتل النفط في الجزائر مكانة هامة، وذلك من خلال نسبة مساهمته في الاقتصاد الجزائري، حيث يساهم بنسبة تفوق 30 % من الناتج المحلي الإجمالي و بنسبة تتراوح بين 65 و 70% من خلال الجباية النفطية، هذا بالإضافة إلى مساهمته باقي القطاعات الاقتصادية، وكذا تأثيره على المؤشرات الاقتصادية الكلية وهذا من وراء ما يدره من عوائد نفطية.

-تعتبر العوائد النفطية من أهم الإيرادات المالية، التي تعتمد عليها الجزائر في تمويل مشاريع التنمية لديها، ومصدرا رئيسيا لتحصيل العملة الصعبة.

-تحكم كل من العوائد النفطية وأسعار النفط والاقتصاد الجزائري علاقة طردية.

-إن تعرض السوق النفطية إلى أي صدمة معاكسة، يؤدي إلى التأثير على العوائد النفطية ومنه على الاقتصاد الجزائري مباشرة.

- توظف الجزائر الفائض من العوائد النفطية التي تحصل عليها في صندوق أطلقت عليه اسم "صندوق ضبط الموارد الجزائري"، وهذا من أجل مجابهة أي أزمة تقع فيها البلاد في حالة انخفاض الأسعار، عن طريق تمويل العجز الذي قد تقع فيه الخزينة العمومية.

كما نجد أن الجزائر أيضا تستخدم حصيلة عوائدها النفطية في تمويل الاستثمارات المحلية فقط، كما نجدها أيضا تستخدمها في ميادين مختلفة على جميع الأصعدة الداخلية فقط.

الفصل الثالث:

إدارة العوائد النفطية في النرويج مقارنة بالجزائر

تمثل النرويج أكبر منتج للنفط في أوروبا والثالث من حيث التصدير عالمياً، وذلك بعد السعودية وروسيا. ورغم أن النرويج والدول النامية المنتجة للنفط يجمعهما (نعمة النفط)، بيد أن الفجوة شاسعة بينهما في استثمار هذه النعمة، فقد تمكنت النرويج من خلق صناعات جديدة على أساس النفط، أصبحت تلعب دوراً بارزاً في اقتصادها، واستثمرت العوائد النفطية بشكل مستقل عن الاستهلاك المحلي لتفادي الصدمات الاقتصادية الناجمة عن تذبذبات الأسعار ما جنبها (نقمة النفط).

ومنذ مطلع تسعينيات القرن العشرين، انتهجت النرويج سياسة الاستخدام غير المباشر لعوائد النفط، وذلك بوضعها في صندوق النفط، واستغلال 4 % من هذه العوائد في الميزانية السنوية والباقي يستثمر للأجيال المقبلة بصورة لا تؤثر على الميزانية.

ويكمن الهدف من ذلك حماية الاقتصاد النرويجي من الارتفاع الحاد لأسعار النفط وتقلباتها، مع خلق قاعدة لتنمية العوائد المالية على المدى الطويل بوصفها وسيلة لتنويع مصادر الدخل وتجنب المخاطر. وأصبح باستطاعة الدولة التحكم وضبط معدلات التضخم، وأن تكون لديها احتياط نقدي كبير في هذا الصندوق، ما أدى بالنهاية إلى تحسن مستوى القدرات البشرية، وتطور القطاع الصناعي، وتشكل قطاع خاص منتج ومنافس. وتعد هذه السياسة ناجحة حتى الآن، حيث اقتربت قيمة الأصول المالية المدخرة من قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

ومن هذا المنطلق ونظرا للنجاحات الكبيرة التي حققتها سياسة استخدام العوائد النفطية في النرويج، ساقنا الفضول إلى محاولة دراسة هذه التجربة الرائدة عالميا، وهذا من خلال الوقوف على أهم المحطات التي مرت بها النرويج منذ اكتشاف النفط فيها وإلى غاية ما حققته من نجاح في كيفية إدارة مواردها النفطية، ومحاولة مقارنة تجربتها هذه مع تجربة الجزائر التي تعتبر حديثة إذا ما قورنت بها، خاصة في مجال الصناديق السيادية وهذا ما سوف

نتناوله في هذا الفصل من خلال ثلاثة مباحث نوجزها فيمايلي: موقع النفط في الاقتصاد النرويجي، تجربة النرويج في مجال استخدام العوائد النفطية (المبحث الثاني)، دراسة مقارنة تجربة الجزائر بالنرويج (المبحث الثالث).

المبحث الأول: موقع النفط في الاقتصاد النرويجي

يحتل النفط موقعا هاما في الاقتصاد النرويجي، نظرا لاعتماد هذا الأخير على العوائد المتأتية من تصدير سلعة النفط، ويظهر موقع النفط في الاقتصاد النرويجي من خلال التغيرات التي طرأت عليه من جراء اكتشافه في أواخر الستينيات، وكذا بالنظر إلى الإمكانيات النفطية التي تزخر بها النرويج والتي أهلتها إلى أن تصبح من كبار المصدرين للنفط في العالم، مما جعلها تتمتع بفائض نقدي كبير لاسيما بعد الارتفاع الكبير في أسعار النفط، ويعد القطاع النفطي من القطاعات المهمة من حيث مساهمته في الثروة الوطنية للنرويج.

المطلب الأول: إمكانيات النرويج من النفط

تحتوي النرويج على إمكانيات نفطية هائلة، كان لها الفضل في احتلال النرويج المراكز الأولى ضمن الدول المصدرة للنفط في العالم، وهذا ما سوف نبينه من خلال هذا المطلب.

1- اكتشاف النفط في النرويج: إن اكتشاف النفط في النرويج كان متأخرا عن نظيراتها من الدول المنتجة للنفط في العالم، فأولى بوادر وجود النفط في النرويج يرجع إلى سنة 1959، وهي السنة التي تم فيها اكتشاف الغاز في **غرونغن** في هولندا، هذا ما أدى إلى ظهور التفاؤل بشأن إمكانية تواجد النفط في بحر الشمال.

وفي أكتوبر من سنة 1962 قامت شركة (فيليبس الأمريكية)، وهي أول شركة تقدمت للسلطات النرويجية بطلب الإذن للتنقيب عن النفط في الجزء النرويجي من بحر الشمال، بحيث تمثل طلب الشركة في منحها امتيازا يشمل كل الساحل القاري النرويجي، وكانت قيمة العرض 160 000 دولار أمريكي في الشهر[1]، واعتبارها محاولة للحصول على الحقوق الحصرية. إلا أن الحكومة النرويجية رفضت التوقيع على الساحل بأكمله إلى شركة

1 -Facts 2013 «The norwegian petroleum sector », Lars-Jakob Alveberg, Ministry of Petroleum and Energy Eldbjorg Vaage Melberg, Norwegian Petroleum Directorate, March 2013, p 09. www.npd.no/en/Publications/Facts/: 14 /06/2015.

واحدة، إذا كانت المناطق التي سيتم افتتاحها للاستكشاف ستكون بحاجة إلى أكثر من شركة واحدة، هذا ما دفع بالشركات العالمية الناشطة في مجال النفط إلى طلب امتيازات للاكتشاف والإنتاج في بحر الشمال، وهذا خلال الفترة مابين 1963- 1964.

وفي ماي سنة 1963 أعلنت الحكومة النرويجية سيادتها على الجرف القاري النرويجي، كما قامت أيضا بإصدار قانون جديد ينص على أن حق منح الامتيازات والتراخيص من أجل الإنتاج والتنقيب يكون من اختصاص الملك (الحكومة عمليا) فقط.

وفي مارس سنة 1965 تم توقيع الاتفاقات المتعلقة بترسيم الجرف القاري على أساس خط الوسط بين النرويج وبريطانيا، لتعلن بعدها النرويج في 13 أفريل من نفس السنة عن جولة التراخيص الأولى، بحيث تم خلالها منح 22 ترخيصا للتنقيب والإنتاج. وخلال صيف 1966 تم اكتشاف أول بئر إلا أنها كانت جافة [1].

إن مغامرة النفط النرويجية بدأت سنة 1969، وذلك باكتشاف حقل إيكوفيسك (**Ekofisk**) الذي بدأ الإنتاج فيه سنة 1971، وفي نفس السنة أيضا (1969) جرت مفاوضات جولة التراخيص الثانية التي أدخلت مشاركة الدولة على أساس المنفعة المعلقة، أي أنه بوسع الدولة الدخول في مجموعة ترخيص بنسبة 35 % بعد أن يتم إعلان الاكتشاف المعني بأنه تجاري، مع ترك مخاطر الاستكشاف للشركات، وتم فيما بعد زيادة حصة الدولة النرويجية. كما تم الاعتراف بدور الدولة في النفط سنة 1972 مع تأسيس مديرية النفط النرويجية **(N P D)** لتكون الفرع الإداري، وشركة النفط الوطنية شتات أويل لتكون الراعي للمصالح التجارية وكمالك وحيد مع

1 - Facts 2014 «The norwegian petroleum sector », Yngvild Tormodsgard, Ministry of Petroleum and Energy, 2014, p 10. www.npd.no/en/Publications/Facts/:08 /07/2015.

الدولة، وتم في الوقت نفسه تبني سياسة تفضيلية للسلع والخدمات النرويجية مترافقة مع سياسة نقل المعرفة والتعاون في مجال البحوث[1].

وهكذا توالت التطورات في مجال النفط، وذلك من خلال التشريعات والتنظيمات التي انتهجتها النرويج من أجل إدارة هذه الثروة الحديثة العهد تدريجيا وصولا إلى ماهي عليه اليوم، وهكذا دخلت النرويج مجال إنتاج النفط من الباب الواسع لتصبح اليوم من أكبر الدول المنتجة للنفط عالميا، وهذا راجع إلى ذكائها وحنكتـــها في إدارة هـــذه الثروة.

2- الإمكانيات النفطية للنرويج: تتمثل إمكانيات النرويج النفطية في رصيدها من الاحتياطات النفطية وكـــذا طاقتها الإنتاجية.

2-1- الاحتياطات النفطية: تحتوي النرويج على احتياطات نفطية هامة أهلتها إلى أن تكون من أكبر المنـــتجين للنفط عالميا، وفيما يأتي سوف نبين تطور هذه الاحتياطات وهذا انطلاقا من سنة 2005 وإلى غاية سنة 2013، وهذا ما يوضحه لنا الجدول الآتي:

1- أويستن نورينج، قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج – إمكانيات وقيود- (التجربة النرويجية في التنويع الاقتصادي الخاص بالصناعة النفطية)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى،2007، ص207.

الجدول رقم (03-01): تطور احتياطي النفط في النرويج خلال الفترة الممتدة من (2005-2013).

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
الاحتياطي (مليون برميل)	9,697	8,548	8,172	7,501	7,500
السنوات	2010	2011	2012	2013	_
الاحتياطي (مليون برميل)	7,078	5,320	5,366	5,825	_

Source: Organization of opec, Annual Statistical Bulletin ,2009, p22, 2014 ,P 22.

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن احتياطات النرويج من النفط في تناقص مستمر من سنة إلى أخرى، فبعد ما كانت تبلغ سنة 2005 ما قيمته 9,697 مليون برميل، أصبحت تبلغ 5,825 مليون برميل سنة 2013، وهذا راجع لكون النفط هو مادة ناضبة وغير متجددة آيلة للنضوب في أي لحظة.

2-2- الطاقة الإنتاجية: تعتبر النرويج من أهم الدول المنتجة للنفط في العالم، فهي تحتل المرتبة الأولى في أوروبا والمرتبة الثالثة في العالم، هذا ما أدى بها إلى أن تكون لها مكانة فاعلة في السوق العالمية للنفط، وهذا نتيجة الطاقة الإنتاجية الكبيرة التي تمتاز بها النرويج في إنتاج النفط، وهذا ما يبينه لنا الجدول التالي:

الجدول رقم(03-02): تطور إنتاج النفط في النرويج خلال الفترة الممتدة من (2005-2013).

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
الإنتاج (ألف برميل في اليوم)	2,552.7	2,353.6	2,210.5	2,107.5	1,989.2
السنوات	2010	2011	2012	2013	_
الإنتاج (ألف برميل في اليوم)	1,798.6	1,680.1	1,532.8	1,463.6	_

Source: Organization of opec, Annual Statistical Bulletin ,2009, p22, 2014 ,P 22.

نلاحظ من الجدول رقم (03-02) أن إنتاج النفط في النرويج يسجل انخفاضا عبر مختلف السنوات فبعدما كان يبلغ ما مقداره 2,552.7 ألف برميل في اليوم سنة 2005 أصبح سنة 2013 يسجل 1,463.6 ألف برميل في اليوم، وهذا راجع إلى الانخفاض الكبير الذي تشهده الاحتياطات النفطية كما رأينا سابقا.

المطلب الثاني: مساهمة النفط في الاقتصاد النرويجي.

منذ اكتشاف النفط في النرويج سنة 1969، أصبحت النرويج من كبار المنتجين والمصدرين للنفط في العالم، وهذا بفضل الجهود الجبارة التي بذلتها الدولة من أجل النهوض بهذا القطاع الفتي، الذي أصبح من القطاعات المهمة من حيث مساهمته في الثروة الوطنية للبلد.

1- مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي(PIB): للقطاع النفطي دورا فعالا وكبيرا في الاقتصاد النرويجي، فهو يمساهم بتكوين ربع الناتج المحلي الإجمالي للبلد تقريباً، وهذا ما يبينه لنا الجدول الآتي:

الجدول رقم (03-03): مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي (PIB) خلال الفترة (1997-2012).

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (PIB) (مليون كرونة)	الناتج المحلي للقطاع النفطي (مليون كرونة)	النسبة المئوية %
1997	1096 170	170355	15,54
1998	1109 348	119011	10,73
1999	1192826	169558	14,28
2000	1 469 075	327 707	22,31
2001	1526 601	311 707	20,42
2002	1 519 131	262 707	17,29
2003	1 570 317	273 954	17,45
2004	1 685 552	328 227	19,47
2005	1 945 716	447 660	23
2006	2 151 670	541 218	25,15
2007	2 271 607	499 334	21,98
2008	2 548 322	665 390	26,11
2009	2 400 672	505 182	21,04
2010	2 496 178	520 341	20,84
2011	2 720 499	614 836	22,60
2012	2 906 814	678 753	23,35

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير الإحصائية السنوية للنرويج لسنوات مختلفة ابتداء من سنة 2000 وإلى غاية 2013 (Official Statistics of Norway) ، متاح على الموقع الالكتروني التالي: https://www.ssb.no/a/en/histstat//. تاريخ الزيارة: 2015/07/18.

من خلال الجدول أعلاه ووفقا للفترة محل الدراسة، نلاحظ أن نسبة مساهمة القطاع النفطي النرويجي في الناتج المحلي الإجمالي هي نسبة معتبرة جدا فاقت الربع أحيانا، وهذا راجع إلى الإنجازات المهمة التي حققها هذا القطاع منذ ظهوره في الاقتصاد النرويجي، وهذا نتيجة الرعاية الخاصة المقدمة له من طرف الحكومة النرويجية.

كما أن مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي هي متذبذبة، وهذا راجع إلى العلاقة التي تربط كمية الإنتاج في هذا القطاع مع أسعار النفط في السوق العالمية للنفط، فكلما كانت الأسعار مرتفعة كلما زادت الكمية المنتجة والعكس صحيح، ففي سنة 1998 سجلت أسعار النفط انخفاضا في سوق النفط العالمية نتيجة لظروف

معينة، هذا ما أدى إلى تراجع نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع سنة 1997، فبعدما كانت نسبة المساهمة سنة 1997 تساوي 15,54 % أصبحت 10,73 % سنة 1998، إلا أن هذه النسبة ارتفعت مع بداية القرن الحالي إلى 22,31 % وهذا بسبب الانتعاش الذي شهدته أسعار النفط خلال هذه السنة، لتعود لتنخفض مرة أخرى نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 وإلى غاية 2004، لترتفع مجددا وتسجل أعلى ما نسبته 26,11 % سنة 2008 والمقدرة بـ 390 665 مليون كرونة نرويجية، وهي أعلى نسبة سجلت خلال الفترة محل الدراسة مقارنة بالسنوات التي تلتها إلى غاية 2012، وهذا نتيجة الانخفاض في الاحتياطات النفطية إلى جانب الأزمة النفطية التي تعيشها الدول المنتجة والمصدرة للنفط بسبب الانخفاض الرهيب الذي تعيشه أسعار النفط في السوق العالمي للنفط، نتيجة الظروف التي يعيشها العالم في الوقت الراهن.

2- مساهمة القطاع النفطي في حجم الصادرات الكلية: وإلى غاية منتصف السبعينات لم يكن هناك تواجد للصادرات النفطية في القائمة الأساسية لصادرات النرويج، وهذا بسبب عدم وجود النفط أساسا في حياة الاقتصاد النرويجي، ومع اكتشاف النفط في النرويج ومباشرة الدولة الإنتاج والتصدير، أصبح هناك ظهور للصادرات النفطية في القائمة الأساسية للصادرات الكلية للنرويج تدريجيا، وفي وقت قصير استطاعت الصادرات النفطية من تحقيق مكانة هامة لها في الصادرات النرويجية، نظرا لكمية العوائد المالية التي تحققها، وهذا ما سوف نبينه من خلال الوقوف على نسبة مساهمة الصادرات النفطية في الصادرات الكلية للنرويج خلال الفترة الممتدة من 1997 وإلى غاية 2012.

الجدول رقم (03-04): مساهمة القطاع النفطي في حجم الصادرات الكلية خلال الفترة(1997-2012).

السنوات	إجمالي الصادرات (مليون كرونة)	صادرات القطاع النفطي (مليون كرونة)	النسبة المئوية %
1997	448 081	163 674	36, 53
1998	412 140	118 304	28,70
1999	465 513	161 397	34,67
2000	685 951	306 624	44,70
2001	697 597	301 613	43,23
2002	630 472	264 842	42
2003	646 702	287 642	44,48
2004	736 845	337 310	45,78
2005	868 352	427 927	49,28
2006	1 002 488	498 355	49,71
2007	1 042 718	479 948	46,03
2008	1 225 751	620 514	50,62
2009	1 008 933	465 111	46,10
2010	1 046 863	480 508	45,90
2011	1 145 179	562 366	49,11
2012	1 145 179	604 434	52,78

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير الإحصائية السنوية للنرويج لسنوات مختلفة، المرجع السابق.

بعد استقرائنا للجدول نلاحظ ونستنتج أن الصادرات النفطية تساهم بحجم كبير في الصادرات الكلية، فنسبة مساهمتها في حجم الصادرات الإجمالية تجاوزت 50% في بعض الأحيان، فبعد الأزمة النفطية لسنة 1998 نلاحظ أن زيادة نسبة صادرات مستمر، بحيث بلغ متوسط نسبة الصادرات النفطية خلال الفترة محل الدراسة نسبة 44,45 % من إجمالي الصادرات ، وهذا ما أهل النرويج إلى أن تصبح خامس أكبر مصدر للنفط في العالم، على الرغم من كونها ليست عضوا في منظمة الأوبك.

ولقد عرفت قيمة الصادرات النفطية نموا كبيرا خاصة في سنة 2006، بحيث بلغت قيمتها 355 498 مليون كرونة نرويجية، محققة بذلك نسبة49,71 % أما في سنة 2008 فحققت ما قيمته 620514 مليون كرونة نرويجية، بنسبة قدرها 50,62 % لتواصل هذا النمو ليصل سنة 2012 إلى نسبة 52,78 % بقيمة قدرت بـ

434 604 مليون كرونة نرويجية، وهذا نتيجة الانتعاش الكبير الذي عرفته أسعار النفط خاصة سنتي 2006 و2008.

وبالتالي فإن صادرات النرويج من النفط أصبحت تشكل نصف إجمالي الصادرات، هذا ما أدى بطبيعة الحال إلى تأثر هذه الأخيرة بحركة صادرات النفط، فكلما زادت هذه الأخيرة كان هناك زيادة في الصادرات الكلية والعكس صحيح، ونتيجة لذلك أصبحت تصنف النرويج من الدول الريعية التي تساهم فيها صادرات الموارد الطبيعية على ما يفوق 50 % من إجمالي الصادرات الوطنية للدولة، مما يدل على أن القطاعات غير النفطية مازالت في ازدهار وتؤدي الدور الرئيسي في اقتصاد النرويج، خاصة إذا ما عرفنا بأن أسعار النفط كانت مرتفعة، وبطبيعة الحال فان النسبة اليوم في ظل الأسعار المنخفضة للنفط، هي أكثر بكثير لصالح الصادرات غير النفطية، وهذا يدل على عدم تراجع القطاعات الاقتصادية الأخرى أمام قطاع النفط، كما حدث في أغلب الدول النفطية الأخرى.

3- مساهمة النفط في إيرادات الميزانية العامة: كغيرها من الدول، فإن الميزانية العامة لدولة النرويج تتكون من نفقات وإيرادات، بحيث أن مصدر هذه الأخيرة هي الجباية (الضرائب) سواء كانت عادية أو نفطية أو معا، وبما أن النرويج هي من الدول المصدرة للنفط، فإن إيرادات الكلية تحتوي على نسبة من الضرائب المتأتية من النفط.

فمنذ اكتشاف النفط في النرويج، قررت حكومتها منذ البداية إلى أن يخضع قطاع النفط لنفس النظام الضريبي الذي كان معتمدا للقطاع الصناعي بصورة عامة، مع إضفاء بعد التغييرات اللازمة للتطبيق، وبناءا على هذا أصبحت ضرائب النفط تساهم هي الأخرى في إيرادات الميزانية العامة للدولة، وهذا ما سوف نتطرق إليه من خلال محاولة معرفة نسبة مساهمة هذه الأخيرة في الإيرادات الكلية للدولة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (03-05): مساهمة الجباية النفطية في الإيرادات الكلية خلال الفترة(1997-2012).

السنوات	الإيرادات الكلية (مليون كرونة)	الجباية النفطية (مليون كرونة)	النسبة المئوية %
1997	567 856	29 205	5,14
1998	556 012	10 117	1,82
1999	609 315	24 203	3,97
2000	811 191	92 419	11,39
2001	840 974	98 695	11,74
2002	827 365	97 800	11,82
2003	723 083	97 099	13,43
2004	932 004	135 900	14,58
2005	1 063 799	185 349	17,42
2006	1 233 950	242 450	19,65
2007	1 271 185	190 300	14,97
2008	1 435 679	247 900	17,27
2009	1 345 401	168 966	12,56
2010	1 424 757	159 168	11,17
2011	1 569 085	209 677	13,36
2012	1 654 1%01	232 706	14,07

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير الإحصائية السنوية للنرويج لسنوات مختلفة، المرجع السابق.

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول أعلاه، أن الجباية النفطية شهدت انخفاضا كبيرا سنة 1998 مقارنة مع السنة التي سبقتها، بحيث بلغت سنة 1998 ماقيمته 117 10 مليون كرونة نرويجية أي بنسبة تعادل 1,82 % من الإيرادات الكلية للنرويج، بعدما كانت نسبة مساهمتها في الإيرادات الكلية للدولة لسنة 1997 بنسبة 5,14 %، وهذا بسب الأزمة النفطية العالمية لسنة 1998، بحيث انخفضت أسعار النفط في هذه السنة إلى مستوى 3,12 دولار للبرميل، هذا ما أدى إلى انخفاض حصيلة الجباية النفطية.

ونظرا للتحسن الذي شهدته أسعار النفط ابتداء من سنة 1999 أدى إلى زيادة قيمة إيرادات الجباية النفطية، بحيث بلغت سنة 1999 ما مقداره 203 24 مليون كرونة نرويجية بنسبة 3,97 % من مجموع الإيرادات الكلية للنرويج. لتستمر في الارتفاع سنة بعد الأخرى، لتحقق أعلى نسبة لها خلال الفترة محل الدراسة سنة

2006، إذ بلغت قيمة الجباية النفطية 450 242 مليون كرونة نرويجية بنسبة 19,65 % من مجموع الإيرادات الكلية للنرويج، بحيث تعتبر هذه النسبة معتبرة في الإيرادات الكلية.

وبالتالي نستنتج أن الإيرادات الكلية للنرويج تعتمد هي الأخرى على العوائد المتأتية من تصدير النفط، وبالتالي فإن الميزانية العامة للنرويج هي الأخرى مبنية على الريع النفطي كغيرها من الدول المصدرة لكن بنسب مختلفة نظرا لطبيعة للنظام الضريبي لكل بلد.

وبما أن الجباية النفطية تحكمها أسعار النفط، فإن إيراداتها غير ثابتة وهي خاضعة لحركة أسعار النفط، هذا ما يؤثر مباشرة على قيمة الإيرادات الكلية للدولة، فهي غير ثابتة ومتذبذبة هذا لأن الجباية النفطية تساهم في الإيرادات الكلية لدولة النرويج بنسبة 20 % تقريبا كما رأينا سابقا.

إذن ما يمكن استخلاصه، أن هناك علاقة طردية تحكم كل من الإيرادات الكلية للنرويج والجباية النفطية وأسعار النفط، فكلما سجلت هذه الأخيرة معدلات مرتفعة أدت إلى زيادة في الإيرادات المتأتية من الجباية النفطية، التي تساهم بدورها مباشرة وبصورة إيجابية في الإيرادات الكلية للميزانية العامة لدولة النرويج، والعكس صحيح في حالة تسجيل أسعار النفط لقيم منخفضة.

4- مساهمة النفط في التشغيل: أدى اكتشاف النفط في النرويج، إلى ظهور مخاوف لدى الحكومة النرويجية من انتقال المزيد من الطاقات البشرية من الصناعات التقليدية القائمة إلى صناعة النفط، الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف الصناعات التقليدية، فعمليات النفط وزيادة الاستهلاك المحلي سوية يمكن أن تؤديا إلى زيادة الحاجة إلى الأيدي العاملة، مما ينعكس بدوره على كلف الإنتاج للصناعات التقليدية ويؤدي إلى ارتفاعها.

إن أسباب كهذه قد تفقد الصناعات التقليدية قابليتها على تحمل المنافسة على المستويين الإقليمي والـــدولي، وقد اعتمدت النرويج على الشركات الدولية في تطوير الصناعة المحلية وتطوير التقنية النرويجية في قطاع النفط[1] ، هكذا نجد أن النرويج قد نجحت في الحد من انتقال اليد العاملة إلى القطاع النفطي، وهذا ما يمكن أن نستـــشفه من خلال نسبة مساهمة قطاع النفط في التشغيل، وهذا ما يوضحه لنا الجدول التالي:

الجدول رقم (03-06): مساهمة القطاع النفطي في التشغيل خلال الفترة(1997-2012).

السنوات	السكان العاملون بالآلاف	عمال القطاع النفطي بالآلاف	النسبة المئوية %
1997	2 195	24	1,09
1998	2 248	28	1,25
1999	2 258	27	1,20
2000	2 319.5	25.7	1,11
2001	2 278	32	1,40
2002	2 312.4	27.8	1,20
2003	2 269	29	1,28
2004	2 302.7	27.4	1,19
2005	2 351.7	34	1,45
2006	2 437	35.9	1,47
2007	2 536.2	38.3	1,51
2008	2 615.9	41.3	1,58
2009	2 601.9	48.7	1,87
2010	2 599.7	42.6	1,64
2011	2 636	54	2,04
2012	2 681.6	59	2,20

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير الإحصائية السنوية للنرويج لسنوات مختلفة، المرجع السابق.

1- آمنة محمد علي، مقومات نجاح سياسة النظام النرويجي، مجلة دراسات دولية، العدد الخامس والأربعون، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العراق،03 جوان 2013، ص 115. متاح على الموقع الإلكتروني التالي:

www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=60672 ، تاريخ الزيارة: 2013/12/05.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن مساهمة القطاع النفطي في التشغيل هي نسبة ضئيلة جدا، هذا يدل على أن الحكومة قد نجحت في سياستها من الحد من هجرة اليد العاملة إلى القطاع النفطي، ورغم كل الإجراءات التي قامت بها الحكومة وهذا ظاهريا، إلا أن الواقع عكس ذلك لأن الهجرة إلى القطاع النفطي هي في تزايد مستمر خصوصا في السنوات الأخيرة، وهذا ما تبرهنه النسب الظاهرة في الجدول، إذ بلغت نسبة مساهمة القطاع النفطي في التشغيل سنة 2012 بـ 2,20 % أي ما يعادل 59 000 عاملا من مجموع 2 681.6 ألف عامل ، بعدما كانت النسبة سنة 1997 حوالي 1,09% بـ 24 000 عامل من مجموع 2 195 ألف عامل.

ومن خلال تحليلنا لنسب مساهمة القطاع النفطي في الاقتصاد النرويجي، نستنتج أن النرويج تعتمد على القطاع النفطي ولكن بنسبة غير كبيرة، وهذا راجع إلى أن القطاعات الغير نفطية مازالت تؤدي دورها الرئيسي في الاقتصاد النرويجي، هذا ما يدل على أن الحكومة النرويجية لم تهمل باقي القطاعات الاقتصادية بعد اكتشاف النفط، وإعطائها نفس الاهتمام الذي تليه للقطاع النفطي، وهذا خوفا من وقوعها في مرض العلة الهولندية الذي تعاني منه معظم الدول الريعية خاصة المصدرة للموارد الطبيعية، كما حدث في هولندا بعد اكتشافها للغاز الطبيعي سنة 1964، مما أدى إلى حدوث ركود في القطاعات الاقتصادية الرئيسية الأخرى للبلد هذا ما أثر سلبيا على الاقتصاد الوطني الهولندي.

المطلب الثالث: تطور عوائد النفط في النرويج.

لقد تزامن إنتاج النفط في النرويج مع التغيرات الجذرية التي أصابت أسعار النفط في السوق الدولية، وكان هذا في السبعينات من القرن الماضي، هذا ما أدى بالنرويج إلى الحصول على إيرادات كبيرة من هذا القطاع، إلا أن هذا الرخاء الذي حققته النرويج من تصدير النفط لم يدم طويلا، وذلك بسبب الأزمة النفطية الثانية التي شهدتها السوق النفطية في منتصف الثمانينات، مما نتج عنها تهور في عوائد النرويج من النفط كغيرها من الدول المصدرة للنفط، وهكذا دواليك إلى غاية يومنا الحالي.

وبما أن هناك علاقة تربط أسعار النفط بالعوائد النفطية، سوف نتعرض في هذا المطلب إلى تاريخ والتطـــورات الهامة التي شهدتها عوائد النفط في النرويج منذ السبعينيات إلى غاية سنة 2012، وهذا عن طريق تقسيم هـــذه المسيرة إلى ثلاثة مراحل أو فترات نوجزها كالآتي:

1- المرحلة الأولى (1977- 1989): خلال هذه المرحلة كانت دولة النرويج تحاول دخول باب تجارة النفط بكل حذر بسبب قلة تجربتها في هذا المجال، إلا أنها تصادفت مع ارتفاع أسعار النفط في هذه الفترة، نتيجة أزمـــة 1973 في السوق العالمية للنفط، هذا ما أدى بها إلى حصد إيرادات نفطية هامة كانت غير متوقعة مـــن طـــرف الحكومة النرويجية أنذاك، هذا ما شجعها على زيادة إنتاجها من النفط، ومن ثمة زيادة طاقتها في تصدير المنتوجات النفطية، وفيمايلي سوف نحاول تسليط الضوء على تطور عوائد النفط في النرويج خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 1977 إلى غاية 1989، مع الوقوف على أهم المحطات التي كان لها أثر على مسيرة عوائد النفط في النـــرويج، وهذا وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (03-07): قيمة العوائد النفطية خلال الفترة (1977- 1989) **الوحدة: مليون كرونة**

السنوات	1977	1978	1979	1980	1981
قيمة الصادرات النفطية	8 111	13 598	21 993	41 399	48 087
السنوات	1982	1983	1984	1985	1986
قيمة الصادرات النفطية	53 472	63 844	78 329	85 380	53 077
السنوات	1987	1988	1989	_	_
قيمة الصادرات النفطية	53 629	48 513	73 540	_	_

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقرير الإحصائي للنرويج لسنة 2013،

(Statistical Yearbook of Norway 2013, Statistisk sentralbyrэ, Oslo – Kongsvinger, November 2013, p 266) ،

متاح على الموقع الالكتروني التالي: https://www.ssb.no/a/en/histstat//. تاريخ الزيارة: 2015/05/09.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن قيمة الصادرات النفطية ارتفعت وبشكل كبير طوال عقد سبعينيات القرن الماضي، بسبب ارتفاع الكميات المصدرة وكذلك ارتفاع أسعار التصدير في السوق العالمية، إذ ارتفعت عوائد تصدير النفط من 111 8 مليون كرونة نرويجية سنة 1977 إلى 598 13 مليون كرونة نرويجية سنة 1978 إلى 993 21 مليون كرونة نرويجية سنة 1979، لتواصل في تزايدها بصورة سريعة ومستمرة منذ بداية الثمانينيات وهذا إلى غاية 1985، بحيث قفزت العوائد النفطية من 399 41 مليون كرونة نرويجية سنة 1980 إلى 380 85 مليون كرونة نرويجية سنة 1985. هذا ما يدل على أن الزيادة فاقت 50 % طيلة 05 سنوات فقط.

إن السبب الرئيسي لارتفاع العوائد النفطية في المدة المذكورة هو ارتفاع سعر النفط في السوق العالمية، فقد ارتفع سعر برميل النفط الخام الاسمي من 2,1 دولار للبرميل سنة 1970 إلى 36 دولار سنة 1980 ليواصل ارتفاعه إلى غاية سنة 1986.

لكن وابتداء من سنة 1986 عرفت العوائد النفطية انخفاضا رهيبا، وهذا بسبب الأزمة النفطية والتي كانت نتيجتها هبوط سعر النفط في السوق العالمية، فقد انخفض سعر برميل النفط الخام إلى 20 دولار للبرميل، إذ بلغت قيمة العوائد النفطية للنرويج في هذه السنة 077 53 مليون كرونة بعدما كانت قيمتها 380 85 مليون كرونة سنة 1985، لتواصل في الانخفاض لتسجل أدنى مستوى لها سنة 1988 بـ 513 48 مليون كرونة، لترتفع في السنة الموالية إلى 540 73 مليون كرونة.

ومما سبق نستنتج أن النرويج خلال هذه الفترة مرت بحقبتين تاريخيتين من سوء إدارة عوائد النفط. فالأولى: عندما كانت أسعار النفط مرتفعة في السبعينيات، حيث قامت الحكومة النرويجية بإنفاق الكثير من أموال النفط من خلال تبني سياسات مالية توسعية وكذلك تقديم دعم كبير للقطاعين الصناعي والزراعي، مما أدى إلى زيادة مستوى الأجور على مستوى الاقتصاد ككل وتدهور في ميزان المدفوعات، ولكن سرعان ما تحسن ذلك لأن الثورة الإيرانية دفعت بأسعار النفط من عشرة دولارات للبرميل إلى 40 دولارا.

أما الحقبة الثانية فكانت في النصف الأول من الثمانينات، حيث إن النمو الاقتصادي كان مدفوعا بالإنفاق الحكومي مما أدى إلى ارتفاع معدل التضخم وتوسع الائتمان المصرفي بشكل كبير .كذلك من أجل زيادة تنافسية صادراتها، قامت الحكومة بتخفيض عملتها الكرونة. ولكن، عندما تدهورت أسعار النفط العالمية إلى 20 دولار في سنة 1986 كان الاقتصاد ضعيفا لمواجهة الصدمة الاقتصادية، وبالتالي كانت النتيجة أزمة مصرفية استدعت إعادة رسملة وإنقاذ أكبر البنوك في النرويج.

2- المرحلة الثانية (1990-1999): عرفت العوائد النفطية خلال هذه المرحلة تحسنا ملحوظا مقارنة مع السنوات الفارطة، وهذا لما عرفته أسعار النفط من تحسن خلال هذه الفترة، وهذا ما سوف نوضحه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (03-08): قيمة العوائد النفطية خلال الفترة (1990- 1999) **الوحدة: مليون كرونة**

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994
قيمة الصادرات النفطية	88 540	96 301	97 136	104 069	106 440
السنوات	1995	1996	1997	1998	1999
قيمة الصادرات النفطية	113 230	156 690	163 674	118 304	161 397

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقرير الإحصائي للنرويج لسنة 2013، المرجع السابق.

من خلال الجدول نلاحظ أن العوائد النفطية للنرويج شهدت ارتفاعا تدريجيا، فارتفعت إلى مستوى 88 540 مليون كرونة سنة 1990، بعدما كانت سنة 1989 تبلغ 73 540 مليون كرونة- كما رأينا سابقا- لتواصل في ارتفاعها طوال فترة التسعينات إلى غاية سنة 1998 لتنخفض مجددا وتسجل ما قيمته 118 304 مليون كرونة، بعدما كانت سنة 1997 تبلغ 163 674 مليون كرونة، وهذا نتيجة الأزمة النفطية التي عاشتها السوق النفطية العالمية لسنة 1998، لتبدأ سنة 1999 في التحسن مجددا لتسجل قيمة 161 397 مليون كرونة، وهذا بسبب عودة أسعار النفط للارتفاع مجددا.

3- المرحلة الثالثة (2000-2012): تميزت هذه المرحلة بالارتفاع الكبير في أسعار النفط في السوق العالمية للنفط، هذا ما أدى إلى زيادة في العوائد النفطية لجميع الدول المصدرة للنفط عامة والنرويج خاصة، وهذا ما نوضحه من خلال الجدول الأتي:

الجدول رقم (03-09): قيمة العوائد النفطية خلال الفترة (2000-2012) **الوحدة: مليون كرونة**

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
قيمة الصادرات النفطية	306 624	301 613	264 842	287 642	337 310
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
قيمة الصادرات النفطية	427 927	498 355	479 948	620 514	465 111
السنوات	2010	2011	2012	_	_
قيمة الصادرات النفطية	480 508	562 366	604 434	_	_

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير الإحصائية السنوية للنرويج لسنوات مختلفة، المرجع السابق.

إن ما يبينه لنا الجدول هو التزايد الذي شهدته العوائد النفطية منذ مطلع القرن الحالي، ففي سنة 2000 بلغت قيمة العوائد النفطية 624 306 مليون كرونة نرويجية، بفارق قدر بـــ 227 145 [1] مليون كرونة عن السنة التي سبقتها، لتنخفض سنتي 2001 و2002 إلى 613 301 و842 264 مليون كرونة على التوالي، لتتجه العوائد النفطية بعد هذا الركود الذي عرفته سنتي 2001 و2002 مقارنة مع المستوى القياسي الذي سجلته سنة 2000 إلى الارتفاع، وهذا منذ سنة 2003 وإلى غاية 2008 وهي السنة التي سجلت فيها العوائد النفطيـــة أعلى مستوى لها، إذ قدرت بـــ 514 620 مليون كرونة، وكان هذا نتيجة مجموعة من الأسباب تم ذكرهـــا سابقا[2].

كما نلاحظ من خلال الجدول أيضا أن العوائد النفطية شهدت انخفاضا مجددا سنة 2009 بسبب انخفاض سعر النفط إلى مـــستوى 62 دولار ، لترتفـــع تـــدريجيا ســـنة 2010 إلى 508 480 مليـــون كرونـــة، ثم إلى 434 604 مليون كرونة سنة 2012.

وعموما ومن خلال رصدنا لتطور العوائد النفطية في النرويج طوال الفترة الممتدة من سنة 1977 وإلى غايـــة سنة 2012، نستنتج أن العوائد النفطية في النرويج هي الأخرى وكغيرها من الدول النفطية رهينة أسعار الـــنفط وتقلباتها في السوق العالمية للنفط، ترتفع العوائد النفطية بارتفاعها وتنخفض بانخفاضها، وهذا ما يؤدي إلى تـــأثر الاقتصاد الوطني نتيجة هذه التذبذبات التي تعرفها العوائد النفطية .

ولتجنب هذه التأثيرات الجانبية على الاقتصاد، قامت النرويج بإيجاد طريقة تحاول من خلالها اســـتغلال هـــذه العوائد النفطية أحس استغلال في زمن الرخاء، وهذا من أجل تفاديها للآثار السلبية علـــى اقتـــصادها في حالـــة

1- قيمة الصادرات النفطية لسنة 2000 مطروح منها قيمة الصادرات النفطية لسنة 1999.

2- أنظر الصفحة: 165- 166.

انخفاض عوائدها النفطية بسبب عوامل خارجية خارجة عن إرادتها، وهذا ما سوف نحاول التطرق إليه في المبحث الموالي.

المبحث الثاني: تجربة النرويج في مجال استخدام العوائد النفطية.

بعد أن أصبحت النرويج من الدول المصدرة للنفط في العالم، ومع التغيرات الكبيرة التي شهدتها السوق النفطية نتيجة ارتفاع أسعار النفط، بدأت النرويج في استقبال إيرادات مالية ضخمة من القطاع النفطي والتي كان لها الأثر الفعال على الاقتصاد النرويجي، هذا ما أدى بالحكومة النرويجية إلى التفكير في كيفية الاستفادة من هذه العوائد بطرق تضمن لها الاستمرار باستغلالها على المدى الطويل، فكانت الطريقة الوحيدة لذلك هي استثمار هذه الفوائض المالية في الأسواق المالية، ومن أجل تنفيذ ذلك، قررت الحكومة النرويجية إنشاء صندوق يتم فيه جمع هذه الأموال ومن ثم إعادة توظيفها لتدر عليها بعوائد مضاعفة، تضمن من خلالها حقوق الأجيال القادمة من هذه الثروة النابضة، وهذا ما سوف ندرسه في هذا المبحث.

المطلب الأول: ماهية صندوق الثروة النرويجي.

إن اعتماد النرويج على إيرادات القطاع النفطي منذ اكتشافه في جميع استثماراتها، هذا ما جعل البلد رهن العوائد النفطية، وخوفا من التغيرات الكبيرة التي يعيشها هذا المورد في السوق العالمية بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى، فكان للنرويج تجربة في توظيف العوائد النفطية عن طريق إنشاء صندوق سيادي.

إذ تعتبر تجربة النرويج في استخدام العوائد النفطية عن طريق الصندوق السيادي من أنجح التجارب في هذا المجال حسب خبراء صندوق النقد الدولي، وهذا ما سوف نعالجه في هذا المطلب من خلال التعريف بهذا الصندوق أولا ثم التطرق إلى أهم آلية عمل وإستراتيجية هذا الصندوق.

1- **نشـــأة صندوق الثروة النرويجي:** لقد اعتمد البرلمان النرويجي القانون رقم 36 المتعلق بـــصندوق الـــنفط الحكومي النرويجي يوم 22 جوان 1990. وتنفيذا لهذا القانون "قام رئيس الـــوزراء النرويجـــي **"Gro Harlem Brundtland** "بتأســـيس صـــندوق الـــنفط الحكـــومي **The Fund pétroleum** وقال بهذه المناسبة: " **لكي نتجنب إنفاق النقود بالسرعة التي حصلنا فيها عليها فينبغي أن تستفيد أجيالنـــا القادمة أيضا من ثروات بلادنا النفطية، وأعلم جيدا أيها النرويجيون أنكم على يقين من أنكم تدركوا بـــأن النفط والغاز هي من المصادر المستنفدة التي لن تبقى للأبد"** [1].

ويتمثل دخل الصندوق في "صافي التدفق النقدي المركزي للحكومة من النشاطات النفطية، إضافة إلى العائد من استثمارات الصندوق. كما تصب عوائد خوصصة شركة شتات أويل في الصندوق، وتتضمن المصروفات تحويلا سنويا إلى وزارة المالية يتوافق ومبلغ عوائد النفط المطبقة في الموازنة المالية لتغطية العجز غير نفطـــي، إضـــافة إلى التكاليف الإدارية للصندوق"[2].

1-1- أسباب إنشاء الصندوق:

إن إنتاج النفط في النرويج منذ مطلع سبعينات القرن الماضي، وكذا ما شهدته السوق النفطية الدوليـــة مـــن ارتفاع في أسعار النفط في سنتي 1973-1974، أدى بالحكومة النرويجية إلى الحصول على إيرادات كبيرة من هذا القطاع الحديث العهد على الاقتصاد النرويجي، وتحول تلك الإيرادات مباشرة إلى الميزانية العامة للدولة، هذا

1- عبد الغني دادن، هشام غربي، التأهيل البيئي للدول النامية النفطية وأولية تقدم وتيرة التنمية الاقتصادية، مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات، الطبعة الثانية: نمو المؤسسات و الاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي و تحديات الأداء البيئي، المنعقد بجامعة ورقلة، الجزائر، يومي 22 و 23 نوفمبر2011 ، ص 758.

2- أويستن نورينج، المرجع السابق، ص 218.

ما أدى إلى زيادة الإنفاق الحكومي بشقيه الاستثماري والتشغيلي، وترتب على ذلك انخفاض في القدرة التنافسية لصادرات البلد، ضف إلى ذلك ارتفاع سعر صرف الكرونة النرويجية اتجاه عملات بلدان الجوار.

ومع ذلك استمرت الحكومة النرويجية في سياستها التوسعية مدعومة بالإيرادات النفطية إلى غاية 1986، وهي السنة التي سجلت فيها أسعار النفط انخفاضا حادا، والتي لم تتحسن لغاية 2009، هذا ما جعل حكومة النرويج تتخبط في الخطط المستقبلية المقررة للإنفاق العام و الميزانية العامة.

وعلى أساس ذلك، اتخذ قرار من قبل البرلمان والحكومة النرويجية، على أن لا يتم إدخال إيرادات النفط المتحققة في زمن انتعاش أسعاره في السوق الدولية، وإنما يتم اقتطاع جزءاً من هذه الإيرادات الغير متوقعة وإيداعها بصندوق خاص، ولكن حصلت بعض التقاطعات عن حجم الإيرادات الفائضة، وكيفية تحديدها الأمر الذي أدى إلى أن يتم إيداع جميع إيرادات النفط في هذا الصندوق سواءً انتعشت أسعار النفط أم لا، لكي يجنب اقتصاد البلد من الآثار السلبية الناتجة عن إيرادات الموارد الطبيعية والمتمثلة بالأساس بالمرض الهولندي.

ومن هنا تم إنشاء صندوق الثروة النرويجي سنة 1990، ليكون هذا الصندوق داعماً لإدارة طويلة الأجل لإيرادات القطاع النفطي، والعمل على تراكم الأصول المالية الحكومية من أجل التعامل مع الالتزامات المالية الكبيرة في المستقبل، والمتعلقة بمتطلبات الإنفاق العام في مجال التقاعد وشيخوخة السكان والرعاية الصحية [1].

1-2- تطور صندوق الثروة النرويجي: مر صندوق الثروة النرويجي منذ نشأته سنة 1990 وإلى سنة 2012 بمجموعة من المراحل نوجزها فيمايلي[2]:

1- محمد حسين الجبوري وآخرون، التجربة النفطية في النرويج وإمكانية تطبيقها في العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد الثالث، العدد العاشر، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2014، ص- ص 150-151.

2- norges bank (investement management), www.nebim.no/ en/ the fund/ history: 03/06/2015.

1990: البرلمان النرويجي يمرر قانون لإنشاء صندوق النفط الحكومي، وتهدف الخطة إلى نقل بانتظام رأس المال من عوائد النفط إلى الصندوق.

1996: تحويل أول قسط من وزارة المالية إلى الصندوق، بحيث تستثمر هذه الأموال بنفس الطريقة التي يتم بها استثمار احتياطات النقد الأجنبي للبنك المركزي النرويجي.

1997: يتم استثمار أموال الصندوق بالكامل في السندات الحكومية. والتقرر الوزارة استثمار 40% من الصندوق في الأسهم.

1998: في 01 جانفي 1998 تم منح إدارة الصندوق إلى بنك الاستثمار النرويجي، نيابة عن وزارة المالية. كما أمرت إدارة بنك الاستثمار النرويجي بتحويل 40 % من محفظة سندات الصندوق في الأسهم خلال النصف الأول من سنة 1998.

2000: تم إضافة خمسة أسواق ناشئة لمؤشر أسهم الصندوق.

2002: تضاف السندات وشركات أوراق مالية لمؤشر الدخل الثابت القياسي للصندوق.

2004: وضعت مبادئ توجيهية أخلاقية للصندوق.

2006: تغيير اسم صندوق النفط الحكومي إلى صندوق معاشات التقاعد الحكومي العالمي.

2007: قررت وزارة المالية زيادة حصتها في الصندوق من استثمارات الأسهم من 40 % إلى 60 %.

2008: إضافة وزارة المالية للعقارات في المكونات الاستثمارية للصندوق، مع حصة لا تتجاوز 05 % من إجمالي الأصول. كما يتم تضمين كافة الأسواق الناشئة في مؤشر السوق القياسي (مؤشر الأسهم المرجعي).

2009: تحقيق استثمارات الصندوق لعائد قياسي يقدر بـ 25,6 % من القيمة السوقية للمحفظة الاستثمارية للصندوق.

2010: وزارة المالية تعطي تفويضا لاستثمار ما نسبته 05 % من الصندوق في القطاع العقاري من خلال تخفيض مماثل في حيازات ذات دخل ثابت.

2011: الصندوق يقوم بأولى الاستثمارات العقارية.

2012: وزارة المالية تعلن عن خطط لخفض تدريجيا حصة المقتنيات الأوروبية إلى حوالي 40 % من الأموال، وزيادة الاستثمارات في الأسواق الناشئة إلى 10 %.

وبعد التطرق إلى أهم المراحل التي مر بها الصندوق نستنتج أن الصندوق ينمو بشكل أسرع مما كان متوقعا، بسبب التحويلات الرأسمالية الكبيرة من وزارة المالية، وذلك نتيجة لارتفاع أسعار النفط خاصة في الفترة الممتدة من 2000 وإلى غاية 2008، وهل التي حطمت فيها أسعار النفط الرقم القياسي في تاريخها، وهذا ما سيبينه لنا الجدول الآتي:

الجدول رقم (03-10): تطور قيمة صندوق الثروة النرويجي خلال الفترة (1996-2013)

السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001
قيمة الصندوق (مليار كرونة)	46	113	172	222	386	614
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007
قيمة الصندوق (مليار كرونة)	609	845,3	1 016	1 399	1 784	2 019
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
قيمة الصندوق (مليار كرونة)	2 275	2 640	3 077	3 312	3 816	5 038

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على أعداد مختلفة من تقارير صندوق المعاشات الحكومي الإجمالي النرويجي لسنوات مختلفة.

2- أهداف الصندوق: كانت الغاية من وراء إنشاء الصندوق مايلي:

- ❖ تمكين البلاد من إجراء سياسة مالية متحفظة، لمواجهة آثار تراجع إنتاج النفط.
- ❖ معالجة آثار الشيخوخة من سكانها، بما في ذلك ارتفاع النفقات المتعلقة بدفع المعاشات التقاعدية[1].
- ❖ حماية الاقتصاد غير النفطي من تقلبات الأسعار النفط[2].
- ❖ يعمل كأداة لإدارة التحديات المالية المترتبة عن الشيخوخة السكانية والانخفاض المتوقع في الإيرادات النفطية.
- ❖ جعل استخدام عوائد النفط في الحكومة المركزية ميزانية الحكومة مرئية بسهولة.
- ❖ يشكل صندوق النفط حاجز ضد التقلبات في الإيرادات من الأنشطة البترولية.
- ❖ أداة للتعامل مع التحديات طويلة الأجل لموارد المالية للدولة [3].

3- تنظيم صندوق الثروة النرويجي: يتميز تنظيم صندوق الثروة النرويجي بتقسيم واضح للأدوار والمسؤوليات بين مختلف الهيئات المكلفة بإدارة ومراقبة نشاط الصندوق، بحيث يعتمد نظام الرقابة والإشراف والتسيير لصندوق الثروة السيادي على تدخل ثلاثة هيئات هي[4]:

1 - Albert Yama Nkounga , Les Fonds Petroliers, library.fes.de/ files/iez/02115/nkounga2.pdf, 31/07/2014.

2 - Caroline Bertin Delacour, Les fonds souverains ces nouveaux acteurs de l'économie mondiale, Groupe Eyrolles, 2009, Paris cedex 02, p 194.

3- norges bank investment management, The Norwegian Government Petroleum Fund Annual Report 1998, p04.

4- norges bank investment management, The Norwegian Government Petroleum Fund Annual Report 2009, p10.

أولا- البرلمان النرويجي « Stortinget »: وتتمثل مهامه في:

-إصدار قوانين وتشريعات محددة لأهداف ومهام وكيفية إدارة صندوق المعاشات الحكومي الإجمالي.

-مراقبة ومساءلة وزارة المالية باعتبارها الجهة المالكة للصندوق وإجبارها على تقديم تقرير سنوي حول كيفية وأداء الصندوق.

ثانيا- وزارة المالية: تعتبر الهيئة المالكة للصندوق وهي مكلفة بالوظائف التالية:

-إصدار تعليمات وتوجيهات خاصة بكيفية إدارة الصندوق.

-إعداد استراتيجيه استثمار لأصول الصندوق عن طريق تكوين محفظة استثمار مرجعية تتضمن أنواع الأصول المالية المستثمر فيها، وأماكن استثمار هذه المحفظة، و إلزام الهيئة المسيرة على الالتزام بها.

-إعداد مبادئ أخلاقية لاستثمارات الصندوق والعمل على إقصاء الشركات المخالفة لهذه المبادئ من استثمارات الصندوق.

-تقديم تقرير سنوي للبرلمان يتضمن تقييم سياسات إدارة و أداء الصندوق.

-إلزام الجهة المسيرة" البنك المركزي "بتقديم تقارير فصلية وسنوية حول أداء استثمارات الصندوق مع إعلامها للرأي العام ووسائل الإعلام.

-القيام بعملية المراجعة والتدقيق وتقييم فعالية تسيير البنك المركزي للصندوق عن طريق الاستعانة بمنظمات استشارية مستقلة.

ثالثا- البنك المركزي: بنك النرويج **« Norges Bank »** يعتبر الجهة المسيرة للصندوق وهو مسؤول أمام وزارة المالية مكلف بالوظائف التالية:

-العمل على تحقيق أكبر عائد ممكن لاستثمارات الصندوق مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر المصاحبة لهذه الاستثمارات.

-الالتزام بإستراتيجية الاستثمار المعتمدة من طرف وزارة المالية والعمل على تقليص هامش الخطأ والانحرافات المعيارية بين محفظة الاستثمار الفعلية للصندوق والمحفظة المرجعية المعتمدة من قبل وزارة المالية.

-إعداد نظام لقياس مختلف أنواع المخاطر المصاحبة لاستثمارات الصندوق.

وذلك وفق الشكل التالي:

الشكل رقم (03-01): الهيئات المكلفة بتسيير صندوق الثروة النرويجي

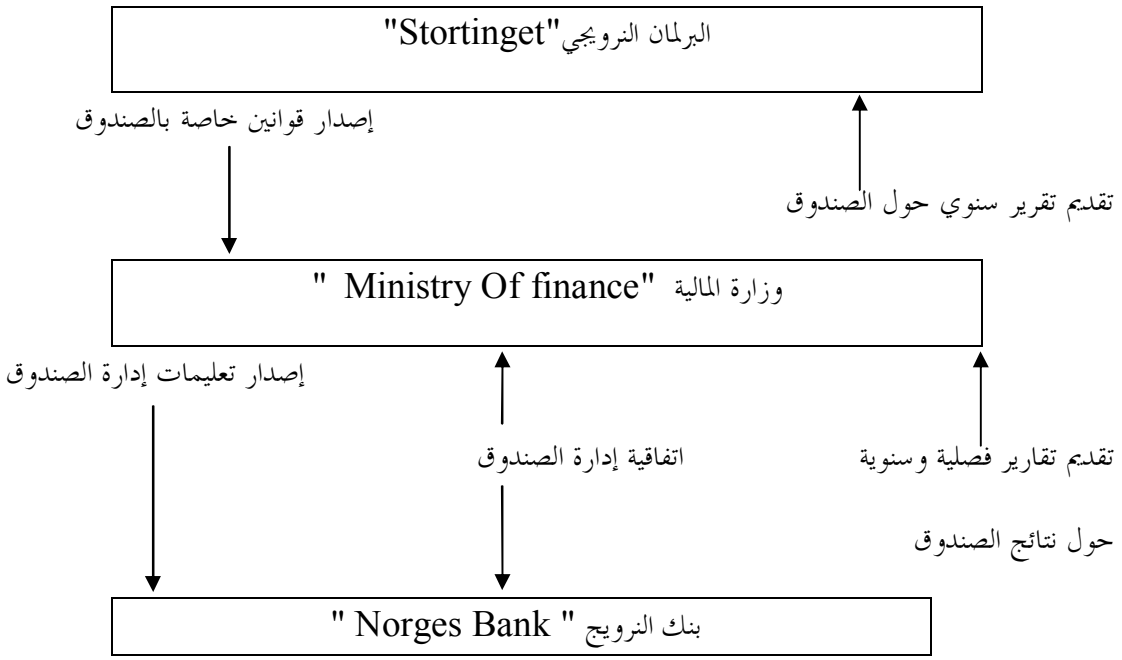

Source : norges bank investment management, The Norwegian Government Petroleum Fund Annual Report 2009, p10.

3-1- الرقابة على الصندوق: يتميز تنظيم صندوق الثروة النرويجي بتقسيم واضح للأدوار والمسؤوليات بين مختلف الهيئات المشرفة على إدارة ومراقبة نشاط الصندوق.

بحيث يخضع صندوق الثروة النرويجي، أو كما يسمى بصندوق المعاشات الحكومي الإجمالي لعدة مستويات مختلفة من الرقابة، وهذا بهدف التخلص من الممارسات الغير قانونية التي قد تمارس على الصندوق.

والرقابة الممارسة على الصندوق هي رقابة سلمية تبدأ من الهرم إلى القاعدة، تبدأ من البرلمان ثم وزارة المالية فالبنك المركزي النرويجي، وهي نوعان خارجية تمارسها الهيئات العامة على بعضها البعض، وداخلية تمارسها الهيئة الواحدة على فروعها.

وتمارس هذه الرقابة على النحو التالي:

يقوم البرلمان بممارسة رقابة صارمة على وزارة المالية، من خلال التقارير الدورية المقدمة من طرف وزارة المالية للبرلمان، والذي يعتبر الجهة الوحيدة التي لها صلاحية تعديل أو إلغاء القواعد المسيرة للصندوق، كما أنه لا يمكن للحكومة ممثلة في وزارة المالية التصرف في موارد الصندوق دون موافقة البرلمان.

كما تقوم وزارة المالية هي الأخرى بممارسة رقابة بصفتها مالكة الصندوق والمشرفة عليه على البنك المركزي النرويجي بصفته مسيرا للصندوق عن طريق الوحدة المكلفة بإدارة استثمارات الصندوق والمسماة بـ" بنك إدارة الاستثمار النرويجي" (NBIM) «norges bank investment management» وهي وحدة مستقلة داخل البنك المركزي، التي تخضع هي بدورها إلى رقابة داخلية من طرف البنك المركزي، وذلك في شكل تقارير تقدمها على وضعية الصندوق.

ولإضفاء المزيد من الشفافية والوضوح على إدارة الصندوق، فإن جميع الهيئات المذكورة سابقا مطالبة بنشر وإعلان مختلق القوانين والتقارير الخاصة بالصندوق للرأي العام، وذلك عن طريق مواقعها الإلكترونية الرسمية وكذا وسائل الإعلام المختلفة.

3-2- الهيكل التنظيمي للصندوق: لقد عهدت وزارة المالية إدارة الصندوق إلى البنك المركزي النرويجي، الذي قام هو أيضا بإنشاء وحدة مستقلة بداخله لتتناول شؤون الصندوق، أطلق عليها اسم بنك إدارة الاستثمارات النرويجي **" NBIM"** مكلف بالإدارة المباشرة لاستثمارات الصندوق، بحيث يتكون هذا البنك من مجموعة من الأجهزة تتمثل فيمايلي:

الشكل رقم (03-02): الهيكل التنظيمي لبنك إدارة الاستثمارات النرويجي" NBIM"

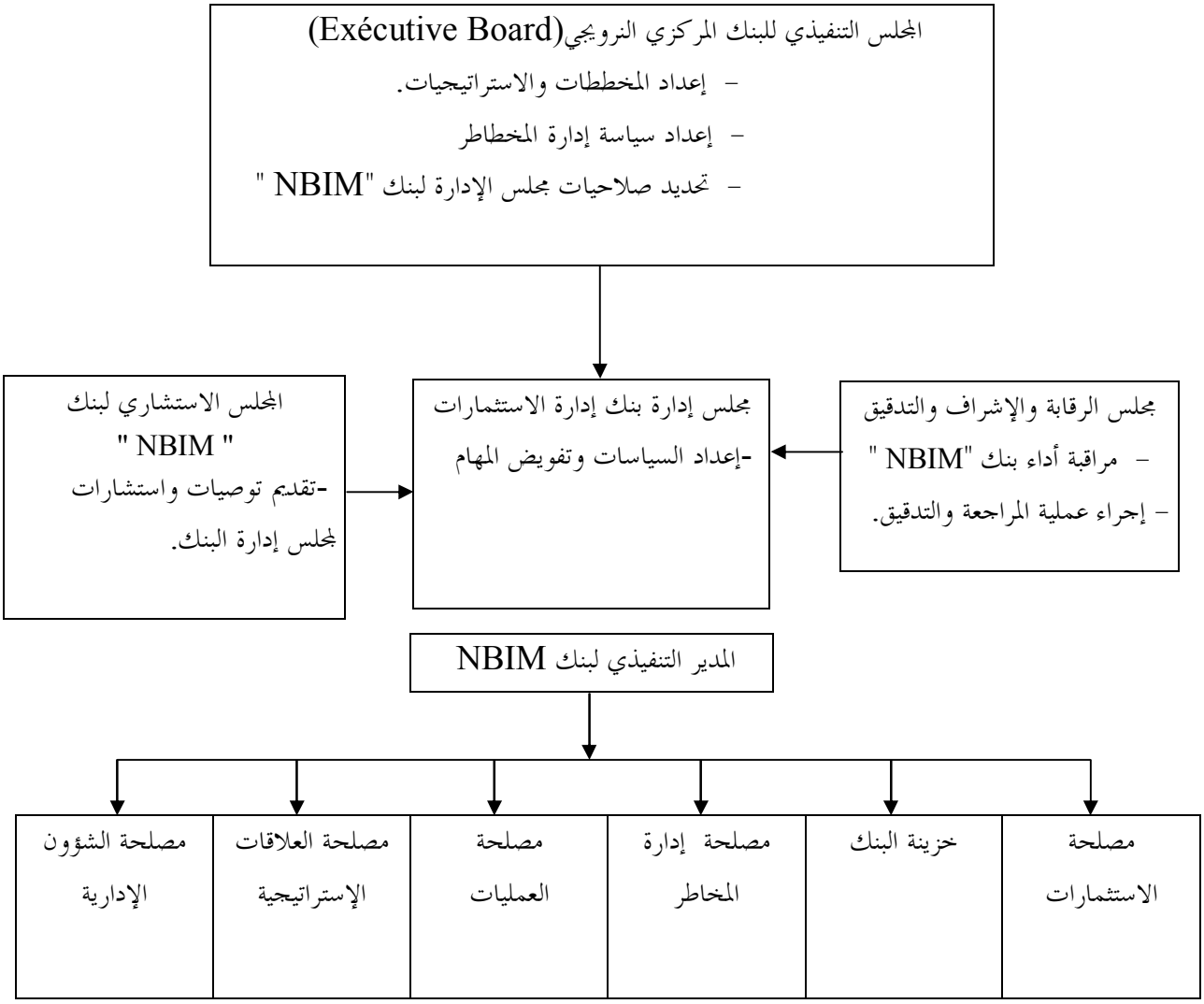

Source : NBIM Annual Report, Ibid, P: 08 ,59.

من خلال الشكل السابق سوف نتعرف على كل جهاز على حدا وذلك كمايلي[1]:

أولا- المجلس التنفيذي"Exécutive Board" : يتكون من سبعة أعضاء برئاسة محافظ البنك المركزي، ويعتبر المجلس التنفيذي الهيئة المسئولة عن مختلف عمليات بنك النرويج المركزي، بحيث يقوم المجلس بإعداد المخططات والإستراتيجيات الخاصة بأنشطة بنك إدارة الاستثمارات "NBIM "، بالإضافة إلى إعداد المبادئ المحددة لكيفية إدارة المخاطر على مستوى بنك إدارة الاستثمارات ويحدد مهام وصلاحيات مجلس إدارة البنك.

1 - NBIM Annual Report, Ibid, P: 08,09.

ثانيا- المجلس الاستشاري " Advisory Council " : تم تأسيسه من قبل المجلس التنفيذي في سنة 2002، و يتكون من أربعة خبراء دوليين يقوم بتقديم استشارات لمجلس إدارة البنك لتحسين مستوى إدارة استثمارات البنك.

ثالثا- مجلس الرقابة " Supervisory Council" : يتكون من خمسة عشر عضو يتم تعيينهم من قبل البرلمان، تتمثل مهمته في مراقبة العمليات والأنشطة التي يقوم بها بنك**" NBIM"** ومدى مطابقتها للقوانين والأنظمة المراجعة، والتدقيق والمصادقة على القوائم المالية السنوية للبنك، بالإضافة إلى المصادقة على ميزانية البنك.

رابعا- المجموعة القيادية للبنك " Leader Group " : تتكون من مختلف الإطارات المكلفة بتنفيذ سياسات واستراتيجيات البنك، وتضم هذه المجموعة المدير التنفيذي للبنك بالإضافة إلى رؤساء مصالح الاستثمارات الخزينة، إدارة المخاطر، العمليات، العلاقات الإستراتيجية، الشؤون الإدارية.

تسمح القواعد المنظمة لاستثمارات بنك " **NBIM** " بإمكانية الاستعانة بمؤسسات وهيئات خارجية لإدارة الاستثمارات، حيث يمنح البنك تفويض لهذه الجهات بإدارة جزء من المحفظة الاستثمارية للصندوق بالنظر لخبرتها في هذا المجال، ومن أجل تعظيم العوائد والتقليل من المخاطر المصاحبة لعملية الاستثمار[1]، كما يتوفر بنك إدارة الاستثمارات على أربع مكاتب فرعية في كل من نيويورك الأمريكية، لندن، شنغهاي بالصين، وفي سنغافورا، كما يوظف البنك 450 موظفا من 31 دولة [2].

1 - NBIM Annual Report, Ibid, P:57.

2 - norges bank (investement management), www.nebim.no/ en/organisasjonen / misjon-og-verdier/: 20/06/2015.

المطلب الثاني: آلية عمل واستراتيجيات صندوق الثروة النرويجي.

إن صندوق الثروة النرويجي يعمل وفق آلية معينة حددها أخصائيون في هذا المجال، وكذا وفق إستراتيجيات محددة بدقة، وهذا من أجل الاستخدام الجيد لموارده بما يضمن خدمة الأجيال القادمة في ذلك.

1- آلية عمل صندوق الثروة النرويجي.

من أجل معرفة آلية عمل صندوق الثروة النرويجي يجب علينا أولا الوقوف على أهم المبادئ الأساسية التي وضعت للصندوق، بحيث تتمثل هذه المبادئ فيمايلي[1] :

- يشمل دخل الصندوق كل عوائد النفط، وكذلك ربح الاستثمارات التي يقوم بها الصندوق.

- لا يسمح للحكومة في أي سنة من سحب أية أموال من الصندوق تزيد على النقص في ميزانية الدولة غير النفطية (أي الميزانية باستثناء كل ما يتعلق بصناعة النفط).

- كقاعدة عامة، اتفقت عليها الأكثرية من السياسيين في البلد، يجب أن لا يتجاوز النقص في الميزانية تحت الظروف الاعتيادية نسبة تزيد على 4 % من الربح السنوي من الاستثمارات التي يتولاها الصندوق.

ويتضح مما ورد أعلاه، أن الصندوق في الواقع هو جزء لا يتجزأ من الميزانية، وما يحول إليه في النهاية مجموع الفائض من الميزانية العامة، بما في ذلك عوائد النفط.

وتحويل الأموال للميزانية يكون سنويا ولا يزيد على 4 % من الربح السنوي الصافي، كما أن أموال الصندوق لا تستثمر إلا في الخارج. وهذا وفق تعليمات هامة وضعتها وزارة المالية للعمل في الصندوق وهي الآتي[2]:

- الصندوق مخول في استثمار أمواله خارج النرويج فقط . ولا يجوز الاستثمار داخل النرويج.

1- فاروق قاسم، النموذج النرويجي- إدارة المصادر البترولية-، سلسلة عالم المعرفة، العدد 373، الكويت، مارس 2010، ص 409.

2- فاروق قاسم، المرجع السابق، ص 410.

- يجب أن يسعى الصندوق إلى تحقيق أعلى ربح ممكن مع أقل مجازفة.

- يجب أن لا تتجاوز نسبة الاستثمار في الأسهم التجارية 45 % من كل الاستثمارات. ومن المحتمل زيادة هذه النسبة إلى 25 % في المستقبل.

- على الصندوق تحاشي المشاريع التي تسيء إلى حقوق الإنسان، والابتعاد عن الرشوة، أو الإساءة إلى البيئة، وذلك للمحافظة على سمعة البلد.كاستبعاد كوريا الجنوبية بقرار من وزيرة المالية النرويجية سنة 2006 من استثمارات الصندوق، نظرا لقيام الشركة المستفيدة من تمويل الصندوق في إنتاج القنابل العنقودية [1].

- تتوزع الاستثمارات جغرافيا بين أوربا 50 % ، أمريكا مع إفريقيا 30 % وآسيا مع أوقيانيا 10 % .

- تكون الإيداعات الثابتة 60 % من استثمارات الصندوق. وقد تخفض النسبة إلى 40 % ، وهي موزعة كالآتي : أوربا 60 %، أمريكا مع إفريقيا 35% وآسيا مع أوقيانيا 05 %.

ومن هنا يمكن لنا رصد كيفية عمل الصندوق مع أدوات السياسة المالية من إيرادات ونفقات وميزانية وذلك من خلال الشكل أدناه:

1- زواري فرحات سليمان، المرجع السابق، ص 204.

الشكل رقم (03-03): علاقة صندوق الثروة النرويجي بالميزانية العامة

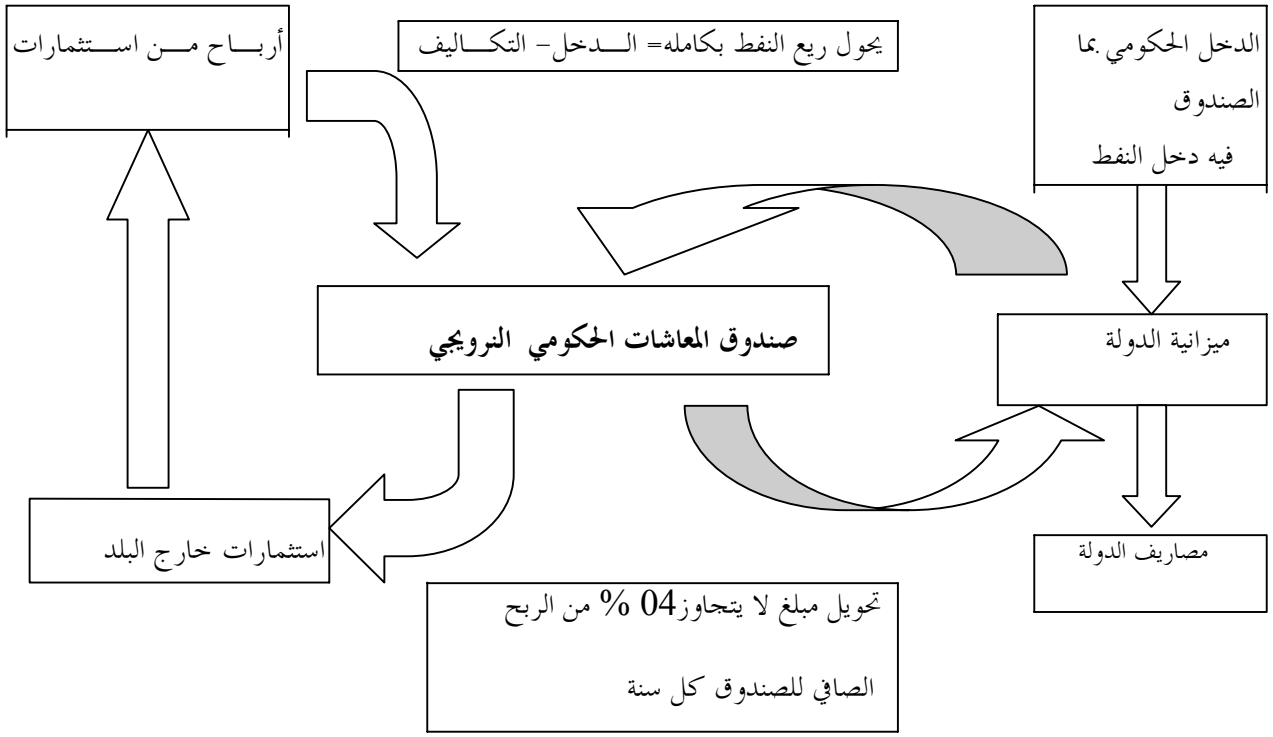

المصدر: فاروق قاسم، المرجع السابق، ص 410.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن هناك علاقة وطيدة بين كل من صندوق الثروة النرويجي وبين الإيرادات والنفقات العامة للدولة النرويجية.

1- بالنسبة الإيرادات: إن صلة الصندوق بالإيرادات العامة للدولة تكمن في جانبين: فالجانب الأول: يقوم الصندوق فيه بالدور المستلم للإرادات العامة، وبالتحديد تلك المتأتية من قطاع النفط، والتي تشكل نسبة كبيرة من الإيرادات العامة للدولة، أما الجانب الثاني فيقوم الصندوق فيه بدور المكون أو الجامع للإيرادات العامة المتولدة عن قيامه بالاستثمار خارج البلد وذلك في الأسواق النقدية والمالية العالمية.

2- بالنسبة للنفقات: يحكم علاقة الصندوق بالنفقات العامة للدولة البعد الزمني (القصير الأجل و الطويل الأجل). فمن ناحية قصير الأجل فنجد أن الصندوق يعمل كمول للعجز الذي قد يصيب الميزانية العامة كما هو مبين في الشكل (03- 03)، أما من ناحية طويل الأجل فإنه يعمل على تغطية وتمويل النفقات العامة في المستقبل

للأجيال القادمة، وذلك من خلال الدور الادخاري الذي يقوم به هذا الأخير، وهذا بعد النـــضوب التـــدريجي للاحتياطات المؤكدة من النفط، وهذا ما يوضحه لنا الشكل الآتي:

الشكل رقم (03– 04): آلية عمل الصندوق في الأجل الطويل

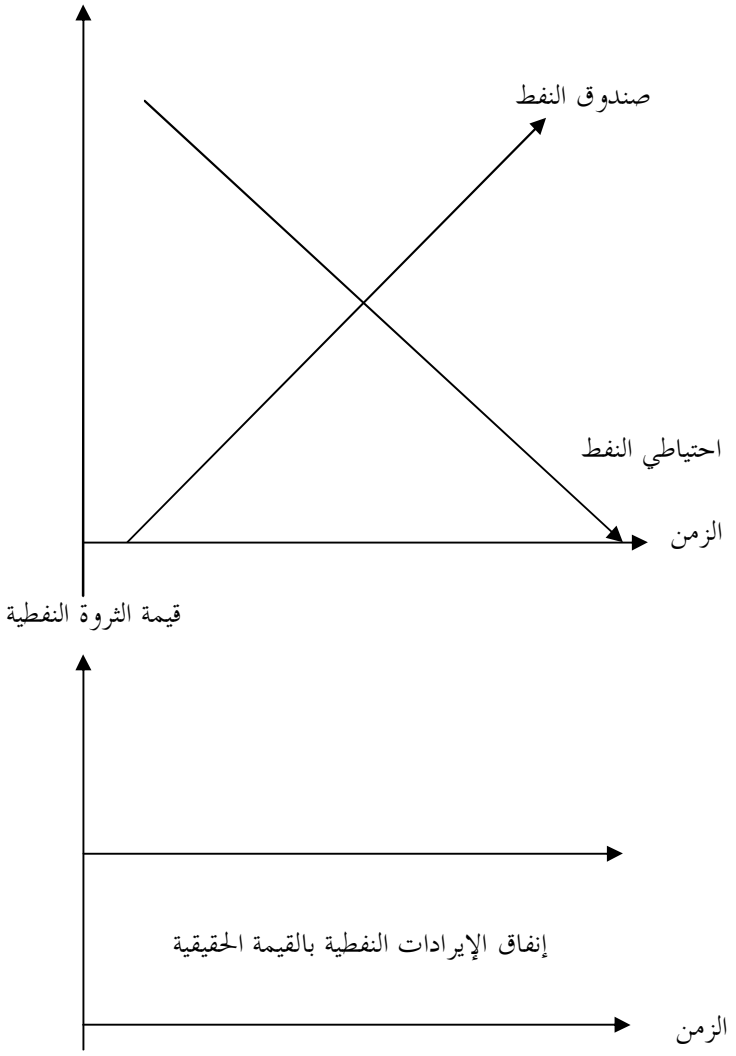

(*) قيمة الثروة النفطية = (احتياطيات النقط + صندوق النفط)

المصدر: محمد حسين الجبوري وآخرون، المرجع السابق، ص 154.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن الأساس هو إيرادات النفط، والتي تعمل (أي الأصول المتراكمة) على ضمان مورد ثابت لتغطية النفقات العامة في المستقبل، من خلال قيام الصندوق بتمويل هذا الإنفاق أثناء وبعد النضوب التدريجي لاحتياطيات النفط المؤكدة للبلاد.

إن احتياطيات النفط تنضب مع مرور الزمن والمتمثلة هنا بالمستقيم ذو الميل السالب، بينما نلاحظ إن أصول صندوق النفط هي في تراكم مستمر، والمتمثلة هنا بالمستقيم ذو الميل الموجب، ولكننا نجد إن قيمة الثروة النفطية (احتياطيات النفط + صندوق النفط) وعملية إنفاقها تكون مستقرة ولفترة زمنية طويلة، حيث مثلت هنا بالمستقيم الأفقي في الجزء السفلي من الشكل البياني. وبالتالي عملت الحكومة على إحداث توزيع عادل للثروة النفطية بين الأجيال من ناحية وعلى ضمان تدفق إيرادات ثابتة ومعزولة بشكل تام عن القطاع النفطي من ناحية أخرى[1].

2- استراتيجيات صندوق الثروة النرويجي.

إن النشاط الرئيسي لصندوق الثروة النرويجي هو الاستثمار في الأسواق النقدية والمالية الدولية وبمختلف أدوات كلا السوقين، وهذا وفق إستراتيجية محددة تضعها وزارة المالية لكونها الهيئة المكلفة بإعداد إستراتيجية استثمار أصول الصندوق، بحيث يتم تطبيق هذه الإستراتيجية عن طريق بنك النرويج بصفته المسير الفعلي للصندوق، مع الإشارة إلى أن هذه الإستراتيجية ليست ثابتة وإنما هي متغيرة وفقا للظروف الاقتصادية السائدة.

ويرجع سبب استثمار أموال الصندوق خارج النرويج نظرا لكثافة هذه الأموال وصعوبة احتوائها من طرف السوق النرويجي وهذا نظرا لصغر حجمه، وضخ أي زيادة مالية فيه قد تؤدي إلى إصابته بلعنة الموارد .

1- محمد حسين الجبوري وآخرون، المرجع نفسه، ص- ص 154- 155.

ويخضع صندوق الثروة النرويجي وكما رأينا سابقا إلى رقابة البرلمان في سياسته الاستثمارية، هذا ما أضفى المزيد من الشفافية في إدارة واستثمار أموال الصندوق. وترتكز هذه الإستراتيجية على مجموعة من المبادئ نوجزها فيمايلي[1]:

- اقتصار نشاط الصندوق على الاستثمار في الأسواق الخارجية ومنع الاستثمار في أصول الشركات النرويجية، وهي الشركات التي يقع مقرها في النرويج مهما كان مجال عملها داخلي أو خارجي.

- تحديد مكونات المحفظة الاستثمارية والأماكن الجغرافية لاستثمارات الصندوق.

- إعداد محفظة استثمار مرجعية للصندوق وإلزام البنك المركزي بضرورة التقيد بها من أجل التقليل من المخاطر المصاحبة لاستثمارات الصندوق.

- إضفاء الطابع الأخلاقي على استثمارات الصندوق بالامتناع عن الاستثمار في الشركات والبلدان التي تنتهك مجموعة من المبادئ الأخلاقية المحددة سلفا من طرف الحكومة.

وتتكون المحفظة الاستثمارية من السندات الحكومية والتي تمثل من 30 إلى 50 % من المحفظة، بالإضافة إلى الأسهم بنسبة تتراوح من 50 إلى 70 % من المحفظة الاستثمارية، موزعة على كل من أوروبا، إفريقيا وأمريكا، ومنطقة آسيا والمحيط الهادي.

ولكن تركيبة محفظة الصندوق لم تكن على نسق واحد منذ مزاولته لنشاطه سنة 1996، إذ طرأت تغيرات إستراتيجية مهمة عليها نوجزها وفق الترتيب الزمني لها كمايلي[2]:

1- بوفليح نبيل، دور الذكاء الاقتصادي في تحسين أداء صناديق الثروة السيادية "صندوق الثروة السيادي النرويجي نموذجا "، الملتقى الدولي السادس حول الذكاء الاقتصادي والتنافسية المستدامة في منظمات الأعمال الحديثة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 06 و07 نوفمبر 2012، ص08.

2 - Norges Bank Investment Management Ibid, p: 10.

1996-1998: بدأ النشاط الاستثماري للصندوق بالاستثمار في السندات، حيث أن مكونات المحفظة في هذه الفترة كانت 100 % سندات.

1998: إضافة الاستثمار في الأسهم إلى المحفظة الاستثمارية مع تعديل مكوناتها لتصبح 60 % سندات، 40 %أسهم.

2007: تعديل مكونات المحفظة الاستثمارية للصندوق لتصبح 60 % أسهم، 40 % سندات.

2010: إضافة عنصر جديد للمحفظة الاستثمارية يتمثل في الاستثمار في الأصول العقارية مع تعديل مكونات المحفظة على النحو التالي :الأسهم 60%، السندات 35 %، العقارات05% .

أما فيما يخص المحفظة الاستثمارية المرجعية، فهي عبارة عن محفظة معيارية أو نموذجية يتم إعدادها مسبقا من طرف وزارة المالية، بهدف تحقيق محفظة استثمار مثلى، وهي المحفظة التي تحقق أكبر عائد بأقل خطر ممكن، علما أن بنك النرويج ملزم بتكوين محفظة استثمار فعلية للصندوق مطابقة للمحفظة المرجعية المعتمدة من قبل وزارة المالية مع السماح بهامش خطأ أو بانحراف معياري في حدود ± 1,5% ، إذ يجب أن لا يتجاوز الفرق بين مكونات محفظة الاستثمار الفعلية والمحفظة المرجعية المجال المحدد سلفا، تتكون محفظة الاستثمار المرجعية من محفظة مرجعية للسندات بنسبة 40 % ، ومحفظة مرجعية للأسهم بنسبة 60 % موزعة على عدة مناطق جغرافية كما هي مبينة في الشكل الآتي:

الشكل رقم (03-05): التوزيع الجغرافي لاستثمارات المحفظة المرجعية لصندوق الثروة النرويجي

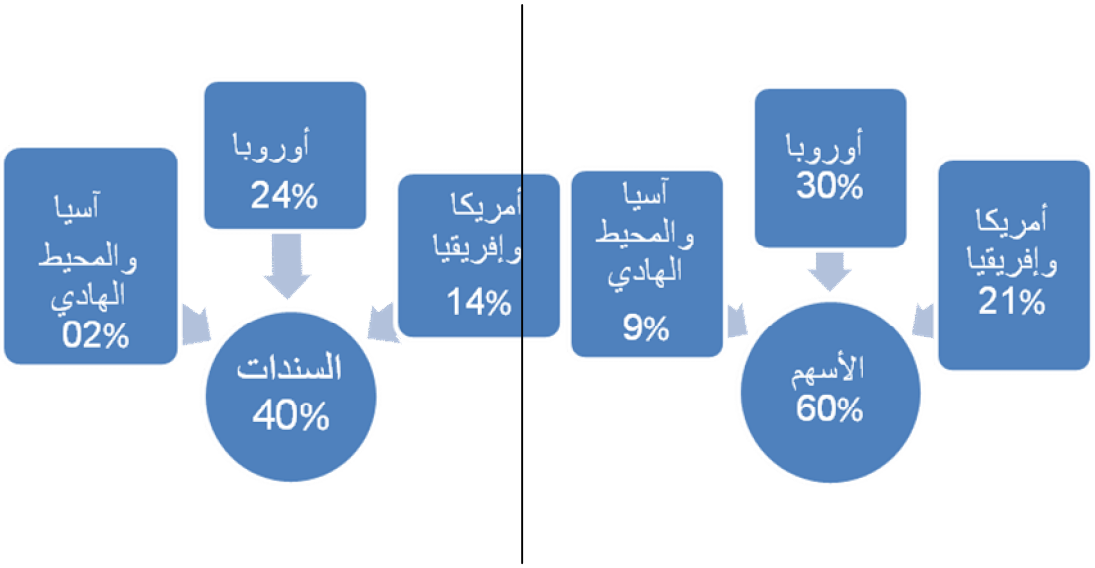

Source: Norges Bank Investment Management Ibid, p:25

وهكذا فالنرويج في إستراتيجيتها هذه توجه نقدين للعالم الغربي من جهة، والعالم الشرقي من جهة أخرى سواء كانا بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، فهي تنتقد العالم الغربي الذي أصابت الأزمة العالمية معظم دوله و لم يفلت منها كما فلتت النرويج بإتباعها إستراتيجية اقتصادية معينة كما شرحناها أعلاه ...كما أنها توجه نقدا للعالم الشرقي وللدول النفطية التي تعتمد في ميزانيتها على النفط وتتجاهل الموارد الأخرى وبرامج التنمية الاقتصادية والصناعية والتجارية، ولهذا تبقى أسيرة لهذه الموارد الطبيعية التي ليس لها أي دور في وجودها ولن تدم أبديا مهما كانت ضخمة ...و بالتالي لا تستطيع دولنا النفطية " البائسة " أن تفتخر بأنها صنعت وخلقت شيئا معتد به أمام غيرها من الأمم والحضارات الأخرى التي كانت تعتمد على الموارد النفطية فقط .

2- تقييم أداء صندوق الثروة النرويجي: إن تحديد مدى تحقيق صندوق الثروة النرويجي لأهدافه التي أنشئ من أجلها، يستلزم علينا معرفة وتحليل النتائج المحققة خلال فترات معينة من خلال إبراز تطورات كل من العائد الحقيقي للصندوق، وكذا عوائد مكونات المحفظة الاستثمارية للصندوق.

2-1- تطور العائد الحقيقي للصندوق: يوضح الجدول الموالي تطور العائد الحقيقي الخام للصندوق، ومقارنته بالعائد الحقيقي الصافي للصندوق والناتج عن تخفيض أثر التضخم واقتطاع تكاليف إدارة الصندوق من العائد الحقيقي الخام للصندوق.

الجدول رقم (03-11): تطور العائد الحقيقي الصافي للصندوق خلال الفترة (1998-2013)

الوحدة: (%) من القيمة السوقية للمحفظة

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003
العائد الحقيقي الخام	9,25	12,44	2,49	-2,47	- 4,74	12,59
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009
العائد الحقيقي الخام	8,94	11,09	7,92	4,26	-23,30	25,62
السنوات	2010	2011	2012	2013	_	_
العائد الحقيقي الخام	9,62	- 2,54	13,42	15,95	_	_

Source : Norges Bank Investment Management , The Norwegian Government Petroleum Fund Annual Report 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013.

يشير الجدول رقم (03- 11) إلى أن العائد الحقيقي لمحفظة الصندوق، قد سجل تطورات متباينة خلال الفترة الممتدة من سنة 1998 إلى غاية سنة 2013، وهذا راجع إلى الأحداث المهمة التي شهدتها السوق النفطية العالمية، وكذا الاقتصاد العالمي في هذه الفترة محل الدراسة، بحيث نلاحظ أن العائد الحقيقي للصندوق قد سجل معدلات منخفضة خلال سنتي 2001 و2002، بحيث سجل سنة 2001 معدل 2,47- % لينخفض سنة 2002 إلى 4,74- %، وهذا بسبب انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية للنفط، ليستأنف بعد ذلك، وابتداء من سنة 2003 تسجليه لمعدلات مرتفعة نوعا ما مقارنة بالسنوات الفارطة.

أما فيما يخص الفترة الممتدة بين سنة 2005 و إلى غاية سنة 2008، فقد شهدت تسجيل تراجع في العائد الحقيقي للصندوق، خاصة سنة 2008، بحيث سجل خلالها معدل سالب قدر بـ 23,30- % وهي أقل نسبة سجلها العائد الحقيقي للصندوق خلال الفترة محل الدراسة، وهذا نتيجة إلى التعديلات التي أدخلت عليه، والتي

شملت اسم الصندوق وأهدافه وكذا إستراتيجية الاستثمار في محفظة الصندوق كما رأينا سابقا، بالإضافة إلى ظهور الأزمة المالية العالمية سنة 2007 واستفحالها سنة 2008، وتأثيرها السلبي على استثمارات الصندوق وخاصة العقارية منها، بسبب انخفاض سعر العقار في هذه السنة، بحيث سجل العائد انخفاضا من 11,09 % سنة 2005 إلى 4,26 % سنة 2007 إلى 23,30- % سنة 2008.

أما سنة 2009 فنلاحظ أن العائد الحقيقي للصندوق قد سجل ارتفاعا قياسيا بلغ 25,62 % وهو أعلى عائد يحققه الصندوق منذ بداية نشاطه الاستثماري، ويمكن تفسير ذلك بالتحسن النسبي لأوضاع الأسواق المالية العالمية، بالإضافة إلى نجاح الإستراتيجية الاستثمارية المعتمدة من قبل إدارة الصندوق، والتي تفضل الاستثمار في الأسهم على حساب الاستثمار في السندات، نتيجة انخفاض معدلات الفائدة في الأسواق المالية العالمية. ليعود للانخفاض مجددا سنتي 2010 و2011 بسبب الأزمة المالية العالمية لسنة 2010 ليرتفع سنة 2012 إلى 13,42 % ثم إلى 15,95 %سنة 2013 بعدما سجل سنة 2010 و2011 معدلات 9,62 %، 2,54 - % على التوالي.

هذا فيما يخص العائد الحقيقي الخام، أما العائد الحقيقي الصافي فهو ذلك العائد الذي يتم تحويله إلى حسابات الصندوق في البنك المركزي، والذي يمكن حسابه انطلاقا من العائد الخام بعد تخفيض أثر التضخم و اقتطاع تكاليف إدارة استثمارات الصندوق، فلقد مر بنفس المراحل التي مر بها العائد الحقيقي الخام، وهذا راجع إلى كون العائد الحقيقي الصافي هو جزء من العائد الحقيقي الخام وهذا ما نلاحظه من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (03-12): تطور العائد الحقيقي الصافي للصندوق خلال الفترة (1998-2013)

الوحدة: (%) من القيمة السوقية للمحفظة

السنوات	العائد الحقيقي الخام للصندوق	أثر التضخم	تكاليف إدارة استثمارات الصندوق	العائد الحقيقي الصافي للصندوق
1998	9,25	1,03	0,06	8,16
1999	12,44	1,28	0,09	10,93
2000	2,49	2,02	0,11	0,35
2001	-2,47	1,17	0,07	-3,66
2002	-4,74	1,91	0,09	-6,62
2003	12,59	1,57	0,10	10,75
2004	8,94	2,37	0,11	6,30
2005	11,09	2,33	0,11	8,46
2006	7,92	2,13	0,10	5,57
2007	4,26	3,09	0,09	1,05
2008	-23,30	1,3	0,10	-24,38
2009	25,62	1,64	0,14	23,45
2010	9,62	2,07	0,07	6,35
2011	- 2,54	2,77	0,08	-5,25
2012	13,42	1,95	0,6	11,18
2013	15,95	1,39	0,07	14,29

Source : Norges Bank Investment Management, Ibid.

2-1- تطور عوائد مكونات المحفظة الاستثمارية للصندوق: يمكن توضيح هذا التطور في الجدول التالي:

الجدول رقم (03-13): تطور العائد الحقيقي لمحفظة الأسهم والسندات خلال الفترة (1998-2013).

الوحدة: (%) من القيمة السوقية للمحفظة

السنوات	العائد على الاستثمار في السندات (محفظة السندات)	العائد على الاستثمار في الأسهم (محفظة الأسهم)
1998	9,31	12,85
1999	-0,99	34,81
2000	8,41	-5,82
2001	5,04	-14,60
2002	9,90	-24,39
2003	5,26	22,84
2004	6,10	13,00
2005	3,82	22,49
2006	1,93	17,03
2007	2,96	6,83
2008	-0,54	-40,71
2009	12,49	34,27
2010	4,11	13,34
2011	7,03	-8,84
2012	6,68	18,06
2013	0,10	26,28

Source : http://www.nbim.no/en/the-fund/return-on-the-fund/,03/08/2015.

نستنتج من خلال الجدول أعلاه مايلي:

1- محفظة السندات: مرت محفظة السندات بمرحلتين هامتين هما:

1-1- المرحلة الأولى (1998-2006): خلال هذه المرحلة كانت السندات تمثل 60 % من استثمارات الصندوق، وبالرغم من الاهتمام الكبير الذي أولته إدارة الصندوق لهذا النوع من الاستثمارات، إلا أن العائد الحقيقي للمحفظة خلال هذه المرحلة تميز بعدم الاستقرار، بالرغم من تسجيله لمعدلات موجبة بلغ أعلاها 9,90 % سنة 2002 على غرار سنة 1999 الذي سجل خلالها معدل سالب بلغ 0,99- %.

1-2- المرحلة الثانية (2007-2013): خلال هذه المرحلة تخلت إدارة الصندوق عن إستراتيجية الاستثمار في السندات، بحيث قامت بتخفيض نسبة الاستثمار في السندات إلى 40 % بدلا من 60 %، وهذا نتيجة الانخفاض الكبير الذي شهدته معدلات العائد الحقيقي للمحفظة خصوصا سنة 2008 إذ بلغ معدله 0,54- %، وهذا ما يمكن تفسيره بالانهيار الكبير الذي عرفته أسعار ومعدلات فائدة السندات خلال سنة 2008 بسبب الأزمة المالية العالمية.

أما سنة 2009 فقد حقق فيها العائد الحقيقي أعلى مستوى له، فقد انتقل من 0,54- % سنة 2008 إلى 12,49 % مع نهاية سنة 2009، ليعود للانخفاض مرة أخرى ابتداء من سنة 2010، إذ بلغ معدل العائد الحقيقي خلال هذه السنة 4,11 % ليصل سنة 2013 إلى 0,10 % ، وهذا نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2010 وآثارها.

2- محفظة الأسهم: هي الأخرى مرت بمرحلتين أساسيتين نتيجة إستراتيجية الاستثمار التي تبنتها إدارة الصندوق منذ نشأته وإلى غاية 2013.

2-1- المرحلة الأولى (1998-2006): شهدت هذه المرحلة في تاريخ محفظة الأسهم تسجيلها لمعدلات سالبة في معظم سنوات هذه الفترة، إذ بلغت أدنى نسبة له سنة 2002 بمعدل 24,39- %، وأعلاها 22,84 % سنة 2003، علما أن هذه الفترة تزامنت مع تبني إدارة الصندوق لإستراتيجية استثمار تميل للاستثمار في السندات على حساب الأسهم (40 % أسهم، 60 % سندات).

2-2- المرحلة الثانية (2007- 2013): أهم ما ميز هذه المرحلة الأزمة المالية العالمية التي أثرت سلبا على الأسواق المالية العالمية، وبالتالي تسجيل انخفاض قياسي في عائد الأسهم بلغ سنة 2008 معدل 40,71- % وهو انخفاض كبير يبين مستوى الخسارة التي لحقت بصندوق الثروة النرويجي نتيجة الأزمة المالية العالمية.

وفي سنة 2009 حققت فيها محفظة الأسهم أرباحا قياسية حيث قدر العائد بـــ 34,27 % وهو مستوى لم يحقق من قبل مما يبين نجاح إدارة الصندوق في التعويض النسبي للخسائر التي لحقت بالصندوق في سنة 2008 ويؤكد بداية تعافي الأسواق المالية العالمية من الأزمة وتراجع حدتها، لتعود للانخفاض مرة أخرى سنة 2010 إلى 13,34 % ثم إلى 8,84- % سنة 2011 بسبب الأزمة المالية العالمية لسنة 2010 وتأثيراتها التي امتدت إلى غاية 2011، ليرتفع سنة 2012 إلى 18,06 % ثم إلى 26,28 % سنة 2013.

المبحث الثالث: دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر و تجربة النرويج .

إن تقييم تجربة الجزائر في مجال استخدام العوائد النفطية، لا يجب أن يتم بمعزل عن تجارب البلدان السابقة في هذا المجال، باعتبار أن الجزائر لا تعد البلد الوحيد الذي خاض هذه التجربة وإنما سبقتها دول عديدة في ذلك.

ومن هذا المنطلق فإن إجراء مقارنة بين تجربة الجزائر وتجارب أخرى رائدة يمكن من استخلاص مزايا ونقائص التجربة الجزائرية، ولهذا سوف نقوم بإجراء مقارنة بين تجربتي الجزائر والنرويج في هذا المجال، باعتبار تجربة هـــذه الأخيرة من أبرز التجارب الرائدة في هذا المجال على المستوى العالمي وبشهادة خبراء ومنظمات عالمية، وهذا مـــن خلال مطلبين نوضحهما كمايلي: مقارنة لأهمية القطاع النفطي في اقتـــصاد كـــل مـــن الجزائـــر والنـــرويج (المطلب الأول)، مقارنة بين تجربة الجزائر والنرويج في مجال استخدام العوائد النفطية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: مقارنة لأهمية القطاع النفطي في اقتصاد كل من الجزائر والنرويج.

تعتبر كل من الجزائر والنرويج من الدول الريعية التي تعتمد في تحصيل إيراداتها الأساسية على ثرواتها الطبيعيـــة خاصة النفط منها، وهذا بحسب طبيعة كل بلد ومتطلباته الخاصة، وكذا الإستراتيجية الـــتي يتبعهـــا في كيفيـــة الاستفادة وتوظيف هذه الثروة الناضبة عبر السنين.

ونظرا لاعتماد كل من البلدين في تسيير عجلة اقتصادها على النفط، فسوف نحاول في هذا المطلب المقارنة بين البلدين فيما يخص الإمكانيات النفطية ومدى مساهمة القطاع النفطي في الاقتصاد الوطني لهما، وكذا درجة اعتمادهما على النفط من خلال إثارة النقاط الآتية:

1- المقارنة من حيث الإمكانيات النفطية: تزخر كل من الجزائر والنرويج بإمكانيات نفطية هامة أهلتهما إلى أن تصبحا من الدول المنتجة والمصدرة للنفط في العالم، وسنقوم بدراسة مقارنة بين إمكانيات البلدين من أجل معرفة أي البلدين يتميز بإمكانيات نفطية هامة عن البلد الآخر وهذا من خلال:

1-1- الاحتياطات النفطية: من خلال دراسة الجدول رقم (02-01) الجدول رقم (03-01) السابقين، وخاصة في الفترة الممتدة من سنة 2005 وإلى غاية 2013 يتبن لنا أن الجزائر تحتوي على احتياطات نفطية أكثر من تلك التي تمتلكها النرويج، وذلك على الرغم من أن الجزائر قديمة العهد في استهلاكها للنفط بعكس النرويج التي لم تكتشف النفط إلا في أواخر الستينيات، فالجزائر ومنذ سنة 2006 وإلى غاية 2013 استطاعت أن تحافظ على كمية احتياطاتها النفطية في حدود 12200 مليون برميل يوميا، بعكس النرويج التي لم تستطيع الحفاظ عن احتياطاتها النفطية واستمرت في الانخفاض سنة بعد أخرى ليصل سنة 2013 إلى 5825 مليون برميل يوميا بعدما كان في سنة 2005 تبلغ 9697 مليون برميل يوميا، وهذا بسبب أن عمر النفط في النرويج أقل من عمر النفط في الجزائر بحسب أراء خبراء الطاقة.

1-2- الطاقة الإنتاجية: تحتل الجزائر المرتبة الثالثة إفريقيا والمرتبة الثانية عشر في العالم من حيث إنتاج النفط، أما النرويج فهي تحتل المرتبة الأولى في أوروبا والمرتبة الثالثة في العالم، وبناءا على هذا وبعد دراسة كل من الجدول رقم (02-02) وكذا الجدول رقم (03-02) السابقين، وخاصة في الفترة الممتدة من سنة 2005 وإلى غاية 2013، تبين لنا أن الطاقة الإنتاجية للجزائر هي أقل من الطاقة الإنتاجية للنرويج، وهذا ما بينته لنا أرقام الجدولين

السابقين، بحيث فاقت الطاقة الإنتاجية للنرويج الطاقة الإنتاجية للجزائر بحوالي2,417.5 ألف برميل يوميا سنة 2005 و 2,610[1] ألف برميل يوميا سنة 2013، إلا أن الشيء المشترك بين البلدين هو تناقص الطاقة الإنتاجية لكلاهما عبر السنوات، وهذا راجع إلى نفاذ كميات النفط عبر السنين في كلا البلدين باعتباره من الموارد النابضة وغير متجددة، وكذا الاستهلاك الكبير الذي تشهده هذه المادة من خلال الطلب الكثيف عليها في الأسواق العالمية للنفط من طرف دول العالم خاصة الصناعية منها، وهذا ما يمكن تفسيره بقلة تكاليف استعمال هذه المادة في العملية الإنتاجية.

2- المقارنة من حيث مساهمة القطاع النفطي في الاقتصاد الوطني: تختلف مساهمة القطاع النفطي في الاقتصاد الوطني الجزائري عنها في الاقتصاد النرويجي بحسب النظام الاقتصادي لكل بلد، وبحسب المتطلبات الاقتصادية لكل بلد، وهذا ما سوف نحاول أن نبينه من خلال إجراء هذه المقارنة بينهما وفق النقاط التالية.

2-1- مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي: يوضح لنا الشكل الآتي نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي لكل من الجزائر والنرويج.

1- من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدولين رقمي (02-03) و (03-03)، وذلك عن طريق طرح قيمة الإنتاج للنرويج في سنة معينة مطروح منها قيمة الإنتاج للجزائر من النفط.

الشكل رقم (03-06): نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي لكل من الجزائر والنرويج.

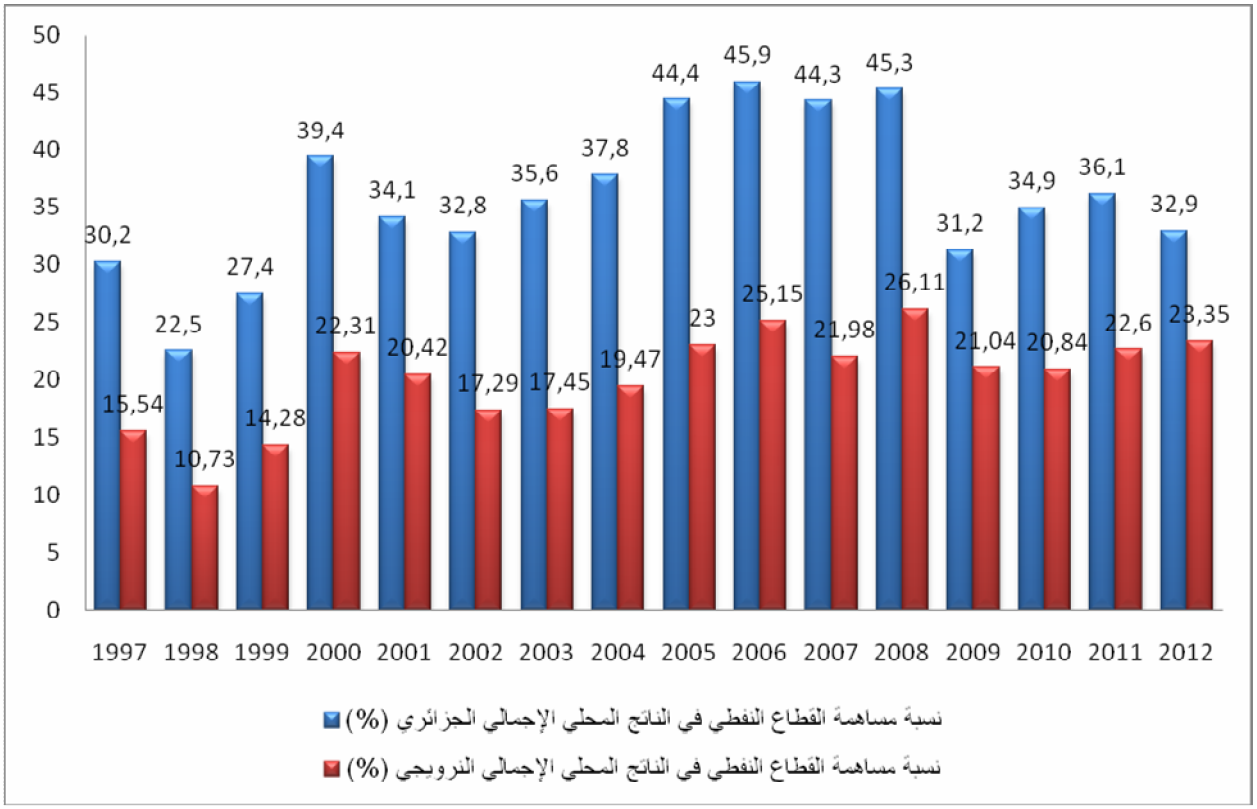

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدولين رقمي (02-03) و (03-03).

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري أكبر من مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي النرويجي، وهذا راجع لكون الاقتصاد النرويجي يعتمد على قطاعات اقتصادية رئيسية أخرى كالسياحة والصناعة والنقل والزراعة والخدمات.....إخ، كما أن النفط هو جزء من القطاع الصناعي، وعليه فإن متوسط نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي النرويجي خلال الفترة الممتدة من سنة 1997 وإلى غاية 2012 قدر بـ 20,09 % [1]، على عكس ذلك في الجزائر الذي قدر فيها

1- من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدولين رقمي (02-03) و (03-03)، وذلك عن طريق حساب متوسط النسب المئوية.

مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بـــ 35,87 % من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا بسبب نقـــص نسبة مساهمة بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى في الاقتصاد الوطني، واعتماد الدولة الشبه كلي على ما يدره هذا القطاع.

2-2- مساهمة القطاع النفطي في حجم الصادرات الكلية: تعتبر الصادرات الشريان الأساسي لأي اقتـــصاد دولة في العالم، وهذا بالنظر لما توفره من عملة صعبة للاقتصاد، إلا أن كل بلد له منتوج معين تعتمد عليه صادراته وهذا بحسب الطبيعة الجغرافية لكل دولة.

وبما أن كل من الجزائر والنرويج من الدول التي تحتوي على ثروات طبيعية هامة لها وزنها الخاص في الـــسوق العالمية النفطية، فبالتأكيد أن صادرات كل منهما اعتمد على النفط ولكن بنسب متفاوتة بين البلدين، وهذا مـــا يوضحه لنا الشكل التالي:

الشكل رقم (03-07): نسبة مساهمة القطاع النفطي في حجم الصادرات الكلية لكل من الجزائر والنرويج.

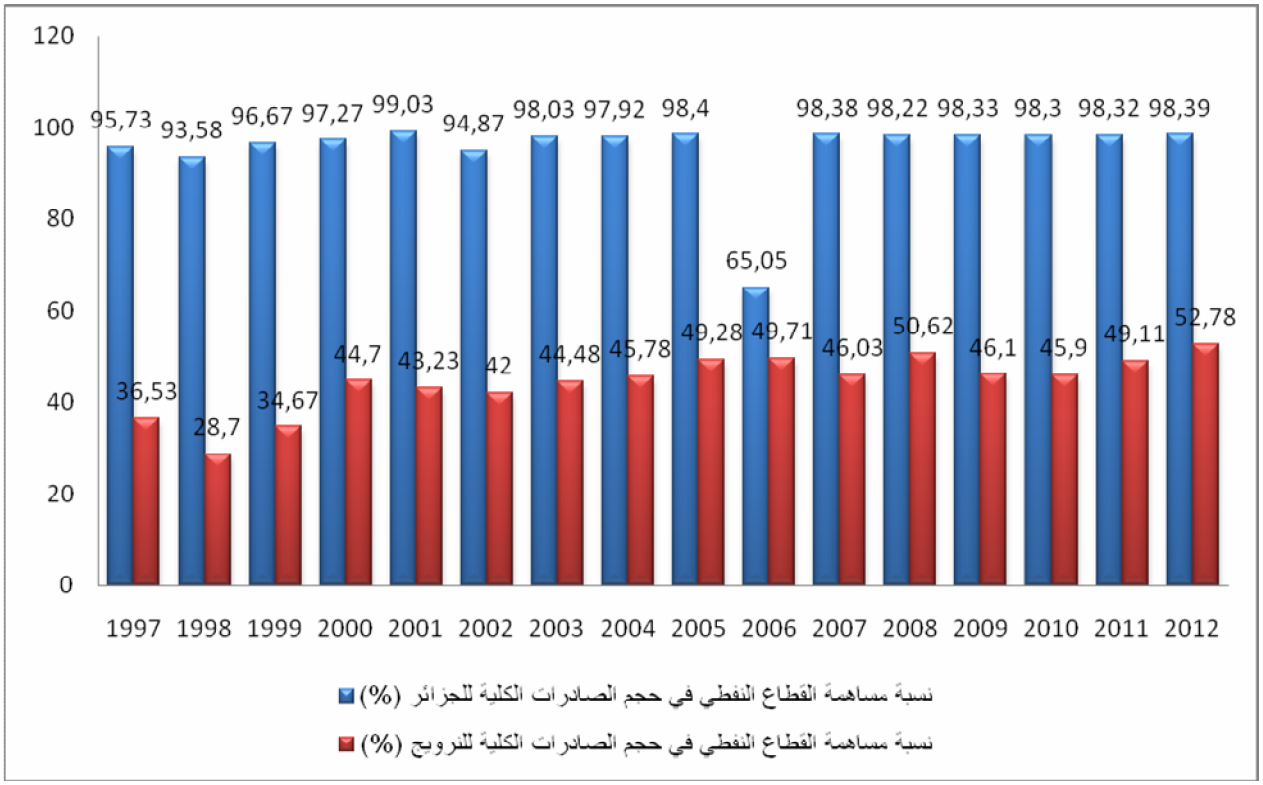

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدولين رقمي (02-09) و (03-04).

من خلال الشكل نلاحظ أن صادرات القطاع النفطي في الجزائر تشكل حوالي 98 % في معظم السنوات خاصة سنة 2007 وما بعدها من مجمل الصادرات العامة للدولة، بعكس النرويج التي لا تساهم الصادرات النفطية فيها سوى 50 % تقريبا من إجمالي الصادرات، ويرجع هذا الفرق إلى كون الجزائر هي دولة تعتمد في اقتصادها على قطاع واحد ألا وهو القطاع النفطي، هذا ما جعل صادرات هذا القطاع تسيطر على معظم الصادرات، بعكس النرويج التي تعتمد في اقتصادها على مجموعة من القطاعات الاقتصادية المنتجة، مما أدى إلى أن تكون نسبة مساهمة الصادرات النفطية ضئيلة مقارنة من ما هو عليه في الجزائر.

وبما أن أسعار النفط في السوق العالمية للنفط غير مستقرة ومتذبذبة، وكذا نتيجة لتأثيراتها السلبية في حالة انخفاضها، هذا ما دفع بالجزائر إلى محاولة التخفيف من الاعتماد على الصادرات النفطية وزيادة تدعيمها

للصادرات خارج القطاع النفطي، وهي السياسة الاقتصادية الجديدة التي تسعى الجزائر إلى تجسيدها على أرض الواقع، والسهر على نجاحها من أجل إيجاد بديل عن الصادرات النفطية التي تسيطر وبشكل شبه كلي على الصادرات الكلية، في المقابل نجد أن النرويج قد انتهجت هذه السياسة منذ أزمة 1986 التي كانت نتائجها وخيمة على الاقتصاد النرويجي وكذا خوفها من الوقوع في المرض الهولندي الذي يصيب الدول الريعية نتيجة اعتمادها على قطاع اقتصادي وحيد آن ذاك، بحيث ومنذ ذلك الحين قررت الدولة النرويجية إلى أن لا تعتمد كليا على العوائد النفطية المتأتية من تصدير النفط فقط، بسبب عدم الاستقرار الذي تشهده هذه العوائد في كل مرة، هذا ما دفعها إلى التنويع في صادراتها الكلية وعدم الاعتماد على دخل واحد كما هو الحال في الجزائر التي لم تستفد من الدرس إلا مؤخرا.

2-3- مساهمة النفط في إيرادات الميزانية العامة: تتكون إيرادات الميزانية العامة لكل من الجزائر والنرويج من الجباية بنوعيها: الجباية العادية والجباية النفطية، إلا أن نسبة مساهمة هذه الأخيرة في إيرادات الميزانية العامة تختلف من دولة إلى أخرى نتيجة لظروف كل بلد، وهذا ما سوف يوضحه لنل الشكل الآتي:

الشكل رقم (03-08): نسبة مساهمة القطاع النفطي في إيرادات الميزانية العامة لكل من الجزائر والنرويج.

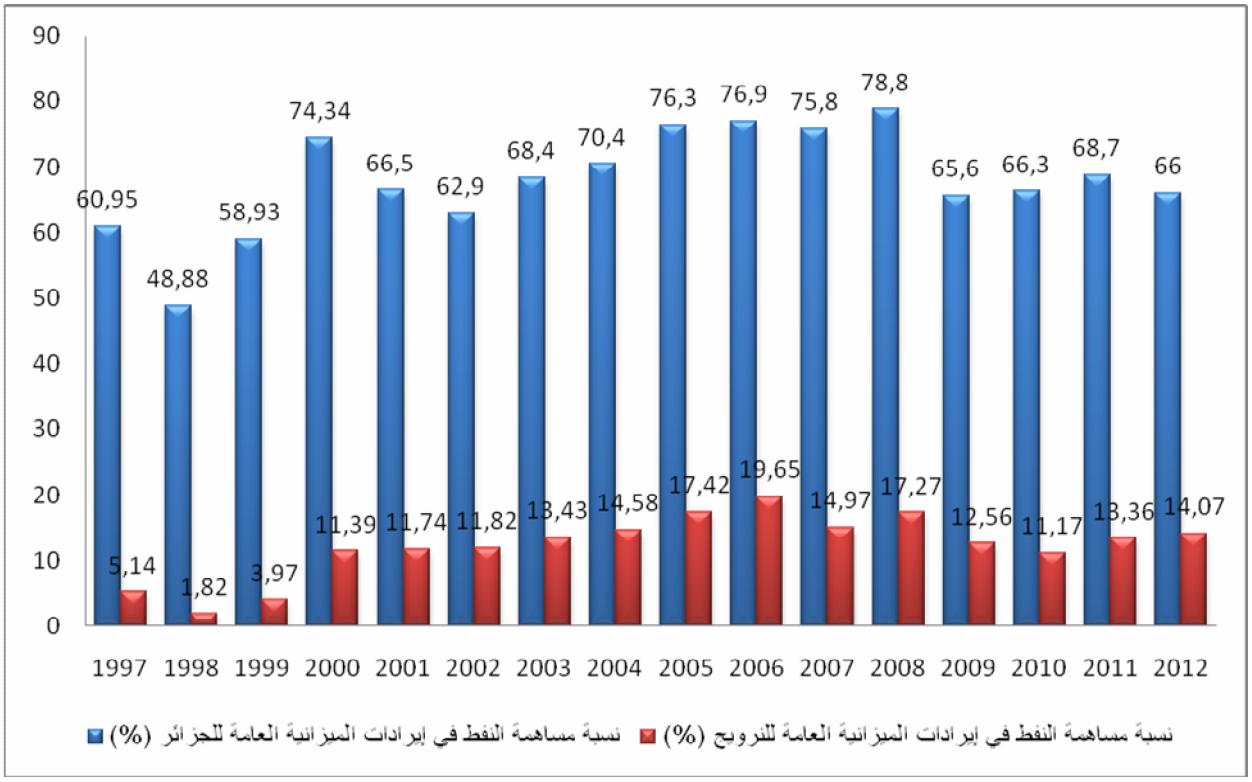

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم: (02-06)، (02-07)، (03-05).

من خلال ملاحظتنا للشكل السابق نستنتج أن نسبة مساهمة الجباية النفطية في إيرادات الميزانية العامة للدولة في الجزائر، تفوق مساهمة الجباية النفطية في إيرادات الميزانية للنرويج، بحيث يقدر متوسط نسبتها في الجزائر بـــ 67,86 %، وهي تمثل خمسة أضعاف متوسط نسبتها في النرويج إذ تقدر بـــ 12,15 % [1]، وهذا راجع إلى النظام الضريبي الذي تطبقه كل بلد، بالإضافة إلى أن هناك أسباب عديدة أدت بالجزائر إلى الاعتماد على الجباية النفطية بشكل كبير وذلك حتى بعد محاولتها إحلال الجباية العادية محلها ومن بينها نذكر:

- ضعف أداء المؤسسات العمومية وحل البعض منها نتيجة التزام الدولة تجاه المؤسسات الدولية بإخضاعها لمنطق الإفلاس وخوصصة ما هو قابل منها للخوصصة، وهذا ما أدى إلى حرمان الخزينة العمومية من تحصيل ضرائب

1- من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم: (02-06)، (02-07)، (03-05).

كانت تحصلها من ذي قبل.

- كثرة الإعفاءات والتخفيضات الرامية إلى تشجيع الاستثمار والتصدير والتشغيل مما خلق حالة من السعي نحو الاستفادة من هذه المزايا، حتى باللجوء إلى الغش والاحتيال أحيانا.

- وجود توجه كبير نحو التهرب الضريبي الناجم عن الحجم الكبير للقطاع الموازي وعن وجود بعض الأسباب التاريخية، السياسية والاجتماعية مع ضعف تأهيل الإدارة الضريبية.

- تطور حصيلة الجباية النفطية الناجم عن ارتفاع أسعار البترول باستثناء سنة 1998، وانخفاض قيمة الدينار الجزائري مما يؤثر إيجابيا على الحصيلة بالدينار الجزائري.

في المقابل نجد أن سبب عدم اعتماد النرويج الكبير على الجباية النفطية يرجع إلى خضوع قطاع النفط إلى نفس النظام الضريبي الذي يخضع له القطاع الصناعي بصفة عامة، بالإضافة إلى تنوع مصادر الجباية العادية عندها.

2-4- مساهمة القطاع النفطي في التشغيل: يعتبر قطاع من القطاعات الحيوية في كل من الجزائر والنرويج، باعتباره يمثل جميع اليد العاملة الموزعة على القطاعات الأخرى، بحيث تختلف مساهمة كل قطاع عن الأخر في نسبة مساهمته في نسبة التشغيل الوطنية لكلا الدولتين. و لمعرفة نسبة مساهمة القطاع النفطي في كل من الجزائر والنرويج يجب علينا ملاحظة الشكل التالي:

الشكل رقم (03-09): نسبة مساهمة القطاع النفطي في التشغيل في كل من الجزائر والنرويج.

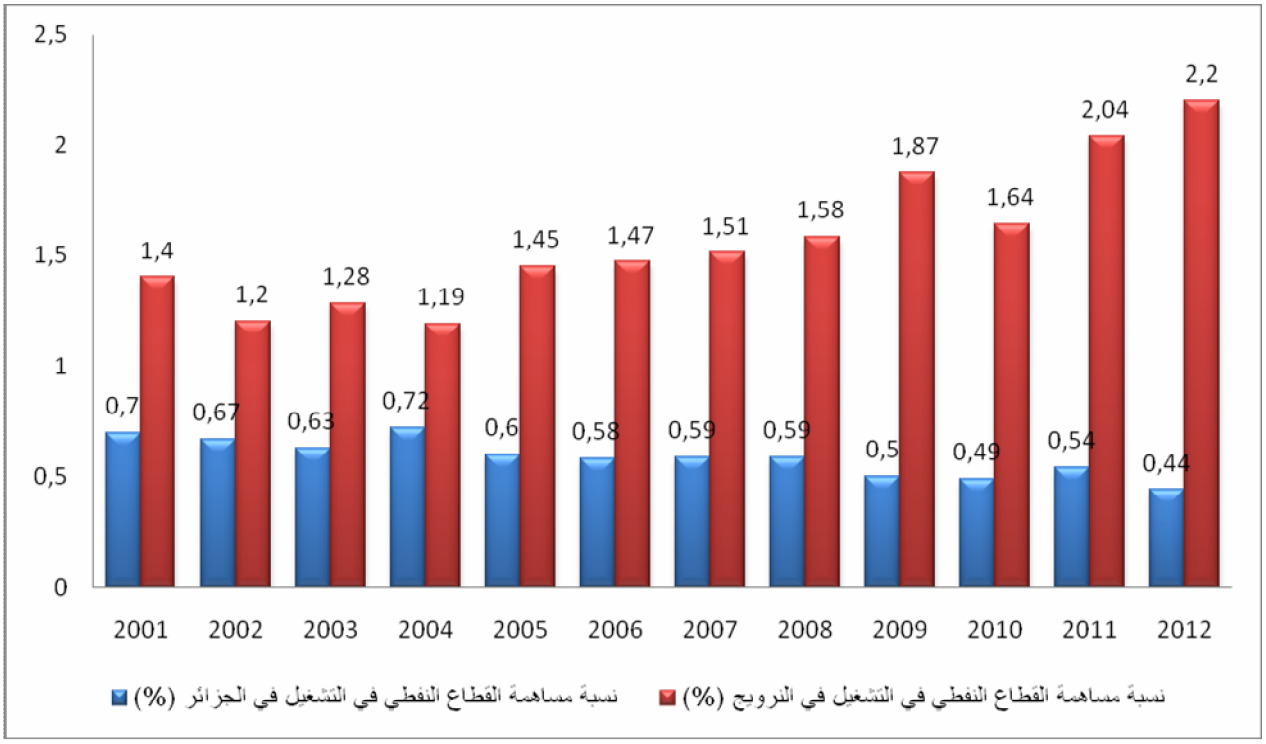

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدولين رقمي (02-08) و (03-06).

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن نسبة مساهمة القطاع النفطي في النرويج أكبر من ما هو عليه في الجزائر، إذ يبلغ متوسط نسبة مساهمة هذا القطاع الاقتصادي الهام في التشغيل في النرويج بـــ 1,57 %، في حين تقدر في الجزائر بـــ 0,59 % [1]، وهذا راجع إلى كون اكتشاف النفط في النرويج حديثا، هذا ما أدى إلى توجه اليـــد العاملة إلى هذا القطاع الحديث العهد، نتيجة النمو الكبير الذي شهده هذا القطاع هذا ما أدى بالحكومة النرويجية إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات من أجل الحد من انتقال الطاقات البشرية إلى هذا القطاع، هذا عكس الجزائر التي تشهد انخفاض نسبة اليد العاملة في هذا القطاع نتيجة اعتمادها على اليد العاملة الأجنبية بالإضـــافة إلى ضـــعف جاذبية هذا القطاع لليد العاملة نتيجة تناقص نموه.

1- من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم: (02-08)، (03-06).

وعليه يمكن أن نستنتج أن درجة اعتماد الجزائر على النفط هو من الدرجة الأولى، أما النـــرويج فـــيمكن أن نصنفها من الدول الريعية ذات الدرجة الثانية، وهذا نتيجة عدم اعتماد النرويج في مداخيلها وتنميتها على الـــنفط بل على ثروات أخرى. إذن فالجزائر تعتبر من الدول الشديدة الارتباط بالنفط بعكس النرويج التي تعتبر متوســـطة الارتباط بالنفط.

المطلب الثاني: مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج في مجال استخدام العوائد النفطية.

سنحاول في هذا المطلب إجراء مقارنة بين كل من التجربة الجزائرية و النرويجية في مجـــال اســـتخدام العوائـــد النفطية، باعتبار هذه الأخيرة من أبرز التجارب الرائد في هذا المجال.

ومن خلال عرضنا للتجربتين وجدنا أن لكل بلد ظروفه ومتطلباته الخاصة التي تختلف من بلد لآخر، ولهذا فإن الإستراتيجية التي قد تصلح لبلد منهم ربما لا تصلح في البلد الآخر. و لكن الأمر الثابت بينـــهما كـــان وســـيلة الاستخدام، فكلا البلدين استعملا نفس الوسيلة من أجل توظيف فوائضهما المالية، لكن الاختلاف بينهما كان في كيفية استخدام هذه العوائد المالية، فكل بلد كانت له طريقته الخاصة في ذلك. وهذا ما سوف نوضحه من خلال مايلي:

1- مقارنة تجربة الجزائر والنرويج من حيث الوسيلة المستعملة في استخدام العوائد النفطية:

لقد كانت النرويج الدولة السباقة إلى إيجاد طريقة لاستخدام العوائد النفطية واستغلالها أفضل استغلال، مـــن خلال إنشائها لصندوق سيادي أطلقت عليه اسم " صندوق المعاشات الحكومي النرويجي" تجمع فيـــه عوائـــدها النفطية، وثم تعاود استخدامها بحسب السياسة المسطرة لذلك فيما يخدم الأجيال القادمة، وكان ذلك سنة1990، وبعد نجاحها في ذلك وبشهادة خبراء اقتصاديين ومنظمات دولية، حاولت العديد من الدول إتباع نفس تجربتـــها

ولكن بحسب ظروفها الذاتية، وكانت الجزائر من بين تلك الدول، بحيث قامت سنة 2000 بإتباع نفس النـــهج وإنشائها لصندوق أطلقت عليه اسم " صندوق ضبط الموارد الجزائري" كما رأينا سابقا.

و عليه، وما يمكن استنتاجه أن كل من الجزائر والنرويج كانت لها نفس الوسيلة المستعملة من أجل اســـتخدام عوائدها النفطية ألا وهي " الصندوق السيادي" كما أطلق عليه. وبالرغم من تشابه الوسيلة المستعملة، إلا أن هناك اختلاف بينهما وهذا راجع لعدة أسباب في مقدمتها النمط الاقتصادي لكل بلد، وهذا ما سوف نبينه من خلال إجراء هذه المقارنة بينهما من خلال مجالات رئيسية معينة نتمكن من خلالها استنتاج مواطن التشابه والاخـــتلاف بين التجربتين فيمايلي:

1-1- المقارنة بين نشأة كل من صندوق ضبط الموارد الجزائري وصندوق الثروة النرويجي:

يعتبر إنشاء صندوق سيادي أفضل وسيلة لضمان إدارة واستثمار الفوائض النفطية بما يخدم المـــصلحة العامـــة الحالية والمستقبلية، تبعا لظروف وحجم كل بلد، وعليه فإن إنشاء الصندوق في النرويج يختلف عنـــه في الجزائـــر وذلك من خلال مجموعة من المجلات الرئيسية كمايلي :

الجدول رقم (03- 14): المقارنة بين نشأة كل من صندوق ضبط الموارد الجزائري وصندوق الثروة النرويجي.

مجالات المقارنة	الجزائر	النرويج
1-اسم الصندوق:	صندوق ضبط الموارد الجزائري وهو عبارة عن حساب من الحسابات الخاصة بالخزينة العمومية.	صندوق الثروة النرويجي (صندوق المعاشات الحكومي النرويجي) وهو عبارة عن صندوق ادخار واستقرار للعوائد النفطية.
2- تاريخ الإنشاء:	بموجب قانون المالية التكميلي رقم 2000-02 لسنة 2000.	بموجب قانون خاص والصادر من البرلمان رقم 36 لجوان 1990.
3- أسباب الإنشاء:	امتصاص الفوائض النفطية والحفاظ عليها لاستعمالها في الأوقات العصيبة، وهذا بسبب التقلبات الكبيرة تتميز بها أسعار النفط في المدى المتوسط والبعيد.	- أن يكون الصندوق داعماً لإدارة طويلة الأجل لإيرادات القطاع النفطي، والعمل على تراكم الأصول المالية الحكومية من أجل التعامل مع الالتزامات المالية الكبيرة في المستقبل، والمتعلقة بمتطلبات الإنفاق العام في مجال التقاعد وشيخوخة السكان والرعاية الصحية.
4- نوع ومجال عمل الصندوق	صندوق ثروة سيادي نفطي ذات تخصص داخلي	صندوق ثروة سيادي نفطي ذات تخصص خارجي
5- أهداف الصندوق:	- تمويل أي عجز في الخزينة العمومية، وبالتالي الميزانية العامة للدولة الناتج عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية لمستوى أقل من تقديرات قانون المالية. - تخفيض المديونية العمومية.	- تمكين البلاد من إجراء سياسة مالية متحفظة، لمواجهة آثار تراجع إنتاج النفط. - حماية الاقتصاد غير النفطي من تقلبات الأسعار النفط. - يعمل كأداة لإدارة التحديات المالية للانخفاض المتوقع في الإيرادات النفطية. - جعل استخدام عوائد النفط في الحكومة المركزية ميزانية الحكومة مرئية بسهولة. - يشكل صندوق النفط حاجز ضد التقلبات في الإيرادات من الأنشطة البترولية. - أداة للتعامل مع التحديات طويلة الأجل لموارد المالية للدولة والحفاظ على حصة الأجيال القادمة. صندوق ثروة سيادي داخلي.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات السابقة.

نلاحظ من خلال إجراء هذه المقارنة البسيطة أن الفرق واضح فيما يخص نشأة كل من صندوق ضبط الموارد الجزائري وصندوق الثروة النرويجي، ويتمثل في كون صندوق ضبط الموارد الجزائري هو عبارة عن حساب خاص من حسابات الخزينة، وإن ما يميز هذا النوع من الحسابات أنها لا تخضع لرقابة السلطة التشريعية " البرلمان "، في حين أن صندوق الثروة النرويجي هو عبارة عن صندوق ادخار واستقرار، بالإضافة إلى ذلك فإن تأسيس صندوق ضبط الموارد كان بموجب مادة في قانون المالية التكميلي لسنة 2000، بعكس صندوق الثروة النرويجي كان بموجب قانون خاص صادر عن البرلمان سنة 1990 هذا ما يجعله خاضع لرقابة البرلمان، وبالتالي فإن صندوق ضبط الموارد الجزائري هو حديث النشأة مقارنة بصندوق الثروة النرويجي.

أما فيما يخص أسباب الإنشاء في الأخرى تختلف عن بعضها البعض، فسبب إنشاء صندوق ضبط الموارد الجزائري كان امتصاص الفوائض النفطية والحفاظ عليها وقت الحاجة، أما سبب إنشاء صندوق الثروة النرويجي فهو إيجاد دعامة لإدارة طويلة الأجل لإيرادات القطاع النفطي، والعمل على تراكم الأصول المالية الحكومية من أجل التعامل مع الالتزامات المالية الكبيرة في المستقبل وضمانا لحق الأجيال القادمة من هذه الثروة النابضة.

ويختلف مجال عمل الصندوقين بالرغم من تشابه نوعه، فاختصاص مجال عمل صندوق الثروة النرويجي هو الاستثمار في الأسواق العالمية، بينما يتحدد مجال عمل صندوق ضبط الموارد الجزائري في الاستثمار على مستوى السوق الداخلية فقط.

أما الفرق بين أهداف الصندوق، فتتمثل في أن صندوق الثروة النرويجي يراعي من خلال أهدافه أساسيات إدارة الثروة النفطية والمتمثلة في كون أن النفط هو من الموارد الناضبة وأن عمره محدود المدة، وتقلب أسعاره في السوق العالمية، بالإضافة إلى الآثار التي يحدثها من جراء زيادة إنفاق الفوائض النفطية على القطاعات غير النفطية الأخرى (المرض الهولندي)، أما صندوق ضبط الموارد الجزائري فمن خلال أهدافه، لم يراعي أساسيات إدارة الثروة

النفطية، بحيث اقتصرت أهدافه على محاولة إيجاد الاستقرار المالي لتمويل الخزينة العمومية عامة والميزانية العامة خاصة، هذا ما يؤدي إلى انعكاس ذلك على المؤشرات الاقتصادية الكلية كما رأينا سابقا، كما كان هدفه أيضا تسديد الديون الخارجية وهذا كمحاولة منه لتحقيق مبدأ العدالة بين الأجيال ولكن بطريقة مباشرة، لكن يبقى استثمار هذه العوائد في مشاريع تدر مداخيل دائمة تخرج الاقتصاد الوطني من ما يطلق عليه لعنة الموارد، وتحقيق العدالة بين الأجيال حلقة أساسية مفقودة فيما يخص سلسلة الاستخدام الأمثل للعوائد النفطية بالنسبة للجزائر كدولة نفطية.

1-2- المقارنة بين موارد ونفقات كل من صندوق ضبط الموارد الجزائري وصندوق الثروة النرويجي:

هذا ما سيتم توضيحه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (03- 15): المقارنة بين موارد ونفقات كل من صندوق ضبط الموارد الجزائري وصندوق الثروة النرويجي.

مجالات المقارنة	الجزائر	النرويج
الموارد	- فائض الجباية النفطية التي تتجاوز تقديرات قانون المالية	- فائض الجباية النفطية المحولة من طرف الحكومة + العوائد الناتجة عن الاستثمارات الخارجية في الأسواق المالية العالمية
النفقات	- تمويل عجز الخزينة العمومية ومن ثم الميزانية العامة مهما كان حجم العجز المسجل + تسديد المديونية العمومية	-تمويل عجز الميزانية العامة بمقدار 4 % فقط من إيرادات النفطية للصندوق سنويا فقط.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات السابقة.

نلاحظ من خلال الجدول أن موارد ونفقات الصندوقين تختلف عن بعضها البعض وهذا كمايلي:

أولا- بالنسبة للموارد: يعتمد صندوق الثروة النرويجي على إيرادات متنوعة، هذا ما يجعله في منأى عن تذبذب العوائد النفطية بسبب تذبذب أسعار النفط في السوق العالمية للنفط، بعكس صندوق ضبط الموارد الجزائري الذي يعتمد على مورد واحد ألا وهو فائض الجباية النفطية، وبالتالي فهو عرضة لتذبذب العوائد النفطية وبالتالي فإن مستوى إيراداته متعلق بما تدره العوائد النفطية فقط.

ثانيا- بالنسبة للنفقات: يقوم صندوق الثروة النرويجي بإنفاق ما يعادل فقط 4 % من العوائد النفطية فقط سنويا، وذلك بسبب تجنب زيادة الإنفاق على القطاعات الاقتصادية وبالتالي الحد من صيرورة اقتصاده اقتصادا ريعيا، بعكس صندوق ضبط الموارد الجزائري الذي يسعى إلى تغطية أي عجز في الخزينة العمومية عامة والميزانية العامة خاصة، وبالتالي فهو يساهم في زيادة الإنفاق العام ومن ثم تشجيعه لاقتصاده أن يكون ريعيا أكثر منه إنتاجيا، وعليه وبهذه الطريقة هو يخفي أحد الأهداف الرئيسية لاستخدام العوائد النفطية، ألا وهو محاربة الاقتصاد الريعي و الإحلال محله الاقتصاد الإنتاجي.

1-3- المقارنة بين حوكمة كل من صندوق ضبط الموارد الجزائري وصندوق الثروة النرويجي: هذا ما سوف نبينه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (03- 16): المقارنة بين حوكمة كل من صندوق ضبط الموارد الجزائري وصندوق الثروة النرويجي.

مجالات المقارنة	الجزائر	النرويج
1- ملكية الصندوق	- وزارة المالية.	- وزارة المالية
2- إدارة الصندوق	- وزارة المالية.	- البنك المركزي عن طريق وحدة بنك إدارة الاستثمارات النرويجي " NBIM".
3-الهيكل التنظيمي للصندوق	لا يوجد هيكل تنظيمي لأنه مجرد حساب من حسابات الخزينة العمومية، فهو هيئة غير مستقلة بذاتها.	- له هيكل تنظيمي خاص ومنظم يسهر على إدارة موارد الصندوق.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات السابقة.

نستخلص من الجدول أن هناك تشابه بين صندوق الثروة النرويجي وصندوق ضبط الموارد الجزائري، من حيث ملكية الصندوق فكلاهما عهدتا ملكيته لوزارة المالية، ولكن نجد الاختلاف في إدارة الصندوق والهيكل التنظيمي له، فبالنسبة لإدارة صندوق الثروة النرويجي فلقد عهدت وزارة المالية للبنك المركزي النرويجي بمسؤولية إدارته الذي قام هو الأخر بإسنادها إلى بنك إدارة الاستثمارات النرويجي " NBIM" واكتفى هو بالإشراف والرقابة، بينما أبقت وزارة المالية الجزائرية إدارة الصندوق لصالحها، مما أدى إلى غياب هيئة مستقلة للتسيير، هذا ما أدى إلى تدني كفاءة تسيير موارده بسبب ازدواجية المسؤولية بالنسبة لوزارة المالية، هذا ما أدى بطبيعة الحال إلى سهرها على تحقيق الأهداف السياسية بدلا من الأهداف الاقتصادية للصندوق.

أما فيما يخص الهيكل التنظيمي، وكما ذكرنا سابقا أن صندوق الثروة النرويجي يتمتع بهيكل تنظيمي مكون من مجموعة من المجالس وكذا المصالح، يترأسه المجلس التنفيذي للبنك المركزي النرويجي، أما صندوق ضبط الموارد الجزائري وباعتباره حساب خاص لدى الخزينة العمومية، فهو هيئة مستقلة، وبالتالي فهو يفتقد لهيكل تنظيمي يسهل إدارة موارده.

1-4- مقارنة بين كل من صندوق ضبط الموارد الجزائري وصندوق الثروة النرويجي من حيث الرقابة والشفافية: هذا ما سنحاول أن نبينه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (03- 17): المقارنة بين كل من صندوق ضبط الموارد الجزائري وصندوق الثروة النرويجي من حيث الرقابة والشفافية.

مجالات المقارنة	الجزائر	النرويج
1- الرقابة والشفافية	- لا يخضع لمراقبة مستقلة من طرف أي سلطة مستقلة في الدولة، وإنما هناك رقابة داخلية لكنها معطلة، هذا ما جعل الصندوق أقل شفافية.	- يخضع لرقابة مستقلة عن طريق مجموعة من الهيئات ممثلة فيمايلي: البرلمان النرويجي + وزارة المالية + البنك المركزي النرويجي، هذا ما أدى إلى وجود مستوى مرتفع من الشفافية في التسيير.
2- النشر والإعلان	- يتم نشر إحصائيات سنوية عن موارد واستخدامات الصندوق عبر موقع وزارة المالية فقط، كما أنه لا يتم نشر تقارير فصلية ولا سنوية فيما يخص أداء الصندوق. - عدم وجود موقع إلكتروني خاص بالصندوق مستقل بذاته.	- نشر تقارير فصلية وسنوية تعبر عن سير وتطورات الصندوق من طرف الهيئة المسيرة له من خلال وسائل الإعلام المختلفة، بالإضافة إلى تخصيص موقع إلكتروني خاص بالصندوق لوحده وهذا حتى يتسنى لأي أحد من الاطلاع على حالة الصندوق. - تقديم وزارة المالية لتقارير مفصلة للبرلمان فيما يخص أداء الصندوق.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات السابقة.

كما ذكرنا سابقا، يمتاز صندوق الثروة النرويجي بجهاز مراقبة صارم ذو تدرج سلمي يبدأ من الهرم أين يوجد البرلمان إلى القاعدة أين يتواجد البنك المركزي، هذا ما منحه المزيد من الشفافية والوضوح في كيفية تسيير الصندوق، وهذا من خلال نشره لمختلف التقارير المفصلة التي تبين أداء سير الصندوق وهذا حتى يتسنى لأي أحد من الاطلاع على حالة الصندوق ، فهذه الصرامة والشفافية جعلته من أنجح الصناديق السيادية في العالم.

في حين أن صندوق ضبط الموارد الجزائري يفتقد لهذه الخاصية بسبب انعدام المراقبة من هيئات مستقلة، بحيث هذه الأخيرة لا تخضع لرقابة مستقلة من طرف البرلمان، و إنما منح القانون صلاحية مراقبتها لكل من مجلس المحاسبة وكذا المفتشية العامة للمالية، إلا أن هذه المراقبة معطلة بسبب تقديم تقارير الصندوق إلى أي جهة كانت،كما أن تصرف الحكومة في موارد الصندوق دون الرجوع إلى البرلمان في ذلك، قد يؤدي إلى سوء تسيير الصندوق، مما

أدى بصندوق النقد الدولي إلى التصريح بضرورة إدراج الصندوق ضمن الميزانية العامة حتى يتمكن الجميع من الإطلاع على كيفية أداء هذا الصندوق.

2- مقارنة تجربة الجزائر والنرويج من حيث كيفية استخدام العوائد النفطية:

إن تخوف الدول النفطية من نفاذ النفط جعلها تفكر في كيفية استخدام عوائده الحالية فيما يضمن لها استمرار فوائدها على المدى الطويل فيما يخدم اقتصادياتها والتخلي عن مبدأ الاقتصاد الريعي واستبداله بالاقتصاد الإنتاجي، هذا ما أدى بالعديد من الدول في خوض عدة تجارب تحاول من خلالها إيجاد الطريقة المثلى لاستغلال هذه الفوائض ومقدمتها النرويج، والتي كانت لها تجربة ناجحة في هذا المجال، مما شجع الدول الأخرى إلى أخذها كنموذج لها وفي مقدمتها الجزائر، إلا أن تجربة الجزائر تختلف عن تجربة النرويج في هذا المجال نتيجة لاختلاف طرق استخدام هذا الفوائض، وهذا راجع للنمط الاقتصادي الذي يمتاز به كل بلد، وهذا ما سنوضحه من خلال إجراء هذه المقارنة بينهما كمايلي:

من خلال تحليلنا للتجربة الجزائرية والتجربة النرويجية، نلاحظ أن الجزائر لم تكن لديها آلية عمل وإستراتيجية معينة في كيفية استخدام العوائد النفطية على المدى البعيد، بما يضمن حق الأجيال القادمة في هذه الثروة النابضة، وإنما كانت طريقتها في ذلك عشوائية وغير مخططة وغير محددة بأهداف ومبادئ معينة، تضمن من خلالها عدم الانحراف عن خطتها المبرمجة في كيفية استخدام العوائد النفطية.

فهي لم تقم باستثمار تلك الأموال في الأسواق العالمية الخارجية لتضمن استمرارها وزيادة في عوائدها بما يخدم اقتصادها ومستقبل الأجيال القادمة، وإنما قامت بتوظيف تلك الأموال في تمويل عجز الخزينة العمومية ومن ثم الميزانية العامة للدولة مهما كان حجم العجز المالي الذي تعاني منه، هذا ما أدى بطبيعة الحال إلى زيادة الإنفاق العمومي الذي أدى بدوره إلى زيادة فاتورة الواردات الجزائرية بسبب الزيادة في الاستهلاك المحلي، وكذا تجسيدها

لمبدأ الاقتصاد الريعي على اقتصادها، هذا بالإضافة إلى تسديد الدين العمومي بنوعيه الداخلي والخارجي ظنا منها أنها بهذه الطريقة ستحقق العدالة الاجتماعية بين الأجيال، بالإضافة إلى الاستثمار في مشاريع أغلبها غير منتجة، هذا بالرغم من إنشائها لصندوق ضبط الموارد الجزائري كوسيلة تضمن من خلالها الإدارة الجيدة للعوائد النفطية، وكذا تحديد مسار توظيف هذه العوائد فيما يعود بالنفع على اقتصادها، إلا أن الظاهر يثبت عكس ذلك، فالجزائر قد فشلت في تحقيق ما كانت تصبوا إليه كما أنها لم تحفظ الدرس جيدا بعد ما أصابها بعد أزمة 1986 و1998، وبرهان ذلك أن اقتصادها لم يتحمل ذلك ولو فترة قصيرة، بحيث باشرت في إتباع سياسة تقشفية وهذا بعد بانخفاض أسعار النفط سنة 2014 و2015، وهذا أكبر دليل على أن الجزائر لم تستطيع النجاح في إيجاد الطريقة المناسبة في استخدامها لعوائدها النفطية فيما يجنبها صدمات انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية للنفط، هذا بالإضافة أنها لم تتمكن من تحقيق طموحاتها في بناء اقتصاد بديل عن الاقتصاد الريعي.

أما فيما يخص التجربة النرويجية في كيفية استخدامها للعوائد النفطية، فنلاحظ أنها استطاعت النجاح في ذلك، وهذا من خلال انتهاجها لسياسة الاستخدام غير المباشر لعوائد النفط، وذلك بوضعها في صندوق النفط، واستغلال 4 % من هذه العوائد في الميزانية السنوية. ويكمن الهدف من ذلك حماية الاقتصاد الوطني من الارتفاع الحاد لأسعار النفط وتقلباتها، مع خلق قاعدة لتنمية العوائد المالية على المدى الطويل بوصفها وسيلة لتنويع مصادر الدخل وتجنب المخاطر.

وتعد هذه السياسة ناجحة حتى الآن، حيث اقتربت قيمة الأصول المالية المدخرة من قيمة الناتج المحلي الإجمالي. ضف إلى ذلك أن النرويج قد قامت بوضع إستراتيجية محكمة في استغلال أموال النفط من خلال صندوقها في الاستثمارات الخارجية فقط، كما أنها قد منعت استثمار أموال الصندوق في الاستثمارات الداخلية، وذلك خوفا من أي صدمة سلبية قد تلحق باقتصادها مما قد ينتج عنه تدهور في قيمة عملتها المحلية، كما أنها قامت أيضا بتوزيع استثمارات الصندوق عبر مناطق مختلفة من العالم، بحيث لم تركز على منطقة معينة وهذا بنسب ثابتة كما

رأينا سابقا، كما أنها قامت أيضا بوضع مبادئ أساسية تقوم عليها استثمارات الصندوق كالمبادئ الأخلاقية، بحيث لا تسمح لصندوقها بالاستثمار في المشاريع الغير أخلاقية .

فهذه الإستراتيجية التي اعتمدتها النرويج في إدارة العوائد النفطية مكنتها من التغلب على نقمة النفط، وتحويلها إلى نعمة، وهذا على المدى الطويل فيما يخدم الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية، كما يضمن لاقتصادها الاستمرار حتى بعد فناء هذا المورد، كما استطاعت أن تحافظ على اقتصادها الإنتاجي بعد اكتشافها للنفط والتخلص من المرض الهولندي الذي يصيب كل بلد يتم فيه اكتشاف مورد طبيعي جديد.

وانطلاقا مما خلصنا إليه من مقارنة كل من التجربة الجزائرية والنرويجية في مجال استخدام العوائد النفطية من خلال تحليل لكل من تجربة الجزائر وتجربة النرويج، نجد أن على الجزائر أن تحذو حذو النرويج في كيفية استغلال العوائد النفطية وهذا من خلال مايلي:

- على الجزائر أن تقوم بفصل الميزانية العامة عن صندوق ضبط الموارد الجزائري، كما هو الحال في النرويج.

- على الجزائر أن تغير وسيلتها التي تعتمد عليها في استخدام العوائد النفطية، وذلك عن طريق إجراء تعديلات هامة أهمها هو تغيير اسم الصندوق من صندوق ضبط الموارد إلى صندوق الاستثمار الجزائري.

- أن تغير الجزائر من نشاط صندوق ضبط الموارد وتحوله إلى النشاط الاستثماري الخارجي بالإضافة إلى الاستثمار الداخلي.

- أن تغير من أهداف الصندوق، وتقوم بتحديد أهدافه فيما يخدم مستقبل الأجيال القادمة.

- أن يخضع سير عمل الصندوق إلى هيئة خاصة تحت رقابة البرلمان.

- العمل على إيجاد خبرات جزائرية وأجنبية تسهر على الارتقاء بالصندوق وتطوير ربحيته.

- زيادة إيرادات الصندوق، وعدم الاعتماد على الجباية النفطية فقط.

- وضع إستراتيجية محكمة، يتم من خلالها التوظيف الجيد والمحكم للعوائد النفطية.

- وضع هيكل تنظيمي للصندوق يتم من خلاله تحديد مهام كل طرف، فيما يخدم سير عمل الصندوق.

- وضع الصندوق إلى الرقابة سواء الآنية أو السابقة أو اللاحقة من البرلمان أولا ومن العامة ثانيا وهذا عن طريق وضع تقارير سنوية وشهرية لكيفية تسيير أصول الصندوق عبر مختلف وسائل الإعلان.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق نخلص إلى أن النرويج تحتوي على إمكانيات نفطية هامة، بوأتها إلى أن تكون من كبار المنتجين والمصدرين للنفط في العالم، على الرغم من حداثة اكتشاف النفط فيها مقارنة مع باقي الدول النفطية الأخرى، كما أن النرويج ونظرا لفطنتها كانت لها تجربة رائدة في كيفية استخدام هذه العوائد المتأتية من تصدير النفط، وتوظيفها فيما يخدم الاقتصاد ومصير الأجيال القادمة في المستقبل في حالة فناء هذا المورد الطبيعي، وهذا عن طريق إنشائها لصندوق الثروة النرويجي، الذي كان هو الوسيلة التي تمكنت من خلالها النرويج من الوصول إلى الهدف الذي سطرته في كيفية استفادتها من تلك الفوائض المالية، المتأتية من تصدير هذه السلعة في زمن ارتفاع أسعار النفط لتستفيد منها في زمن انخفاض هذه الأخيرة.

كما خلصنا أيضا من جراء مقارنتنا لكل من تجربة الجزائر والنرويج في مجال استخدام العوائد النفطية، إلى أن تجربة النرويج هي تجربة حازت على نجاح عالمي باهر بشهادة خبراء دوليين مختصين في هذا المجال على هذا، بعكس التجربة الجزائرية التي مازالت فتية مقارنة بالتجربة النرويجية، وكذا إل النقائص التي تحتويها في هذا المجال، والتي يجب معالجتها لأن أي تأخير في هذا المجال سيؤدي إلى ضياع عوائد مالية كبيرة يمكن للاقتصاد الجزائري الاستفادة منها، وفي هذا الصدد يمكن الاستفادة من التجربة النرويجية التي تعد رائدة في هذا المجال وأخذها كقدوة تقتدي بها، بالإضافة إلى أن نجاح أي بلد يعتمد على أساسا على مدى سلامة وضعه الاقتصادي، ومن هنا يمكن لنا القول أن معالجة تجربة الجزائر في مجال استخدام العوائد النفطية، يجب أن تتم بالموازاة مع معالجة الاختلالات التي يعاني منها اقتصادها وفي مقدمتها الاعتماد الكلي على القطاع النفطي.

الخاتمة العامة

تعتبر العوائد النفطية من مصادر تمويل التنمية الاقتصادية، خاصة في الدول التي تنتجه مما يجعل تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في تلك الدول عرضة لتقلبات أسعار هذه المادة هذا من جهة، ومن جهة أخرى فالريوع النفطية التي تعتبر من أهم الإيرادات المالية المتأتية عن تصدير النفط الذي تنتجه الدول هي دخل غير مبرر ولا يرتبط بعمل إنتاجي، هذا ما جعل طريقة استخدام هذه العوائد غير حكيم في الكثير من الدول المنتجة للنفط، وهذا نتيجة سوء التسيير من طرف صناع القرار في هذه الدول.

وفي نفس السياق يأتي هذا البحث لنبين من خلاله كيفية استخدام العوائد النفطية في دولة نامية وهي الجزائر، وفي دولة متقدمة وهي الأخرى منتجة للنفط ألا وهي النرويج، بحيث تعتبر تجربة هذه الأخيرة من أرقى التجارب في استخدام العوائد النفطية على المستوى العالمي بشهادة مختصين في ذلك، وهذا عن طريق إجراء مقارنة بين الدولتين .

بحيث قامت الجزائر باستخدام عوائدها النفطية منذ بسط نفوذها على ثروتها النفطية سنة 1971 في التنمية الاقتصادية فقط دون استثمارها في مشاريع استثمارية تضمن لها دخل في المستقبل البعيد، إلا أنه وبعد أزمة 1986 وأثارها الوخيمة التي أصابت الاقتصاد الجزائري آنذاك نتيجة انخفاض أسعار النفط، هذا ما جعل السلطات العمومية في الجزائر إلى أن تعيد حساباتها فيما يخص كيفية استخدام العوائد النفطية التي تتحصل عليها عند ارتفاع أسعار النفط لتستفيد منها وقت انخفاضه، وهذا حتى تتمكن من المحافظة على استقرار ميزانيتها.

وهذا ما قامت به سنة 2000 بعد الارتفاع الكبير الذي شهدته أسعار النفط في السوق العالمية وما نتج عنه من فوائض مالية فاقت قيمتها الإيرادات النفطية المتوقعة والتي على أساسها تبنى الميزانية العامة للدولة، هذا ما أدى بالسلطات العمومية في الجزائر بتأسيس صندوق سيادي أطلقت عليه صندوق ضبط الموارد الجزائري كوسيلة تحاول من خلالها الاستغلال الأمثل لهذه الفوائض المالية، بحيث ساهم هذا الصندوق ومنذ نشأته في تخفيض حجم المديونية العمومية، وأدى كذلك استخدام السلطات العمومية للصندوق كأداة لامتصاص فائض قيمة العوائد

النفطية إلى تمويل عجز الخزينة العمومية ومنها الميزانية العامة والحفاظ على استقرارها، هذا بالإضافة إلى استخدام العوائد النفطية في استثمارات البنية التحتية للبلد دون استخدامها في استثمارات خارجية في الأسواق الدولية.

أما بالنسبة للنرويج وبالرغم من كونها دولة منتجة للنفط إلا أنه لا يلعب فيها هذا الأخير دورا كبيرا في اقتصادها كمصدر لتمويل ميزانيتها، وهذا بسبب تنوع مصادر الدخل لديها، هذا ما أدى بها إلى استثمار فوائضها النفطية بشكل مستقل عن الإنفاق المحلي لتفادي الصدمات الاقتصادية الناجمة عن تذبذب أسعار النفط.

بحيث تعتمد الحكومة النرويجية سياسة معينة لإدارة ثروتها النابضة، وهذا حتى يستفيد منها مواطنوها في الوقت الحاضر و الأجيال القادمة في المستقبل، وهذا عن طريق إنشائها لصندوق ثروة سيادي أطلق عليه اسم صندوق الثروة النرويجي وكان ذلك سنة 1990، بحيث يتم إيداع جميع الفوائض المالية النفطية فيه، ولا يتم استغلال إلا ما قيمته 4 % من قيمة الثروة الإجمالية والباقي يستثمر في مشاريع استثمارية خارج النرويج وهذا وفق إستراتيجية معينة وتحت رقابة البرلمان النرويجي، وهذا بهدف ضمان حق الأجيال المستقبلية في هذه الثروة النابضة ، وهذا إيمانا منها بأن الثروة النفطية هي ملك للمجتمع الحالي ولأبنائهم وأحفادهم.

بحيث حققت التجربة النرويجية نجاحا كبيرا في كيفية استخدامها للعوائد النفطية، هذا ما يبقي التجربة الجزائرية متواضعة في هذا المجال بالمقارنة إلى ما حققته النرويج في هذا المجال كما رأينا سابقا، بحيث تعد الاستثمارات الطويلة الأجل عنصرا أساسيا لنجاح الاستخدام الأمثل للعوائد النفطية عن طريق الصناديق السيادية كما هو الحال في النرويج، الأمر الذي تفتقده الجزائر في استغلال عوائدها النفطية حاليا.

بعد انتهائنا من بحث ودراسة استخدام العوائد النفطية في كل من الجزائر والنرويج وبالقدر الذي أتاحه الله لنا نستطيع أن نوجز ما توصلنا إليه من نتائج كمايلي:

- لقد اكتسب النفط أهمية كبيرة عن غيره من مصادر الطاقة وذلك على المستوى العالمي، مما أهله إلى أن يـــصبح سلعة إستراتيجية هامة متداولة عالميا وهذا بالنظر للخصائص التي يمتاز بها.

- يتوزع النفط عبر كافة المناطق في العالم، لكن بكميات متفاوتة، بحيث نجد أن أغلب احتياطات النفط تتركـــز لدى الدول النامية وخاصة دول الشرق الأوسط السعودية والعراق والإمارات العربية المتحدة.....إخ، وبالتـــالي تعتبر هذه الدول من أكبر منتجي النفط في العالم، وهذا نظرا للكميات النفطية المنتجة من قبلها، في حين تـــصنف الدول الصناعية الكبرى من أكبر المستهلكين لهذه السلعة في العالم، وهذا راجع إلى افتقارها للنفط أو حفاظا على مواردها النفطية من النفاذ المبكر كالولايات المتحدة الأمريكية.

- يتم تداول النفط في مكان معين أطلقت عليه تسمية السوق العالمي للنفط، بحيث يتحدد فيه السعر النفطي وفق القوى الفاعلة فيه والمتمثلة في الدول المستهلكة والدول المنتجة وكذا الشركات النفطية الكبرى.

- شهد السعر النفطي تطورات كبيرة مع مرور الزمن، هذا ما أدى إلى ظهور أنواع كثيرة منه.

- تعتبر العوائد النفطية إيرادات مالية تحصل عليها الدول المنتجة للنفط من خلال تسويق النفط كسلعة تجارية.

- تحكم السعر النفطي والعوائد النفطية علاقة طردية، فكلما ارتفعت أسعار النفط، ارتفعت العوائـــد النفطيـــة، وارتفعت الموارد المالية للدول المنتجة للنفط.

- هناك إستراتيجية ضرورية لاستخدام العوائد النفطية، على الدول المنتجة للنفط الالتزام بها من أجل الاســـتغلال الأمثل لهذه العوائد.

- اختلاف التيارات الفكرية المنظرة لاستخدام العوائد النفطية، فمنهم من يرى على أن الدول الـــتي تعتمـــد في صادراتها على النفط والعوائد المتأتية منه، تعاني من نقص في النمو الاقتصادي نتيجة اعتمادها على النفط فقـــط، وبالتالي وحسب رأيهم النفط هنا يعتبر كعائق للنمو، والعكس عند مفكرين آخرين الذين يعتقدون أن النفط هو محرك التنمية في الدول التي تصخر به، نتيجة ما يدره من عوائد كبيرة تساعد على تنمية باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى.

- تعتبر الصناديق السيادية الأداة الأمثل لاستخدام العوائد النفطية.

-يعتبر النفط شريان الاقتصاد في الجزائر.

-تحتوي الجزائر على إمكانيات نفطية هامة، أهلتها إلى أن تكون من بين الدول المنتجة للنفط عربيا وعالميا، وذلك من حيث كمية الاحتياطي والطاقة الإنتاجية.

-يحتل النفط في الجزائر مكانة هامة، وذلك من خلال نسبة مساهمته في الاقتصاد الجزائري، حيث يساهم بنسبة تفوق 30% من الناتج المحلي الإجمالي و بنسبة تتراوح بين 65 و 70% من خلال الجباية النفطية، هذا بالإضافة إلى مساهمته باقي القطاعات الاقتصادية، وكذا تأثيره على المؤشرات الاقتصادية الكلية وهذا من وراء ما يدره من عوائد نفطية.

-تعتبر العوائد النفطية من أهم الإيرادات المالية، التي تعتمد عليها الجزائر في تمويل مشاريع التنمية لديها، ومصدرا رئيسيا لتحصيل العملة الصعبة.

-تحكم كل من العوائد النفطية وأسعار النفط والاقتصاد الجزائري علاقة طردية.

-إن تعرض السوق النفطية إلى أي صدمة معاكسة، يؤدي إلى التأثير على العوائد النفطية ومنه على الاقتصاد الجزائري مباشرة.

-استخدام الجزائر للفائض من العوائد النفطية التي تحصل عليها في صندوق، أطلقت عليه اسم "صندوق ضبط الموارد الجزائري"، وهذا من أجل مجابهة أي أزمة تقع فيها البلاد في حالة انخفاض الأسعار، عن طريق تمويل العجز الذي قد تقع فيه الخزينة العمومية.

- بالنظر للارتباط الشديد للاقتصاد الجزائري بالقطاع النفطي، فإن إنشاء صندوق ضبط الموارد هو عبارة عن محاولة من طرف السلطات العمومية في الوصول إلى الاستخدام الأمثل للعوائد النفطية من أجل المحافظة على استقرار الخزينة العمومية ومنها الميزانية العامة، وبهذا فإن هذه الخطوة تستحق التشجيع بالرغم من النقائص التي تسجلها مقارنة بتجربة النرويج في هذا المجال.

- الجزائر لم تقم بفصل صندوق ضبط الموارد عن إنفاقها المحلي.

- يتميز الاقتصاد النرويجي بتنوع قطاعاته الاقتصادية، وعدم اعتماده على النفط بالإضافة إلى تدفقات الإيرادات التي تتجه إلى صندوق الثروة النرويجي، الذي يعد مصدر وقاية للاقتصاد النرويجي في حالة حدوث أزمات اقتصادية وعند فناء النفط.

- اتبعت النرويج اتجاها مختلفا عن بقية الدول النفطية الأخرى في استخدام العوائد النفطية، وذلك عن طريق عدم الاعتماد على النفط في تمويل ميزانيتها، إذ أبقت عوائدها النفطية في صندوق لا تأخذ منه إلا ما يعادل 4 % من قيمة الثروة الإجمالية والباقي يستثمر للأجيال المستقبلية.

- اعتبار تجربة النرويج في استخدام العوائد النفطية من أنجح التجارب في هذا المجال، وذلك بشهادة المنظمات الاقتصادية العالمية ومختلف مراكز البحث المهتمة بهذا الموضوع، وهذا نتيجة الإستراتيجية الحكيمة التي استعملتها في تسيير هذه الفوائض النفطية في خدمة أجيالها القادمة.

- يكمن الاختلاف بين تجربة النرويج وتجربة الجزائر في طبيعة ظروف كل منها وهذا من خلال تفطن النرويج المبكر لأعراض المرض الهولندي الذي أصاب إحدى جاراتها، هذا ما أدى إلى تفاديه من طرف الحكومة النرويجية، وهذا باستغلال العوائد المحلية بـــ 04 % من قيمة الثروة الإجمالية واستثمار الباقي لخدمة الأجيال القادمة.

- إن المشكلة الحقيقية للجزائر في استخدامها لعوائدها النفطية تكمن في عجز سلطاتها العمومية عن تحويل فوائضها النفطية إلى مشاريع اقتصادية منتجة على المدى الطويل، والتخلي عن الاعتماد الشبة الكلي على القطاع النفط، وخلق صادرات خارج القطاع النفطي.

التوصيات:

بعد أن تحدثنا عن النتائج التي توصلنا إليها، يمكننا تقديم جملة من الاقتراحات على النحو التالي:

- التنويع في استخدام العوائد النفطية وذلك عن طريق البحث عن خطة وطنية إستراتيجية تعتمد فيها السلطات العمومية الجزائرية على خبرات أجنبية في هذا المجال، وهذا من أجل تدارك نصيب الأجيال القادمة من هذه الثروة النابضة.
- محاولة الاستثمار في الخارج ، وذلك عن طريق شراء أصول مالية في الأسواق المالية الدولية، والتخلي عن الاستثمار الداخلي.
- على السلطات الجزائرية أن تفصل صندوق ضبط الموارد عن الإنفاق المحلي، حتى تستطيع المحافظة على فوائضها المالية واستثمارها فيما يخدم اقتصاد الجزائر ما بعد النفط.
- تشوب التجربة الجزائرية مجموعة من النقائص يجب تداركها وتصحيحها خاصة فيما يخص أهداف الصندوق ومجال عمله، وهيكله التنظيمي و حوكمته، وإخضاعه للمراقبة البرلمانية والشفافية في تسييره والمحاولة من الاستفادة من تجربة النرويج.
- ضرورة أن يتمتع صندوق ضبط الموارد الجزائري باستقلالية من جميع جوانبه والقيام بنشاطه وفق إستراتيجية استثمارية محضة.
- يجب المحافظة على الفوائض المالية النفطية، وعدم تبذيرها في الاستهلاك المحلي فقط، ووضع خطة شاملة للتطور والتنمية تشمل جميع القطاعات والجوانب الاقتصادية والاجتماعية.
- بناء اقتصاد جزائري قوي تأهبا لمرحلة ما بعد النفط بطريقة فعالة.

أفاق البحث:

على ضوء كل هذه النتائج والتوصيات سنعطي اقتراحات هامة مرتبطة بالموضوع، والتي قد تكون محاور لبحوث قادمة وهي:

- دور العوائد النفطية في التطور الاقتصادي.
- صناديق الثروة السيادية كأداة لاستخدام العوائد النفطية – دراسة مقارنة –.
- مكانة العوائد النفطية في الاقتصاد الجزائري.
- واقع القطاع النفطي في الجزائر التحديات المستقبلية بعد نضوب النفط.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

أولا: الكتب:

1- أحمد زكي يماني وآخرون، المشهد النفطي العربي والعالمي 2000 (الوطن العربي بين القرنين)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2000.

2- أحمد محمد مندور، أحمد رمضان نعمة الله، اقتصاديات الموارد والبيئة، مؤسسة شباب الجامعة،1995.

3- أحمد هني، المديونية، سلسلة المعرفة الاقتصادية، موفم للنشر، الجزائر، 1992.

4- السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي (النظرية والسياسات)، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.

5- أويستن نورينج، قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج – إمكانيات وقيود- (التجربة النرويجية في التنويع الاقتصادي الخاص بالصناعة النفطية)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2007.

6- بول هيرست، وغراهام طومسون، ما العولمة: الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم، ترجمة فالح عبد الجبار ، سلسلة عالم المعرفة، مطابع السياسة، الكويت،2001 .

7- جون روبيرتس، الرقابة على النفط: دليل صحفي في مجال الطاقة والتنمية/ريفينيو ووتش، معهد المجتمع المنفتح، مطبوعات الجامعة الأوروبية المركزية، 2005.

8- جليد نور الدين، بوعافية رشيد، الاقتصاد الجزائري 50 سنة من الاستقلال، منشورات مخبر الاقتصاد الرقمي في الجزائر، ط 01، الجزائر، 2012

9- حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2000.

10- حسين القاضي، محاسبة البترول، الدار الدولية للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن، الطبعة الأولى، 2001.

11- حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنـــان، الطبعـــة الأولى، 2000.

12- دانييل بورشتاين وارنيه دي كيزا، التنين الأكبر (الصين في القرن الواحد والعشرين)، ترجمة شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، جويلية 2001.

13- رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة من الميزة المطلقة إلى العوامل و الحرية و الرفاهيـــة الاقتصادية، ج1، دار الرضا للنشر، مصر، الطبعة الأولى، 2000.

14- روبرت واينر، تقلب أسعار النفط:العرض والطلب والمضاربة (المخاطر والغموض في أسواق الطاقة العالميـــة المتغيرة، الانعكاسات على منطقة الخليج العربي)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإســـتراتيجية، الطبعـــة الأولى، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2006.

14- فاروق قاسم، النموذج النرويجي- إدارة المصادر البترولية-، سلسلة عالم المعرفة، العدد 373،الكويـــت، مارس 2010.

15- فاضل الجلبي وآخرون، واردات النفط العربي ومشروعات التكامل البديلة (الوطن العـــربي ومـــشروعات التكامل البديلة)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1997.

16- قصي عبد الكريم إبراهيم، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري أنموذجا)، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، الطبعة الأولى، 2010.

17- ضياء مجدي الموسوي، ثورة أسعار النفط 2004، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2005.

18- عبد القادر سيد أحمد، الأوبيك ماضيها حاضرها وآفاق تطورها،ترجمة خليل احمد خليل وفؤاد شـــاهين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

19- عبد العزيز عجميّة، فصول في الاقتصاد العربي، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1988.

20- عبد المجيد بوزيدي، تسعينيات الاقتصاد الجزائري، موفو/للنشر، الجزائر، 1999.

21- عصام الجلبي، الاضطرابات في الأسواق النفطية (مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط والاستثمار)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2008.

22- عبد المطلب عبد الحميد، محمد شبانة، أساسيات في الموارد الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005/2004.

23- علي أحمد عتيقة، الاعتماد المتبادل على جسر النفط (المخاطر والفرص)، مركز دراسات الوحدة العربيـــة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى،1991.

24- علي لطفي، التنمية والطاقة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية،جامعة الدول العربية، مصر،2010.

25- غازي عناية، المالية العامة والتشريع الضريبي، البيارق، عمان،1998.

26- صديق محمد عفيفي، تسويق البترول، وكالة المطبوعات، الكويت، 1977.

27- محمد أزهر السماك، زكريا عبد الحميد باشا، دراسات في اقتصاديات النفط والسياسة النفطيـــة، جامعـــة الموصل، الموصل، العراق، الطبعة الأولى، 1980.

28- مايكل تانزر، التسابق على الموارد (الصراعات المستمرة على المعادن والمحروقات)،ترجمـــة حـــسني زينـــة، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1981.

29- مايكل لينش، البحث عن الاستقرار في سوق النفط (مستقبل النفط كمصدر للطاقة)، مركـــز الإمـــارات للدراسة والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2005.

30- محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

31- نعيم الظاهر، دراسات في الواقع العربي-التنموي-الاجتماعي، دار اليازوري العلمية، الطبعة الأولى، 1998.

32- يوسف صايغ، سياسات النفط العربية في السبعينات (فرصة ومسؤولية)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1983.

ثانيا: الأطروحات والمذكرات:

1-الأطروحات:

1- أمينة مخلفي، أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية، رسالة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2013،.

2- بابا عبد القادر، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004/2003.

3- بوفليح نبيل، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والآفاق مع إشارة إلى حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

4- حاج بن زيدان، دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا (دراسة تحليلية قياسية حالة:الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر1970-2010)، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة تلمسان، الجزائر، 2013.

5- شوكري سيدي محمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي (دراسة حالة الاقتصاد الجزائري)، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة تلمسان، الجزائر، 2012.

6- عبد القادر بلخضر، أهمية النفط ضمن مصادر الطاقة وعلاقته بالتنمية المستدامة – حالة الجزائر – رسالة دكتوراه غير منشورة في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2013.

2-المذكرات:

1- بوعوينة مولود، العلاقة بين سعر البترول وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر باستخدام منهجية "VAR"،مذكرة ماجيستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009 -2010.

2- زواري فرحات سليمان، دور الصناديق السيادية في ظل الأزمة المالية الراهنة(دراسة مقارنة لحالة الجزائر والنرويج)، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الإقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، غير منشورة، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2012/2011.

3- عيسى مقليد، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، الجزائر،2007-2008.

3-موري سمية، آثار تقلبات أسعار النفط على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص: مالية دولية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010/2009

ثالثا: الملتقيات

1- توشي محمد، بوفليح نبيل، دور سياسة الإنعاش الاقتصادي في دعم نمو القطاع الفلاحي في الجزائر، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، الجزائر.

2- محمد زيدان و محمد يعقوبي، الآثار البيئية لنشاط شركات البترول العالمية ومدى تحملها لمسؤوليتها تجاه البيئة، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال و المسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، الجزائر، يومي 14-15 فيفري 2012.

3 - سعيدي يحي، شنبي صورية، نظريات التنمية المستدامة، الملتقى الدولي حول " إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة، الجزائر، خلال الفترة 15-16 نوفمبر 2011.

4- شعيب شنوف، رمضاني لعلا،الآفاق المستقبلية للاقتصاد الجزائري بعد الثورة البترولية في إطار قواعد التنمية المستدامة، المؤتمر العلمي الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة،جامعة فرحات عباس بسطيف، الجزائر، 07 -08 أفريل 2008.

5 - زايري بلقاسم، المؤسسات، وفرة الموارد والنمو الاقتصادي:بالتطبيق على الاقتصاد الجزائري، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، الجزائر، 11-12 مارس 2013.

6- قدي عبد المجيد، الاقتصاد الجزائري والنفط: فرص أم تهديدات، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس بسطيف، الجزائر، يومي08/07 أفريل 2008.

7- عبد الرؤوف عبادة، عبد الغفار غطاس، أثر تذبذبات سعر النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية من سنة 1970 إلى 2008، الندوة الدولية للجزائر، 50 سنة من تجارب التنمية (الدولة، الاقتصاد، المجتمع) ، الجزائر، يومي 08-2012/22/09.

8- عبد الغني دادن، هشام غربي، التأهيل البيئي للدول النامية النفطية وأولية تقدم وتيرة التنمية الاقتصادية، مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات، الطبعة الثانية: نمو المؤسسات

و الاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي و تحديات الأداء البيئي، المنعقد بجامعة ورقلة، الجزائر، يومي 22 و 23 نوفمبر2011 .

9- عياش الزبير، قوفي سعاد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين إشكالية التنمية الاقتصادية ومتطلبات النهوض، مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 06/05 ماي 2013، جامعة الوادي، الجزائر.

10- لعاطف عبد القادر، بوفليح نبيل، فعالية صندوق ضبط الموارد كآداة لتوظيف مداخيل الثروة النفطية في الجزائر،المؤتمر العلمي الدولي بعنوان:التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة،أيام 08/07 أفريل 2008،جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

11- ماجد عبد الله المنيف، صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الفوائض المالية، ملتقى الطاقة العربي، بيروت، لبنان، سبتمبر 2009.

رابعا: الجرائد

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37، الصادرة بتاريخ 28 جوان 2000.

2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 83، الصادرة بتاريخ 28 ديسمبر 2003.

3 - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، الصادرة بتاريخ 15 جويلية 2006.

4- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 199، الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 2011.

خامسا: المجلات

1- دنان راضية، عجز الموازنة العامة في الجزائر (أسباب وحلول)، مجلة الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، العدد 18، 2012.

2- زغيب شهرزاد وحليمي حليمة، القطاع النفطي بين واقع الارتباط و حتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري،م جلة دراسات اقتصادية، العدد11، الجزائر، أوت 2008.

3- علي رجب، تطور مراحل تسعير النفط الخام في الأسواق الدولية، مجلة النفط والتعاون الدولي الصادرة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك)، المجلد38 ،العدد141، ربيع2012.

4- عماد الدين محمد المزيني، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية ، المجلد15، العدد1، فلسطين، 2013، ص323.

5- محمد حسين الجبوري وآخرون، التجربة النفطية في النرويج وإمكانية تطبيقها في العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد الثالث، العدد العاشر، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2014.

6- مايح شبيب ألشمري، تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد الريعي في العراق، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق.

7- كوثر عباس الربيعي، التأثير الأمريكي في سوق النفط العالمية، مجلة الدراسات الدولية، العدد جويلية، جامعة بغداد، العراق، 2008.

8-كريس غيريغات وسوزان يانغ، نعمة أكبر من اللازم، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر 2013،.

9- كربالي بغداد، نظرة عامة حول التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، قسم علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2005.

10- لوركان ليوفز، الطاقة العالمية ازدياد عدم قابليتها للاستدامة، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 45، العدد 1، مارس2008 .

11- نسرين برجي ومبارك بوعشة، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية وتطوير قطاع المحروقات بالجزائر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الحادي والثلاثون، 2012.

12- نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية والمدنية ، العدد 09، 2013.

13- نشرة إضاءات، صناديق الثروة السيادية، السلسلة السادسة، العدد 05، معهد الدراسات المصرفية، الكويت، ديسمبر 2013.

14- هيام خزعل ناشور، العلاقة بين العوائد النفطية والإنفاق الحكومي في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة (2000-2008)، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 02، العدد 31، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، العراق،01 نوفمبر 2012.

سادسا: مقالات على الأنترنت:

1- آمنة محمد علي، مقومات نجاح سياسة النظام النرويجي، مجلة دراسات دولية، العدد الخامس والأربعون، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العراق،03 جوان 2013. متاح على الموقع الإلكتروني التالي: www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=60672 ، تاريخ الزيارة: 2013/12/05.

2- فرانسواز لوموان، الاقتصاد الصيني، ترجمة صباح كعدان، (doc). متاح على الموقع الالكتروني التالي: www.syrbook.gov.sy/userfiles/chima.doc، تاريخ الزيارة:2014/04/13.

3- ظفر الإسلام خان، الهند وإستراتيجيتها للطاقة في الشرق الأوسط، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، ماي 2013.متاح على الموقع الالكتروني:http://studies.aljazeera.ne،تاريخ الزيارة:2014/04/11.

4- عبلة عبد الحميد، التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، الجزء الثالث، ص 34. متاح على الموقع الالكتروني:faculty.mu.edu.sa/download.ph ، تاريخ الزيارة: 2014/10/28

5- عبد الرحمٰن سلوم، إدارة الصناديق السيادية وصناديق التحوط، مذكرة ماجستير إدارة أعمال،كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2009 – 2010. متاح على الموقع الالكتروني التالي: www.tahasoft.com/books/120.docx، تاريخ الزيارة: 2015/10/05.

6- علي كنعان،الاستهلاك والتنمية،جمعية العلوم الاقتصادية السورية،كلية الاقتصاد،جامعة دمشق. متاح على الموقع الاكتروني التالي:www.mafhoum.com/syr/articles_07/kanaan. تاريخ الزيارة:2015/02/22

7- عمرو الأشموني، الصين قائدة سوق الطاقة العالمي، جريدة النهار الكويتية، العدد 2090، الصادرة بتاريخ الأحد 23 فيفري 2014. متاح على الموقع الالكتروني: www.annaharkw.com/ANNAHAR/Article.aspx?id، تاريخ الزيارة:2014/04/11.

8-مقال منشور على الموقع الالكتروني التالي:02/06/2011 /http://www.icn.com/ar/articles، تاريخ الزيارة، 2014/04/11

9- مقال منشور على موقع جزايرس، http://www.djazairess.com/eloumma/1188، تاريخ الزيارة، 2015/06/12.

10- نشرة صندوق النقد الدولي، صندوق النقد الدولي يكثف عمله المعني بصناديق الثروة السيادية، 2008/03/04. متاح على الموقع الالكتروني التالي: www.imf.org، تاريخ الزيارة: 2015/10/05.

11- مجموعة العمل الدولية لصناديق الثروة السيادية (IWG)، بيان صحفي رقم 08/06، 11 أكتوبر 2008، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: www.iwg-swf.org، تاريخ الزيارة 2015/10/09.

سابعا:التقارير

1- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد2011، تطورات أسعار البترول العالمية وتأثيرها على اقتصاديات العربية، المحور العاشر.

2- التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأوابك 2010.

3- التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأوابك2011.

4- التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأوابك2012.

5- تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوابك 2011، العدد38.

6- التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأوابك 2013

7- التقرير السنوي للبنك الجزائري لسنة 2012، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر

8- التقرير السنوي للبنك الجزائري لسنة 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

9- التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2002.

10- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني لسنة 2001.

11- بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013، الجزائر، ديسمبر 2013.

12- البرنامج التكميلي لدعم النمو فترة (2005- 2009)، مجلس الأمة، أفريل 2005، الجزائر.

13 - برنامج التنمية الخماسي (2010- 2014)، سفارة الجزائر في تونس.

المراجع باللغة الفرنسية

A) Ouvarage

1- Albert Yama Nkounga , Les Fonds Petroliers, library.fes.de/ files/iez/02115/nkounga2.pdf, 31/07/2014.

2- Caroline Bertin Delacour, Les fonds souverains ces nouveaux acteurs de l'économie mondiale, Groupe Eyrolles, 2009, Paris cedex 02,.

3- Jean-Pierre Hansen – Jacques Percebois, EneBibliothèque royale de Belgique, Bruxelles, Belgique, lre édition, 2010.

4- Jean Masseron, L'économie des hydrocarbures, édition Technip, 2ème édition mise à jour, France, 1975.

5 - Jean louis Maichielli, principes d'économie internationale, Ed. économie, France, 1988.

6- Hosine Malti, Histoire secréte du pétrole algérien, Marinoor, Alger,1997.

7-Horold Hotelling, “The Economics of exhaustible Resources», The journal of political Economy, (vol. 39. No. 2,April, 1931).

8- Mustapha Baba-Ahmed, L’Algérie : diagnostic d’un non-développement, L’Harmattan, Paris, France, 1999.

9 - Nassima Hamidouche, l’équilibre du Marché Pétrolier entre le Court Terme et le Long Terme, Dynamique des Marchés ,Valorisation des Hydrocargie Economie et Politiques, rbures, CREAD ,2005.

B) Rapport :

1- Ministère de finance, La note présentation du projet de la loi de finance pour 2014.

2- norges bank investment management, The Norwegian Government Petroleum Fund Annual Report 1998.

3- organization of the Petroleum exporting countries,statute2013.

4-Organization Of OPEC, Annual Statistical Bulletin,2005.

5-Organization Of OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2013.

6-Organization Of OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2014.

7-Norges bank investment management, The Norwegian Government Petroleum Fund Annual Report 1998

8-Norges bank investment management, The Norwegian Government
Petroleum Fund Annual Report 2007.

9- Norges Bank Investment Management , The Norwegian Government Petroleum Fund Annual Report 2008.

10- Norges Bank Investment Management , The Norwegian Government Petroleum Fund Annual Report 2009.

11- Norges Bank Investment Management , The Norwegian Government Petroleum Fund Annual Report 2010.

12- Norges Bank Investment Management , The Norwegian Government Petroleum Fund Annual Report 2011.

13- Norges Bank Investment Management , The Norwegian Government Petroleum Fund Annual Report 2012.

14- Norges Bank Investment Management , The Norwegian Government Petroleum Fund Annual Report 2013.

15- Facts 2013 «The norwegian petroleum sector », Lars-Jakob Alveberg, Ministry of Petroleum and Energy Eldbjorg Vaage Melberg, Norwegian Petroleum Directorate, March 2013. www.npd.no/en/Publications/Facts/

16 - Facts 2014 «The norwegian petroleum sector », Yngvild Tormodsgard, Ministry of Petroleum and Energy, 2014. www.npd.no/en/Publications/Facts/

17- Statistical Yearbook of Norway 2013, Statistisk sentralbyrэ, Oslo – Kongsvinger, November 2013

18-Steffen Kern, SWFS and foreign investment policies- an updaten, Deutsche bank research – october 22, 2008, p 02, https://www.dbresearch.com, 10/10/2015.

ثالثا: المواقع الانترنات

1- وكالة الطاقة الدولية http://www.iea.org/aboutus/history

2- صندوق النقد العربي http://www.amf.org.ae/ar/jointrep

3- الموقع الرسمي لسفارة الجزائر بتونس http://www.ambdz.tn/Algerie/Economi

4- وزارة المالية http://www.mf.gov.dz

5- الموقع الرسمي للإحصائيات الرسمية للنرويج https://www.ssb.no/a/en/histstat//

6- بنك المركزي الجزائري www.bank-of-algeria.dz

7- منظمة الدول المصدرة للبترول www.opec.org:(Brief History)

8- بنك إدارة الاستثمار النرويجي www.nebim.no/ en/

9- صندوق التقاعد الحكومي النرويجي http://www.nbim.no/en/the-fund

10- الديوان الوطني للإحصائيات الجزائري . dzwww.ons

11- إدارة معلومـــات الطاقـــة الأمريكيـــة www.eia.gov

الملخص

الملخص: استخدام العوائد النفطية: دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج.

تتناول هذه المذكرة موضوع استخدام العوائد النفطية مع إجراء مقارنة بين كل من تجربة الجزائر وتجربة النرويج.

ومن خلال استعمالنا في هذه الدراسة للمنهج التاريخي فيما يخص الاستعراض النظري حول العوائد النفطية، بالإضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي الذي ساعدنا على وصف الموضوع محل البحث وربط الأسباب بالنتائج، كما استخدمنا أيضا المنهج الاستقرائي لتحليل واستقراء المعطيات والبيانات المرتبطة بموضوع البحث، وكذا المنهج المقارن من أجل تقييم التجربة الجزائرية ومقارنتها بنظيرتها النرويجية في مجال استخدام العوائد النفطية، توصلنا للنتائج التالية:

- إن التذبذب الكبير الذي عرفته العوائد النفطية، كان سببا رئيسيا في جعل الدول النفطية تفكر في إيجاد وسيلة ناجعة من أجل استخدام عوائدها النفطية فيما يضمن لها الاستفادة منها على المدى الطويل.

- استخدام الجزائر لعوائدها النفطية من خلال صندوق سيادي أطلقت عليه اسم "صندوق ضبط الموارد".

– اعتبار تجربة النرويج فيما يخص استخدام العوائد النفطية من أنجح التجارب في هذا المجال.

- يكمن الاختلاف بين كل من تجربة الجزائر و تجربة النرويج في طبيعة الظروف الاقتصادية لكل منها.

الكلمات المفتاحية:

النفط، أسعار النفط، العوائد النفطية، الاستثمار الحكومي، استخدام العوائد النفطية، تجربة الجزائر، تجربة النرويج.

Résumé: Usage des revenus pétroliers: étude comparative entre l'expérience de l'Algérie et celle de Norvège.

Cette prise de notes est relative au sujet de l'usage des revenus pétroliers et la mise au point d'une comparaison entre l'expérience algérienne et le modèle norvégien.

Ainsi qu'à travers le procédé historique employé dans cette étude à propos de l'examen théorique autour des revenus pétroliers, en plus du procédé descriptif et analytique qui nous a tant servi à décrire le sujet de recherche à l'égard de relier les causes aux résultats. En outre, et comme nous avons utilisé la méthode inductive pour analyser et induire les données et les notifications en corrélation avec notre sujet ainsi que le procédé de comparaison pour évaluer l'expérience algérienne et la collationner à son analogue norvégienne dans le domaine de l'usage des rentes pétrolières, nous avons conséquemment abouti aux résultats :

- Les variations (fluctuations) excessives que les des revenus pétroliers ont connues étaient la cause majeure qui a poussé les pays producteurs de pétrole de penser à trouver un moyen

efficient de gestion pour assurer des bénéfices consécutifs et conséquents des rentes pétrolières à long terme.

- Usage des revenus pétroliers par l'Algérie au travers d'un fond souverain d'investissement sous le nom **« le fond de régulation des recettes (FRR) »**.
- considérer l'expérience de la Norvège comme un modèle de réussite dans l'usage des revenus pétroliers.
- La différence entre l'expérience de l'Algérie et celle de Norvège réside dans la nature des circonstances économiques de chaque pays.

Mots Clés: le pétrole, les prix du pétrole, revenus pétroliers, investissement gouvernemental, usage des revenus pétroliers, l'expérience de l'Algérie, l'expérience de la Norvège.

Abstract: The use of the oil revenues: comparative approach between the Algerian and Norwayian experiences.

The master thesis is asont the use of the oil revenues with a comparison between the Algerian and Norwegian experiences.

Through the use of the historical method in this research, concerning the theoretical review asot the oil revenues, and the descriptive approach, which help us to describe the theme of our research and to link between the cause and the results.

We also used the scientific approach, and also the comparative approach, to evaluate the Algerian experience and compare it with the Norwegian in the domain of the use of the oil revenues; we have obtained the following results:

- The big disbalance that the oil revenues have seen, was a main cause that emerge the oil produced countries to think asont the perfect way to use these revenues for a long term.
- The use of Algeria oil revenues through a sovereign fund called it **« Revenue Regulation Fund (RRF) ».**
- The experience of Norway is the best in this domain.
- The difference between the Algerian and Norwegian experiences is due to the economic circumstances for each country.

key words: Oil, oil prices, oil revenues, the government's investment, the use of oil revenues, the Algerian experience, the Norwegian experience.